من أفضل الكتب مبيعاً



د. شبلي تلحمي

# المخاطر

## أميركا في الشرق الأوسط
## عواقب القوة وخيار السلام

نقله إلى العربية
د. ثائر علي ديب

تصوير
أحمد ياسين

"لقد غدا شبلي تلحمي صوت العقل فيما يتعلق بالسياسة الاميركية تجاه الشرق الاوسط وما يقدمه كتاب الدكتور تلحمي هو تحليل لافت للرهانات الأميركية في الشرق الأوسط ونقاش ثاقب لأستخدام القوة الرحيم والموزون"
جيمي كارتر : الرئيس الأمريكي الأسبق

## قِيل في تقريظ هذا الكتاب

" لقد غدا شبلي تلحمي صوت العقل فيما يتعلّق بالسياسة الأميركية تجاه الشرق الأوسط. ذلك أنَّ قلّة وحسب هي من تمتلك مثل هذه المعرفة المتّزنة وهذا الفهم لكلٍّ من العرب والإسرائيليين. وما يقدّمه كتاب الدكتور تلحمي هو تحليل لافت للرهانات الأميركية في الشرق الأوسط ونقاش ثاقب لاستخدام القوة الرحيم والموزون".

جيمي كارتر

"شبلي تلحمي هو أحكم معلّق أعرفه على شؤون الشرق الأوسط. ولقد تفوّق على نفسه في كتابه الأحدث، *الرهانات*. أعطوا هذا الكتاب لأصدقائكم جميعاً".

صموئيل لويس

السفير في إسرائيل

1977 ـ 1985، في إدارة كارتر وريغان

"مساهمة مهمّة في الجدال الأميركي الذي نحتاجه أشدّ الاحتياج حول الوجهة التي نتجه إليها من هنا في الشرق الأوسط".

ل. كارل براون

مجلة الفورين أفيرز

"مع هذا الكتاب الذي جاء في حينه، بات لدى الأميركيين دليلٌ يسدد خطاهم في القضايا الشائكة التي تواجه بلدنا في الشرق الأوسط. وإذ نتصدّى لقضية العراق ونحاول دفع السلام الإسرائيلي الفلسطيني، فإنَّ هذا الكتاب يأتي في وقته بالضبط".

وليم . ب. كوانت

جامعة فيرجينيا

"كتاب تبصّراتٍ لاذعةٍ، تقوم على معرفةٍ وافية ودقيقة بالشرق الأوسط. وهو مكتوب بوضوح وإيجازٍ وافٍ، وبموضوعيةٍ ونزاهة، وينبغي لكلّ مهتمٍ بالإرهاب، والصراع، ودور أميركا في المنطقة أن يقرأ هذا الكتاب".

كينيث والتز

جامعة كولومبيا

"على موظّفي الإدارة الكبار، ومستشاريهم، وقادة الرأي العام، وجميع المواطنين المهتمين أن يقرؤوا هذا الكتاب مباشرةً ويقلّبوا فيه النظر".

ألكسندر ل جورج

جامعة ستانفورد

"شبلي تلحمي هو واحد من أحكم المعلّقين على المشكلات الحالية في الشرق الأوسط. إنني أزكّي هذا الكتاب الرائع بكل ما فيه من الحكمة والاتّزان".

الموقّر ثيودور م.هيسبرغ، سي. إس. سي.،

الرئيس المتقاعد لجامعة نوتردام

تصوير

أحمد ياسين

# المخاطر

*Original Title:*

***THE STAKES***

*By:*

SHIBLEY TELHAMI



*ISBN 0 . 8133 . 4219 . 8*



المملكة العربية السعودية، الرياض، ص. ب: **62807** الرياض **11595** هاتف: 4654424
Obeikan Publishers, North King Fahd Road, P. O. Box 62807,
Riyadh 11595, Saudi Arabia –Tel: 4654424 – Fax: 4650129

**الطبعة العربية الأولى 1426هـ. 2005م**
*ISBN 9960* - 40 - 689 - 1

**ح مكتبة العبيكان، 1426هـ**
فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
تلحمي، شبلي
المخاطر. / شبلي تلحمي؛ ثائر علي ديب.ـ الرياض، *1426*هـ
265 ص؛ *21×14* سم
ردمك: 1 . 769 . 40 . 9960
1– العالم . تاريخ 2– العالم . الأحوال السياسية أ. العنوان
ديوي *327.53001* *1426/2796*
**رقم الإيداع:** *1426/2796*
**ردمك:** 1 . 769 . 40 . 9960

بسم الله الرحمن الرحيم

# الإهداء

إلى زوجتي كاترين هوبز، شريكتي وصديقتي،
مرجعي الأول، ومصدر إلهام ودعم لا نفاد لهما.

# المحتويات


**قِيل في تقريظ في الكتاب** 1

**الإهداء** 11

**توطئة** 21

**1. في فهم التهديد** 27

وجهات النظر المتضاربة حول الإرهاب 30

المهمتان المنفصلتان 32

جانبا العرض والطلب في لإرهاب 41

الإرهاب وسيلة مقابل الإرهاب إيديولوجيا 44

دور الدول مقابل الفاعلين خارج الدول 52

الفجوة في فهم الإرهاب الشرق أوسطي 55

دور الدين 55

الدين والإرهاب الانتحاري 62

**2. لماذا يكرهوننا إلى هذا الحدّ؟** 73

تصورات العالم عن أمريكا 75

موقف العرب والمسلمين من الولايات المتحدة 83

السياسات مقابل القيم 86

مراجعة تاريخية 91

خصوصيات المنطقة 104

عواقب 110

3. هل للرأي العام في الشرق الأوسط أيّة أهمية؟ 113

عامل الشرعية 118

أثر الثورة الإعلامية 121

وسائل الإعلام الجديدة ودور الدولة 130

العولمة وتمكين الجمهور 136

4. دور الصراع العربي الإسرائيلي 145

الأدلّة 150

من أين تأتي أهمية القضية الفلسطينية؟ 153

مفاوضات كامب ديفيد الثانية 164

سيكولوجيتا الضعف وانعدام الأمن 172

رويتان مختلفتان 174

هل يتعلمان قط؟ 179

المخاطر القادمة 181

كسر الحلقة 183

ما الذي يجعل أميركا هدفاً للغضب؟ 185

5. دور منطقة الخليج العربي 191

أهمية نفط الخليج المطردة 195

النفط والاستراتيجية العسكرية 197

نشوء سياسة منع السيطرة على النفط 202

منع الأنظمة المعادية.. من السيطرة على النفط 204

الاستراتيجية الأميركية في الخليج بعد زوال الهيمنة البريطانية 206

عواقب حرب الخليج في العام 1991م 212

عواقب حرب العراق 216

ضروب القلق بشأن عواقب الحرب 219

العربية السعودية والحاجة إلى الإصلاح السياسي والاقتصادي 226

**6. حكمة التعاطف** 235

1. حدود التعاطف 237

2. دفع الآخرين إلى تحدي أميركا 239

3. طبيعة التحدي والرد الضروري 244

فهم التحدي 244

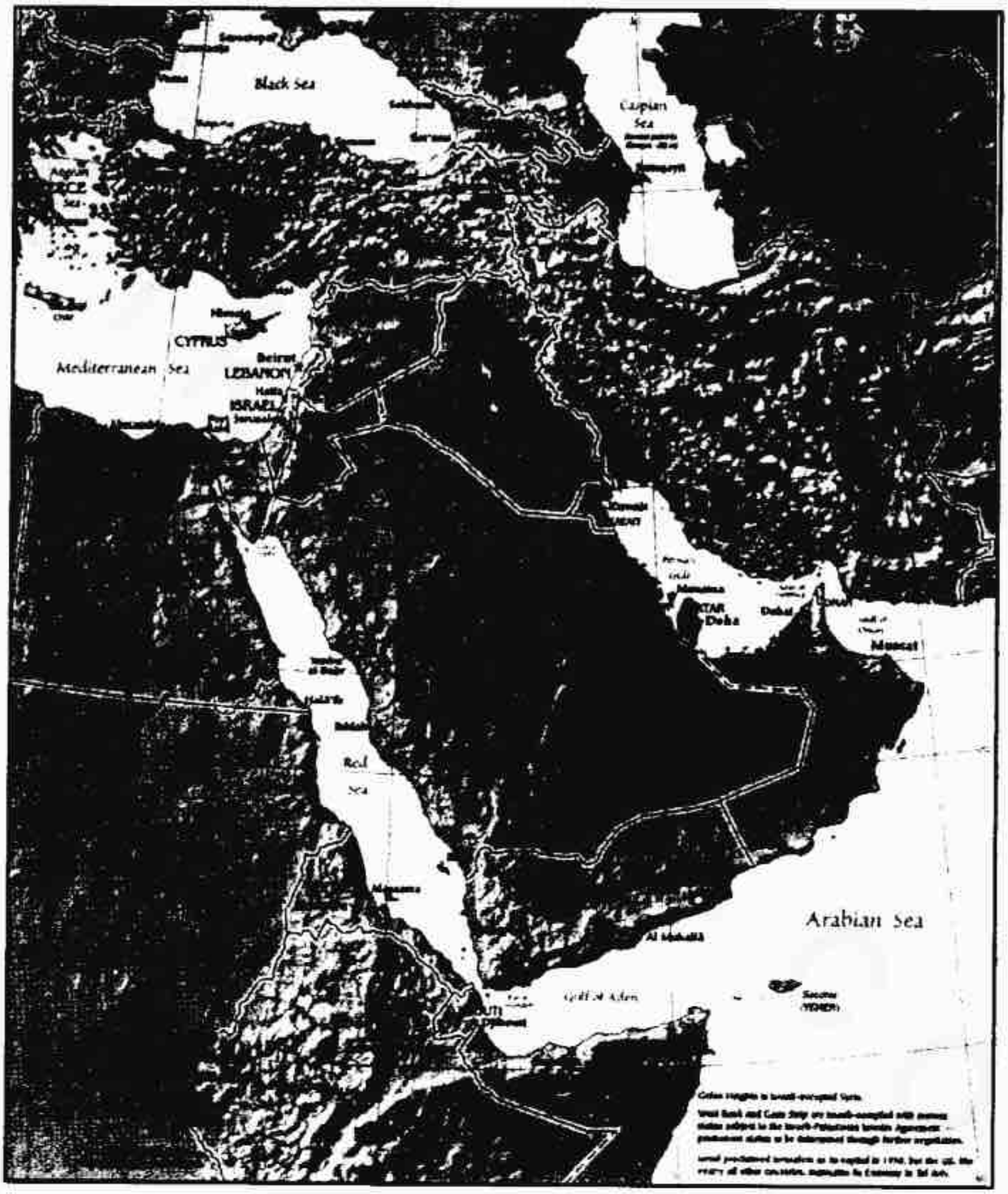
الحاجة إلى بناء جسور التفاهم المتبادل 249

4. القيم موضع الرهان 254

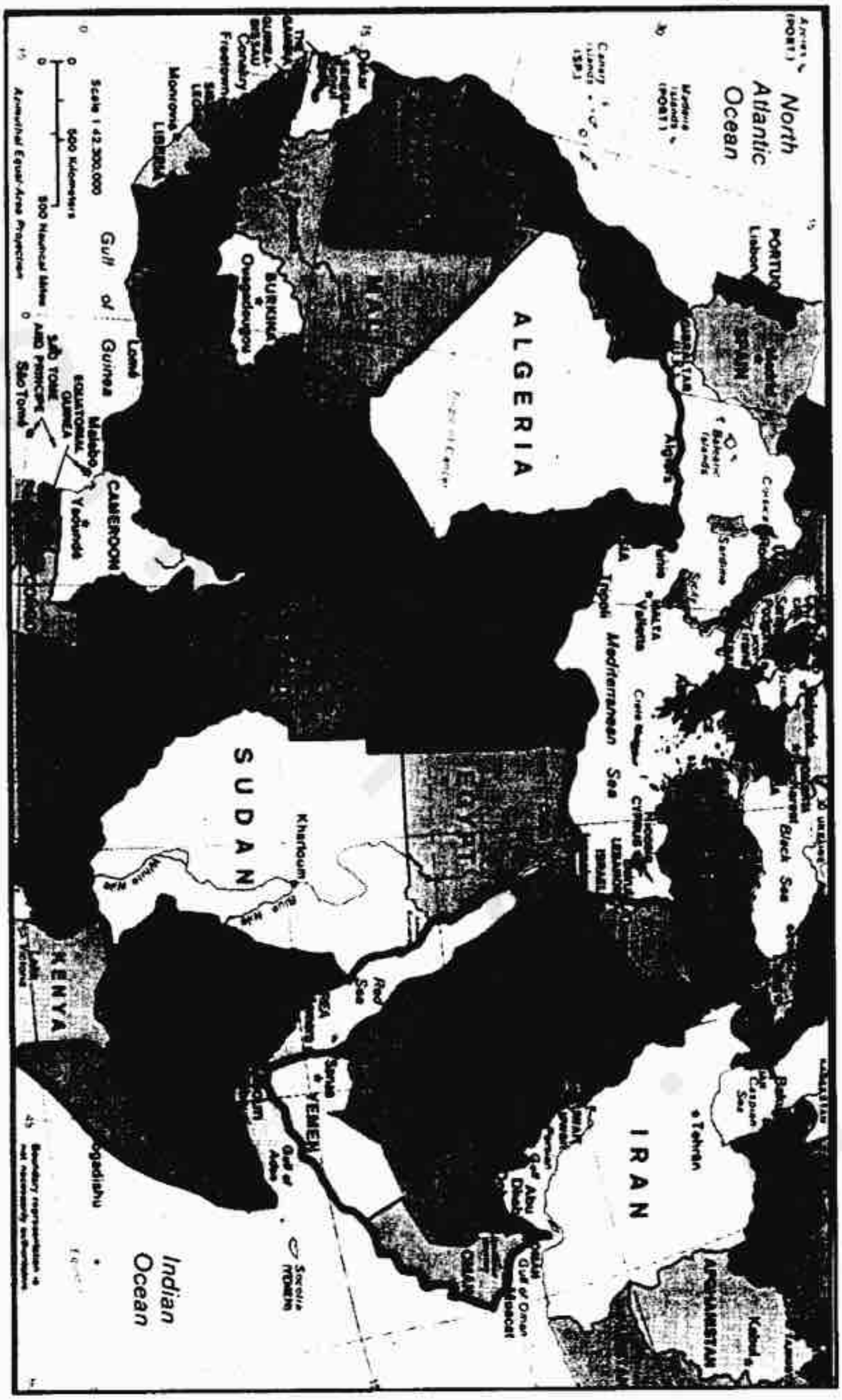
**خاتمة** 257

# خرائط

## الشرق الأوسط



العالم العربي



## العالم الإسلامي



## إسرائيل والمناطق الفلسطينية



## توطئة

تحيق المآسي و الأزمات التي تتخلّع لها القلوب بكلٍّ من الأفراد والجماعات. وقد مثّل الرعب الذي نزل بالولايات المتحدة في 11 أيلول ضرباً من التحدّي الخطير الذي يواجه كلّ أميركي، خاصة أولئك الذين يبدون اهتماماً عميقاً بالسلام في الشرق الأوسط. فالأمر لم يقتصر على الخوف والإحساس بالهشاشة أو الدهشة حيال ما أبداه الإرهابيون من القسوة والبطش، بل تعدّى ذلك إلى أسئلة عميقة راح يطرحها الجميع: من نحن، ما العالم الذي نعيش فيه، ومن نريد أن نكون. وقد فهمنا جميعاً أنَّ الخيارات التي اتخذناها في الردّ على هذا الرعب لن تقتصر في تأثيرها على حجم التهديد الذي يمكن أن نواجهه في المستقبل بل ستتخطّاه أيضاً إلى تحديد ما سنكونه أو نغدو عليه.

كان الهجوم أيضاً تَذْكِرَةً بمخاطر أن نبقى هادئين إزاء المجزرة، وكذلك بحاجة كلٍّ منّا لأن يُبقي لديه على بوصلةٍ أخلاقية، فلا يتيح لأهواء اللحظة أن تملي عليه أفعاله. وإنني لأتفهّم أهمية القوة والحاجة إلى استخدامها في مواجهة الأخطار والتهديدات. غير أنني أؤمن أيضاً بما يترتّب على استخدام القوة من عبء، كما أؤمن بأنَّ للقوة حدوداً. إنني واقعيّ، في نهاية الأمر: أعلم أنّ الفاعلين الأقوياء يمكن أن يفوزوا بالكثير، بما في ذلك

بعض الغفلة وغياب التروّي. لكن ما من أحد في النهاية من القوة بما يكفي للتغلّب على الكثير من الغفلة وغياب التروّي، فما يوازن القوة في آخر المطاف هو الدرجة التي يدفع بها استخدام هذه القوة إلى تحريض خصومها وحثّهم على الفعل. وفي الوقت نفسه، فإن القوّة، أينما كانت متوافرة ومبذولة، وَجَبَ السعي وراءها بوصفها وسيلة من وسائل القيم الأخلاقية؛ فإنْ لم يكن القوي هو القادر على التصرّف تبعاً لما تقتضيه الأخلاق، فمن هو القادر إذاً؟

لقد أمضّت مأساة 9/11 الأميركيين جميعاً، خاصةً أولئك الذين كانوا قريبين من مشاهد الموت والدمار في نيويورك، وواشنطن، وبنسلفانيا. ولم يكن قد أتيح لي أن أفيق من الصدمة، حين طُلِبَ إليَّ أن أرتدي قبّعة المحلّل، وأن أظهر على وسائل الإعلام، وأن أكتب. وبينما كنت أقود سيارتي إلى محطّة البث التلفزيوني العامة في فيرجينيا لكي أظهر في برنامج "ساعة أخبارية مع جيم ليرِر"، مررت بالبنتاغون، الذي كان لا يزال يحترق.

وحين بدأتُ أكتب عن تلك الهجمات، غالباً ما كنت أستشعر الحزن الذي ألمّ بي. كان لديَّ اثنان من المخاوف في آنٍ معاً. أولهما كان واضحاً وجلياً: فتهديد الإرهاب في عصر العولمة جعلنا نخشى على أطفالنا بالمعنى الحرفي للكلمة. وثانيهما كان أكثر دقّة وأبعد غوراً لكنّه لم يكن أقلّ حضوراً: ما الذي ستفعله بنا مثل هذه الفظائع؟ ولهذه الأسباب، فإنّ ردّة فعلي الأولى

(المنشورة في "النيويورك تايمز" في 19 أيلول 2001) كانت عن غايات الفعل السياسي ووسائله. فقد خشيت أن يدفعنا ألمنا العميق، نحن الأمة الأقوى على وجه الأرض، لأن ننسى أننا لا نستطيع أن ندافع عمّا نمثّله ونرمز إليه عن طريق الإطاحة بقيمنا في سياق ردّة الفعل على مثل هذه الهجمات.

وفي السنة التي تلت، كتبتُ ما يزيد على ثلاثين مقالة، وألقيتُ عشرات المحاضرات، وظهرتُ في كثير من البرامج التلفزيونية والإذاعية لكي أحلّل عواقب الهجمات وأحاول أن أفهم كيف حصلت. وقد ظهرتْ تلك الكتابات في صحف كثيرة: "النيويورك تايمز"، و"الواشنطن بوست"، و"البالتيمور صَن"، و"البوسطن غلوب"، و"السان خوسيه ميركوري نيوز"، و"الحياة"، و"البروكنغز ريفيو"، و"الكَرِنْت هيستوري"، و"الميدل إيست جورنال"، من بين أخريات. وكانت الاستجابة التي لقيتها في أرجاء البلاد مشجّعةً تردّ الروح. وقد عبّرت إحدى الكاتبات عن الأمر بقولها: "أريد أن أعبّر لك عن امتناني الشديد لما قلته.... أنت تعلم أنك حين تُضْرَب ويقولون لك إنّ الغلطة غلطتك وأنك تستحق ما نلته، فذلك يولّد لديك قدراً كبيراً من السخط الذي يقسم البشر إلى فريقين متناقضين على نحوٍ رهيب. غير أنني بعد أن سمعتك انتابني إحساس جديد بمدى التقارب بين البشر. ففي بعض الأحيان يكفي صوت واحد لكي يغيّر كلَّ شيء".

هذه الكاتبة أعانتني، شأن كثيرين، على المضي في الجهود التي بذلتها دون انقطاع في الأشهر التي تلت.

وهذا الكتاب إنما هو ضربٌ من البناء على تلك الكتابات والتأملات، وعلى الكثير مما تعلّمته من آخرين في هذا السياق، بغية طَرحِ أفكار تخصُّ القضايا التي شغلت أميركا وكثيراً من العالم منذ 9/11 ومن المحتمل لها أن تترك أثرها على السياسة الخارجية الأميركية في العقد التالي. ما طبيعة التهديد الإرهابي؟ ما دور الإسلام في الإرهاب الشرق أوسطي؟ "لماذا يكرهوننا إلى هذا الحدّ؟" ما دور الرأي العام في الشرق الأوسط؟ ما دور الصراع العربي الإسرائيلي؟ ألا يزال الخليج العربي محتفظاً بأهميته بالنسبة للولايات المتحدة؟ ما الذي ينتظر علاقات أميركا مع العراق؟ ما هي رهانات أمّتنا؟

وهذا الكتاب هو، في المقام الأول، عن العالم العربي وعلاقات الولايات المتحدة به، بما في ذلك الخليج العربي، كما أنّه عن الصراع العربي الإسرائيلي. وكثيراً ما أتكلم فيه على "العرب والمسلمين" و "العرب والعالم الإسلامي"، حيث أتفحّص، في مثل هذه المواضع، تلك المواقف الشائعة في البلدان الإسلامية، بما في ذلك البلدان غير العربية. فثمة خمس وعشرون دولة هي أعضاء الجامعة العربية. ويشكّل العرب المسلمون حوالي ربع مسلمي العالم الذين يبلغ تعدادهم 1.2 بليوناً، وثمة أقلية من العرب من غير المسلمين، من بينهم بعض المسيحيين. وتنتشر الدول العربية في

شمال أفريقيا وفي الشرق الأوسط. وهناك مواقف كثيرة شائعة ومشتركة لدى الجمهور في كلٍّ من البلدان العربية والإسلامية، خاصةً تلك المواقف المتعلّقة بالسياسة الخارجية. فعلى الرغم من وجود تباينات مهمّة في هذه البلدان، إلا أنَّ ضروب التوافق تظلّ أكبر من ضروب التباين، حين يتعلّق الأمر بالمواقف من سياسة الولايات المتحدة.

إنني ممتنٌّ لكثير من الأشخاص الذين كان عونهم أمراً جوهرياً بالنسبة لهذا الكتاب. وبعض هؤلاء هم من المشاركين الذين أسهمت معهم في تأليف مقالات مشتركة: إدوارد.ب. جرجيان، فيونا هِلْ، ستيفن كُلْ، وديفيد ويبمان. أمّا باري برايسلر ومايكل هوبز فقد قدّما ملاحظات مفيدة جداً وقدراً كبيراً من الدعم. كما أفدتُ كثيراً من المعلومات التي تلقيتها من مؤسستيّ استطلاع الرأي "غالوب أورغانيزيشن" و "زغبي إنترناشيونال". وقد قدّم لي محرّر دار النشر "ويستفيوبْرِس"، كارل يَمْبرْت، اقتراحاته الممتازة وأهداني سواء السبيل، في حين نالني من هولي هودّر ذلك التشجيع المتواصل. كما كان آخرون في "الويستفيو" بالغي الإفادة: باتريشيا غودريتش، بابرا غرير، وغريغ هول، فضلاً عن المحرّرة كوني أويهرنغ. ولقد قدّمت مساعدتي، عائشة إسماعيل، بحضورها الدائم خلال تلك الأشهر الشاقّة، قدراً كبيراً من الدعم لهذا المشروع. كما أنّ هنالك العشرات من الأشخاص الذين أفدت منهم بالغ الإفادة في كثيرٍ من المنتديات والسجالات التي جرت في السنة الماضية.

غير أن أحداً لم يسهم كما أسهمت كاترين هوبز، رفيقة فكري، وصديقتي، وشريكتي، وزوجتي. فهي لم تكتف بالقيام وحدها بكثير من واجباتنا المشتركة بما في ذلك العناية الكبيرة بأطفالنا، بل كانت أيضاً مرجعي الأول ومحرّري الأول وناقدي الأول. ولا يسعني أن أنسى ما أبدته ابنتي رؤيا، وهي في التاسعة من عمرها، وابني رمزي، وهو في السادسة والنصف من عمره، من التفهّم وسعة الصدر طوال إجازتهما الصيفية وأنا أعمل على هذا الكتاب. كما لا يسعني أن أنسى أدب ضيفتنا الصيفية، جي يُن أو، التي كانت لديها الشجاعة، وهي في التاسعة من عمرها، لأن تقوم برحلة من كوريا الجنوبية لكي تقضي الوقت مع رؤيا.

*شبلي تلحمي*

# 1

## في فهم التهديد الإرهابي

بعد فترة قصيرة من الرعب الذي حلَّ بأميركا في 11 أيلول 2001، دُعِيتُ إلى تناول الغداء مع أحد زعماء الكونغرس البارزين. كان الهدف من وراء ذلك أن نناقش طبيعة التهديد الذي تواجهه أمتنا وأن نستكشف عواقب ما اعترى علاقات أميركا بالشرق الأوسط. وكان مضيفي شخصاً ثاقب الفكر، رصيناً، ممّن يمعنون النظر ويتحرّون الأمور، لكن مزاجه كان يتلخّص بشيء قاله مع بداية لقائنا: "نحن أمّة قوية، لكن هذا النمط من الإرهاب يمكن أن يغلبنا". غير أنّه لم تنقضِ أسابيع على الإطاحة بنظام طالبان في أفغانستان، حتى انقلب مزاج الكونغرس ذلك الانقلاب اللافت، على نحوٍ عكس بصورة صادقة تلك الرحلة الانفعالية التي قطعتها أميركا.

والحقّ أنّ التحول الذي اعترى مزاج أميركا في الأشهر التي تلت ذلك اليوم الرهيب من أيلول هو من ذلك النوع الباهر من حيث مداه وغير المسبوق من حيث سرعته. فالرحلة لم تستغرق سوى بضعة شهور من الإحساس بالهشاشة الذي لم يشهد التاريخ

الحديث مثيلاً له في قوته إلى الثقة بالنفس التي لا تعرف الذاكرة مثيلاً لها في شدّتها ما إنْ جاء ذلك النجاح اليسير في الإطاحة بنظام طالبان في أفغانستان.

ولقد كانت هذه الرحلة السريعة على واحدٍ من المستويات رحلةً شافيةً بالنسبة لأمّةٍ كانت ثقتها بنفسها قد اهتزّت ذلك الاهتزاز الموجع. غير أنها كانت على مستوى آخر رحلة مزعجة ومكدِّرة. فلا شكّ أن أميركا كانت قد اختبرت في الماضي كثيراً من التأرجحات الجذرية في سياستها الخارجية. غير أنّ هذه التأرجحات كانت تستغرق ما يقارب الجيل، منذ النزعة الانعزالية التي تلت الحرب العالمية الأولى - وبلغت حدّها الأقصى الكارثي الذي شهدناه في بيرل هاربر - إلى النزعة التدخّلية التالية التي انتهت بمستنقع فيتنام. فنادراً ما جرت مثل هذه التحولات القصوى في المزاج بالسرعة التي جرت بها في خريف العام 2001، ولعلّها نادراً ما ترتّبت عليها العواقب التي ترتّبت على هذه الأخيرة.

غير أنّ ما من تطرّفٍ يمكن أن يجدَ في الواقع ما يبرِّره. فالولايات المتحدة هي الأمة الأقوى في عالم اليوم، لكنها ليست من القوة بما يكفي لأن تواجه التحديات العالمية الجديدة وحدها أو لأن تبرِّر الثقة الزائدة التي تلت الإطاحة بنظام طالبان في أفغانستان. ويمكن أن نفسّر جزئياً سرعة مثل هذه التحولات في المزاج بغياب قوة عظمى منافسة وبالسرعة التي تسم عالم اليوم بوجه عام. فالثورة المعلوماتية حملت الرعب إلى كلّ بيت في أرجاء

الأرض خلال ساعات. والثورة التكنولوجية مكّنت من تحقيق نجاح عسكري لافت على بعد آلاف الأميال من سواحل الولايات المتحدة وبحدٍّ أدنى من الإصابات في صفوف الأميركيين.

غير أن العوامل ذاتها التي أدّت إلى تعزيز نزعةٍ أحادية الجانب في السياسة الخارجية الأميركية عملت أيضاً على زيادة الاهتمام العالمي بدور أميركا في العالم. فقد شهدنا تحولاً دراماتيكياً مماثلاً في المزاج العالمي من التعاطف مع ألم أميركا والإحساس بالهشاشة العالمية بعد الهجمات على الولايات المتحدة مباشرة في أيلول 2001 إلى اتّساع الفجوة بين أميركا وسواها من الدول، حيث تنامى السخط على القوة الأميركية في كثير من أرجاء العالم، بما فيه الشرق الأوسط من غير ريب.

ويمكن لنا أن نتفهّم لماذا انصبَّ قَدْرٌ كبير من التركيز الأميركي على مواقف الشرق الأوسط والبلدان الإسلامية، خاصةً ما يتعلّق بالسؤال الذي طرحه كثير من الأميركيين بصورةٍ غريزية: "لماذا يكرهوننا إلى هذا الحدّ؟" لكننا قبل أن نطرح هذا السؤال، وسواء كانوا يكرهوننا إلى هذا الحدّ، أم لا، علينا أن نضع الشرق الأوسط ضمن منظور عالمي. فعلى الرغم من وجود بعض الأوجه الفريدة في النظرة الشرق أوسطية إلى الولايات المتحدة، إلا أنه من المهمّ أيضاً أن نفهم أنَّ قدراً كبيراً من ردّة فعل العرب والمسلمين على الحرب التي شنّتها أميركا على الإرهاب،

وعلى السياسة الخارجية الأميركية بوجه أعمّ، لا يختلف كثيراً عن ردّة فعل البشر في مناطق العالم الأخرى.

فليس يفيد أن نزعم أنّ ردّة الفعل العالمية على مزاج أميركا في حربها المعلنة على الإرهاب لا تعدو أن تكون أنيناً أو انتحاباً. بل إنّ الأخطر من ذلك أن نزعم أنّ العاطفة العالمية لا عواقب لها في ضوء الموارد القوية التي تحوزها أميركا. فبصرف النظر عن تحريض الدول الأخرى المتزايد لأن تلتئم وتتحد كيما تتحدى قوة أميركا إذا ما نُظِرَ إلى هذه الأخيرة على أنّها تتّخذ مساراً يتميّز بأحادية الجانب، فإنّ طبيعة التهديد الذي أبرزه رعب 9/11 ليست تلك الطبيعة التي يمكن التعامل معها من خلال القوة القاهرة وحدها. وهذه القضية هي في القلب من صراع وجهات النظر بين الولايات المتحدة وكثير من الدول الأخرى على تعريف التهديد الإرهابي الذي يواجهه العالم اليوم. وحقيقة الأمر أن تطور درجة التعاطف مع الولايات المتحدة في الأشهر التي تلت أيلول 2001 كان تابعاً إلى حدٍّ بعيد لتطوّر وجهة النظر الأميركية حيال الحرب على الإرهاب.

## وجهات النظر المتضاربة حول الإرهاب

ثمة تباينات خمسة مهمّة بين وجهات النظر التي طرحتها الولايات المتحدة وتلك التي طرحها كثيرون في أرجاء واسعة من

العالم. وسوف أعمد في بقية هذا الفصل إلى إلقاء الضوء على هذه التباينات الأساسية التي تفسّر الصراع بين الولايات المتحدة وسواها حول أنجع الوسائل في التعامل مع التهديدات الإرهابية.

1. تعاطف الكثيرون في العالم مع ألم أميركا وساندوا حقّها في الدفاع عن نفسها في ضوء الهجمات الرهيبة لكنهم لم يروا إلى ذلك الحقّ على أنه يخوّل أميركا أن تعرّف الإرهاب العالمي على نحو أحادي الجانب أبعد من التهديد المباشر لأراضيها.

2. ركّزت الولايات المتحدة جهودها في مقارعة الإرهاب على التصدي لجانب "العَرْض" في هذا الإرهاب دون تصدٍّ مماثل لجانب "الطلب"، الذي يرى كثيرون في العالم أنّه جانب حاسم.

3. عرّفت إدارة بوش الإرهاب كما لو أنه ضرب من الإيديولوجيا، أو الحلف السياسي، وذلك في الوقت الذي يفهم كثيرون في أرجاء العالم هذا الإرهاب على أنّه وسيلة غير أخلاقية تستخدمها جماعات متنوّعة لغايات مختلفة.

4. ترى الولايات المتحدة أنّ التهديد الإرهابي الأساسي يكمن في "الدول الإرهابية"، ويتكلم بعض المسؤولين الأميركيين كما لو أنَّ مواجهة تلك الدول يمكن أن

تؤدي إلى دحر ظاهرة الإرهاب. أما معظم العالم فيرى إلى الإرهاب على أنه مضاد للدولة، وعلى أنّه ظاهرة يتزايد تهديدها ولو جزئياً بسبب ما يشهده عصر العولمة من إضعاف للدولة.

5. عمد الخطاب العام في أميركا إلى ربط الإرهاب في الشرق الأوسط، خاصةً العمليات الانتحارية، بأوجه من الدين الإسلامي، على الرغم من أن الرئيس بوش كان حريصاً على نبذ هذه الفكرة، أما الكثيرون في هذا العالم فيرون إلى كلٍّ من بواعث الإرهاب الشرق أوسطي ووسائله على أنها أمور لا تتعلق بالإسلام بقدر ما تتعلق بالسياسة.

### 1. المهمتان المنفصلتان:

في الأسابيع التي تلت أحداث 9/11، عمّت المجتمع الدولي تعبيرات التعاطف مع الولايات المتحدة، بما في ذلك الشرق الأوسط. بل إن بلداناً تربطها بالولايات المتحدة علاقات متوترة أو حتى علاقاتُ مواجهةٍ، مثل إيران، التي لا تزال على قائمة "الدول الإرهابية "التي وضعتها وزارة الخارجية الأميركية، عبّرت عن تعاطف غير معتاد مع ألم أميركا. فقد أدان الرئيس الإيراني محمد خاتمي مباشرةً تلك "الهجمات الإرهابية" وعبّر عن "حزنه وتعاطفه

العميقين" تجاه الضحايا. أما الرئيس السوري الشاب بشار الأسد فقد وجّه إلى الرئيس بوش رسالة عزاء تدين الهجمات الإرهابية بشدّة. وبوجه عام، فقد أدرك معظم الزعماء والحكومات أنّ للولايات المتحدة الحقّ في أن تردّ على الإرهاب فوق أراضيها ما إنْ يتمّ تحديد المذنبين. غير أنّ من المهمّ أن نفهم مصادر هذا الدعم العالمي الباكر لأميركا ولماذا راح كثير من هذا الدعم يتحول إلى ضرب من الاستياء حين عمدت الولايات المتحدة إلى تعريف حربها العالمية على الإرهاب وشنّها هذه الحرب.

لا شكّ أنَّ قدراَ كبيراً من ردة الفعل المتعاطفة كان أصيلاً وصادقاً، على الرغم من أنَّ بعضهم كان يخفي ذلك الإحساس الخبيث بالرضى لأنَّ أميركا كانت تذوق الآن ما عاناه كثيرون في أرجاء العالم لزمن طويل. ولقد فرض حجم المأساة الإنسانية بصورة لا مفرّ منها أن يُبَثَّ ذلك الرعب بثّاً يكاد أن يكون حيّاً على شاشات التلفزيون في كثير من أرجاء العالم. لكن ردة الفعل لم تكن مجرّد شعور إنساني طيّب. فهشاشة أميركا تعني من بعض النواحي هشاشة العالم. وإذا ما كان لمثل هذا الرعب أن يحلّ بالقوة العظمى الوحيدة الباقية، فذلك يعني أنّه لم يبقَ أحد حصيناً. وإذا ما كانت مرساة النظام الدولي قد اهتزت، فلا بدّ أن يهتز النظام العالمي برمّته. وحتى في الشرق الأوسط، حيث يستاء كثيرون أصلاً من أميركا بل ويسرّهم ألمها في بعض الأحيان، خرجت أصوات أخرى رأت في تهديد الولايات المتحدة تهديداً لهم

أيضاً، ليس لأنهم يرون في أميركا مرساةً للنظام العالمي وحسب بل أيضاً لأنها تمثّل حلماً يطمح إليه كثيرون. وعلى الرغم من تواصل النقد الموجَّه إلى السياسة الأميركية على صفحات الصحف في الشرق الأوسط، إلاّ أنَّ صحفياً في صحيفة "الحياة" اليومية النافذة عبّر عن مشاعره في يوم 19 أيلول 2001 على هذا النحو: "دمار أميركا هو دمار الحلم الإنساني في أرجاء العالم". وفي الشرق الأوسط، كما في كثير من أنحاء العالم، كان هنالك، ولو للحظة على الأقل، ذلك الإحساس واسع الانتشار الذي عبّرت عنه إحدى النساء الفرنسيات تعبيراً بليغاً بقولها: " اليوم، نحن جميعاً أميركيون".

وكان واضحاً، علاوةً على كلّ هذا، أنّ معظم حكومات العالم تدرك حقّ أميركا في الردّ بقوة. فما من دولة يمكن أن تسمح لهجوم بهذا الحجم أن يبقى دون ردٍّ، فما بالك إذا كانت هذه الدولة قوة عظمى. ولا يمكن لأحد أن ينكر على أميركا حقّها الجوهري في الدفاع عن نفسها، بصرف النظر عن الكيفية التي ترى فيها إلى الإرهاب أو تعرّفه.

لكن ذلك لا يعني أن معظم البشر في هذا العالم قد رأوا أن تكون لأميركا يدٌ طليقة في شنِّ حرب عالمية على الإرهاب. وحقيقة الأمر، أنّ كثيراً من ردود الفعل العامة الباكرة في الشرق الأوسط، كانت قد استندت إلى افتراض مفاده أنّ الولايات المتحدة، التي كانت تعدّ العدّة لحربها على نظام طالبان في

أفغانستان، لم تقدّم ما يكفي من الأدلّة التي تثبت مسؤولية طالبان، على الرغم من أنّ شعبية نظام هؤلاء كانت في أدنى درجاتها في العالمين العربي والإسلامي على اتساعهما. ومع أنّ كثيراً من الحكومات في الشرق الأوسط قد ساندت الولايات المتحدة في حملتها، إلا أنّ الشعوب بقيت غير مقتنعة. (يحتاج انعدام الثقة الشعبي الذي شهدته المنطقة حيال الأدلّة الأساسية التي قدّمتها الولايات المتحدة إلى تفسير، وهو ما سأتناوله في الفصل التالي).

وفي النهاية، وعلى الرغم من الانعدام الشعبي للثقة في نوايا أميركا، في الشرق الأوسط على الأقل، كان حقّ أميركا في الردّ على ذلك العمل المروّع من القوة بما يكفي لأن يجتذب من الدول دعماً مهمّاً للحملة الرامية إلى الإطاحة بنظام طالبان وتدمير منظمة القاعدة التي يتزعّمها أسامة بن لادن. بل إنّ دولاً مثل إيران ذاتها لم تحجم عن دعم تلك العمليات، إلى جانب عشرات الأمم في أرجاء المعمورة، خاصة في الشرق الأوسط، أسهمت في جمع المعلومات الاستخبارية، أو التنسيق المالي، أو تقديم العون لسير العمليات الفعلي. ولا شكّ أنّ جزءاً من هذا الدعم الحكومي قد قُدِّم لتجنّب استهداف هذه الحكومات من قِبَل أميركا الجريحة والغاضبة. غير أنّ قلّة قليلة من حكومات العالم هي التي تحدّت على نحوٍ جدّي شرعية المهمّة الأولى المتمثّلة بالردّ على الهجمات من خلال تدمير القاعدة.

ولقد حدّد البيت الأبيض مهمّة أخرى واعتبرها جزءاً لا يتجزّأ من الحرب العالمية على الإرهاب. ولقد تلقّت هذه المهمّة أيضاً، ومن حيث المبدأ، دعماً مالياً كبيراً، هو الدعم الذي تجلى في قرار مجلس الأمم 1373 في 28 أيلول 2001، الذي يفرض على الدول مقارعة الإرهاب. لكن مثل هذا القرار لم يكن ممكناً إلا لأنّ الدول الأعضاء لم تتطرق إلى مسألة تعريف الإرهاب. فثمة شيء كان واضحاً: كثير من الدول من بين التي صوّتت للقرار ما كانت لتوافق الولايات المتحدة على مثل هذا التعريف. وقد خشي كثيرون أن يغدو "الإرهاب" ضرباً من الاختزال المريح للولايات المتحدة وسواها من الأمم في وصم أعدائها وتصنيفهم.

لقد أُعطيت الولايات المتحدة سلطة أخلاقية دولية بعد هجمات أيلول لكي تبدأ بإيجاد أرضية مشتركة لتعريف الإرهاب، على الرغم من أنّه لم يكن ثمة اتفاق على الكيفية التي ينبغي أن يتمّ بها تعريف "الجماعات الإرهابية". وكانت الإدارة بحاجة لأن تقرّر من هي الجماعات التي يجب أن تصنّف على أنّها عدوّة من بين آلاف الجماعات الإرهابية المنتشرة في أرجاء الدنيا. وقد عمد الرئيس بوش إلى تدقيق هذه المهمة الثانية بالتركيز على الجماعات الإرهابية ذات "المدى العالمي". غير أنّه ظلّت هنالك قضية أساسية: أيّ المنظّمات هي التي ينبغي أن تُستَهدَف؟ فالدول تختلف اختلافاً واسعاً حول من تعتبرهم جماعة "إرهابية". فبعض الحكومات تصنّف جماعات المعارضة ضمن الجماعات الإرهابية

لمجـرّد معارضـتها. وبعضـها الآخـر يـرفض قبـول التصـنيف الـذي وضعته الولايات المتحدة. ولقد واجهت الولايات المتحدة المشكلة المتمثّلة بكيفية تصنيف بعض جماعات المعارضة العراقية التي تدعمها، أو جماعة حزب الله، تلك الجماعة اللبنانية المقاتلة، التي تعارضها. فمعظم أبناء الشرق الأوسط ينكرون أن يكون حزب الله منظمة إرهابية لأنّ أهدافه الأساسية هي الجنود الإسرائيليين على الأرض اللبنانية. ولئن كان بمقدور أميركا أن تستخفّ بآراء الدول الأخرى وتستهدف كلّ مشروع إرهابي تريد أن تهاجمه، إلا أنها ستجد نفسها وحيدة على نحو متزايد في ملاحقتها للإرهابيين، وهذه ثغرة لا بدّ أن تستغلّها مثل تلك الجماعات.

ولعلّ الولايات المتحدة، في تركيزها الجهود على تحديد "الجماعات الإرهابية"، أن تكون قد ضيّعت فرصة حشد أعضاء مجلس الأمن خلف تعريف واضح لـ "الإرهاب" بوصفه أداةً. ومن الأمثلة الوجيهة على ذلك منظمة حزب الله في لبنان. فحين تسعى الولايات المتحدة إلى تعبئة الدول الأخرى ومطالبتها بأن توقف دعمها لحزب الله لأنّ الولايات المتحدة تعرّف هذا الحزب بأنّه "منظمة إرهابية"، فإنّ من غير المحتمل لهذه الاستراتيجية أن تعمل عملها. فبصرف النظر عن الطرائق التي يستخدمها حزب الله، يبقى من المستبعد أن تقطع دول مثل إيران علاقاتها مع هذه الجماعة أو أن تسعى وراء تفكيكها. ففي لبنان، حزب الله هو حزب سياسي يجد دعماً كبيراً وله عدد من الأعضاء في البرلمان.

وهو أيضاً حركة دينية لها روابطها الدينية العميقة مع إيران. أمّا هدفه المعلن المتمثّل بإجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة فهو هدف يحظى بالقبول والثناء في كثير من الشرق الأوسط أبعد من إيران، كما ينظر الكثيرون في المنطقة إلى طرائقه، التي تركّز أساساً على مهاجمة الجنود الإسرائيليين على الأرض اللبنانية، على أنها ليست طرائق "إرهابية". ولذلك فإنّ من الصعب، إنْ لم يكن من المستحيل، على الولايات المتحدة أن تتوقّع تعاون المنطقة الكامل إذا ما كان الهدف الأميركي متمثّلاً بمهاجمة هذه الجماعة وقطع كلّ دعم عنها. ومن جهة أخرى، فإنّ تركيز الجهود الأميركية على دحر "الوسائل الإرهابية" التي تُعَرّف بأنها استهداف المدنيين المتعمّد كفيل بأن يوفّر فرصة أفضل للنجاح. ولو أنّ الولايات المتحدة تحشد المجتمع الدولي وراء تطبيق هذا المبدأ على نطاق كوني، لكانت توفّر فرصة طيبة لإقناع الدول الأخرى بالضغط على حزب الله وإجباره على العدول عن استخدام الوسائل الإرهابية ونزع الشرعية عن تلك الوسائل حتى في لبنان.

والحال، إنّ وفاض الولايات المتحدة لم يكن خالياً من البدائل: أولها، أن تعمل مع الأمم المتحدة وسواها من المنظمات الدولية والإقليمية على تمرير قرارات تحظّر استهداف المدنيين وتعزّز المعايير القائمة التي تعتبر دولةً ما مسؤولةً عن الأعمال الإجرامية التي يرتكبها إرهابيون يعملون انطلاقاً من أرضها.

وثانيها، أن تبني على الحلف المناهض للإرهاب الذي حشدته كيما تقيم نظام معاهدة جديدة شاملة، تمضي إلى أبعد من الترقيع القائم للاتفاقات التي تطالب الدول الفردية إمّا بمحاكمة الإرهابيين أو بتسليمهم، وذلك عن طريق التعهّد بقيام ردّ جماعي قوي على الهجمات التي تستهدف مدنيين. فمثل هذا الردّ يستهدف كلاً من المجرمين والدول التي تدعمهم ويمكن أن يتّخذ أشكالاً عديدة، بما في ذلك التعاون الاستخباري، وتجميد المدّخرات، والعقوبات الاقتصادية، والطرد من المنظمات الدولية، وملاحقة المجرمين ومحاكمتهم. وبهذه الطريقة فإنَّ هجوماً متعمّداً على أهداف مدنية في دولة معينة سوف يغدو هجوماً على الجميع. كما يمكن للدول خارج الحلف أن تقرّ هذه المعاهدة وتصادق عليها.

ومثل هذه المعاهدة سوف لن تذهب بحقّ الدولة في الدفاع عن نفسها حين تتعرّض للهجوم بل ستضيف أمراً بالقيام بفعل جماعي. والفارق هنا هو التالي: حين تهاجمُ دولةً، فإنّك تكون في حالة حرب مع تلك الدولة وحلفائها؛ وحين تهاجم المدنيين عامداً، فإنك تكون في حرب مع المجتمع الدولي برمّته وتستحقّ ردّاً دولياً بصورة آلية. ومع أنّ الأمر لن يخلو قطّ من ضروب الالتباس، إلا أنّ قوة الرّدع التي يحظى بها الردّ الجماعي المخوَّل سوف تكون أقوى بكثير من التهديد بفعلٍ أحادي الجانب تقوم به الأمة التي نالها هجوم الإرهابيين. والأهمّ من ذلك، أنّ المجتمع الدولي، باتّخاذه هذه الوجهة، سوف يقطع شوطاً طويلاً صوب نزع الشرعية عن

استهداف الإرهابيين المتعمّد للمدنيين. وبالتركيز على استهداف المدنيين، بدلاً من التركيز على هوية المذنبين أو بواعثهم، فإنّ بمقدورنا أن نتجنّب المصاعب والسجالات التي تفرّق الصفوف بشأن ما يشكّل قوام الإرهاب وأيّ الجماعات هي الإرهابية وأيُّها هي التي "تقاتل من أجل الحرية".

كان من الواضح أنّ عيب المقاربة أحادية الجانب سوف يتمثّل في الحدّ من قدرة الولايات المتحدة على تحديد الجماعات الإرهابية وتحديد أيُّها التي ينبغي أن تُواجَه أولاً. وكان ذلك مرتبطاً جزئياً بتشويش الفارق بين "الإرهابيين" و "الأعداء". فبدا الأمر كما لو أن الولايات المتحدة تفقد حقّها في معاملةِ جماعةٍ أو دولةٍ معينةٍ معاملةَ العدو والخصم إذا لم تكن هذه الجماعة أو الدولة قد عُرِّفَت كجماعة أو دولة إرهابية. ولا شكّ أن للولايات المتحدة الحقّ في أن تعتبر إيران عدوة وأن تبني سياستها تجاهها على هذا الأساس سواء وُصِمَت إيران بأنها "دولة إرهابية" أم لا. كما أن للولايات المتحدة الحقّ في أن تعامل حزب الله، الذي قتل أميركيين، معاملة العدو، بصرف النظر عن الكيفية التي ينظر بها الآخرون إلى هذه المنظمة.

كان للنجاح الباكر في إسقاط نظام طالبان في أفغانستان أن يعزّز تلك المقاربة أحادية الجانب التي قاربت بها الولايات المتحدة مسألة تحديد الجماعات الإرهابية أبعد من القاعدة. فلقد بدا هذا الإنجاز الذي تمّ بسهولة مدهشة كما لو أنّه برهان على الرأي القائل بأن بمقدور أميركا أن تمضي وحدها في عصر القوة

العظمى الوحيدة. أمّا الأداء الممتاز الذي أدّته الأسلحة عالية التقنية فقد مكّن من خوض حرب سريعة في أرض نائية ووعرة كانت قد هزمت الجيش السوفيتي الهائل والقريب. والحال، أنّ إدراك ما ترتّب على انهيار الاتحاد السوفيتي من اتّساع الفجوة التكنولوجية العسكرية بين الولايات المتحدة وبقية العالم قد شجّع أولئك الذين يعتقدون أنّ بمقدور أميركا أن تعمل لوحدها. وهذا موقف لم يبرز في أي مكان آخر بذلك الوضوح الذي برز به في سجال الولايات المتحدة حول السياسة التي ينبغي اتّباعها تجاه عراق صدّام حسين، حيث رأى البيت الأبيض والبنتاغون أن يتمّ التحضير للحرب الرامية إلى إسقاط حكم صدّام حسين حتى ولو رفضت معظم دول العالم هذه الفكرة. كان لدى أحاديي الجانب حجّة جاهزة: لأنّ أميركا قوية جداً، فإنّ قلّة قليلة هي التي سوف تعارضها إذا ما قرّرت أن تعمل حتى ولو لم يَرُق لهم عملها. فما من أحد يرغب في أن يقف في الطرف الخاسر، وأميركا واثقة من أنها ستكون الرابحة في نهاية المطاف. وبصرف النظر عن الفضائل الفعلية التي ينطوي عليها هذا الرأي، فإنّه ليس من الصعب أن نرى أنّ مثل هذه المقاربة لا يمكن أن تولّد الاستياء الدولي الشديد.

### 2. جانبا العرض والطلب في الإرهاب:

تمثّل سبب ثانٍ للفجوة بين الولايات المتحدة وكثيرٍ من بقية العالم في الطريقة التي قاربت بها الولايات المتحدة ظاهرة الإرهاب.

فباعتبارها الإرهاب نتاج جماعات منظمة يمكن مواجهتها وتدميرها، دون اعتبار لأهدافها أو للأسباب التي جعلتها تفلح في تجنيد الكثير من الأعضاء المتحمسين، كانت الولايات المتحدة تقارب الأمر تلك المقاربة التي لا تهتمّ إلا بجانب "العرض" وحده.

ومن الواضح أن رؤية البيت الأبيض إلى الإرهاب قد اصطبغت بهجمات 9/11. فقد كان من الصعب، في الحالة التي وجد الأميركيون أنفسهم عليها، أن يتوقّفوا ليتأملوا الفكرة التي مفادها أنّ هذا الرعب يمكن أن يُفَسّر على نحوٍ عقلاني. وغالباً ما كان ثمّة خوف من أن يكون التفسير ضرباً من التبرير. وهذا خوف مفهوم لكنه ينطوي أيضاً، وفي النهاية، على هزيمة للذات وإحباط لها. ففي تفسير مثل هذه الأفعال، يأمل المرء أن يقلّل فرصة المزيد من الرعب.

لا شكّ أن للقاعدة بزعامة أسامة بن لادن، وإلى جانب تكتيكات الإرهاب العنيف التي تتّبعها، أهدافها التي لا يمكن أن تنسجم ليس مع ما تمثّله أميركا وحسب بل أيضاً مع نظام الدولة القائم الآن في الشرق الأوسط. فهي تسعى إلى بَذْرِ الاضطراب في هذا النظام ونزع استقراره، وإلى الإطاحة بحكومات المنطقة، وإقامة نظام سياسي إسلامي على شاكلتها. وإنه لمن الصعب أن نرى كيف يمكن الحدّ من تهديد هذه المنظمة دون السعي إلى تحطيمها. فهي مُوَرِّدُ الإرهاب الذي ينبغي مواجهته تلك المواجهة المباشرة.

غير أنه بالإضافة إلى أهداف بن لادن وسواه من زعماء القاعدة، ثمة جانب "الطلب" في الإرهاب. فلكي يُفْلِح منظّمو الإرهاب لا بدّ لهم، بصرف النظر عن أهدافهم ، أن يجنّدوا أعضاء متحمسين، ويحصلوا على التمويل، ويلجؤوا إلى الرأي العام في سعيهم وراء غاياتهم السياسية. وغالباً ما يكون اليأس العام والإذلال تلك الأرض الخصبة التي يستغلّها منظّمو الإرهاب. وإذا ما استمر وجود جانب الطلب هذا ، فإن من غير المحتمل أن يتمّ احتواء هذه الظاهرة. ذلك أنّه مقابل كل منظمة إرهابية يتم تحطيمها ، سوف يبرز مورّدون آخرون ليستغلوا الطلب المتواصل.

ومن الجدير بالملاحظة أنّه ليس من الضروري أن يكون ثمة اتّساق بين أهداف منظّمي الإرهاب الحقيقية وأسباب اليأس والإذلال التي تولّد جانب الطلب المُشار إليه. فأهداف أسامة بن لادن، على سبيل المثال، تركّزت أساساً على طرد القوى الأجنبية من العربية السعودية وإقامة نظام سياسي إسلامي في أرجاء العالم الإسلامي. ولكن ما إن احتاج أسامة بن لادن إلى حشد الرأي العام في المنطقة على أثر 9/11، حتى توقّف عن استخدام غاياته الكبرى كحجج تستجرّ له الدعم. حيث راح يركّز، بدلاً من ذلك، على قضايا لها وقعها لدى الجمهور وتفسّر بصورة أكمل ذلك الإحساس باليأس والإذلال بين العرب والمسلمين: الصراع العربي الإسرائيلي والعقوبات الاقتصادية على العراق. وبعبارة أخرى، فإنّ من الصعب أن نتصور كيف يمكن التعامل مع ظاهرة

الإرهاب دون التعامل مع القضايا الأساسية التي تخلق الأرض الخصبة لولادتها، تلك الأرضية التي يستغلّها المنظّمون الذين يمكن أن تكون لديهم مطامحهم الخاصة. هكذا رأى كثير من العالم أن حرب الولايات المتحدة على الإرهاب قد اقتصرت على حملة عسكرية شُنَّت على المورِّدين ولم تستثمر الأدوات السياسية والاقتصادية الضرورية في الحدّ من جانب الطلب الذي يلعب دوراً أساسياً في ظاهرة الإرهاب.

### 3. *الإرهاب بوصفه وسيلة مقابل الإرهاب بوصفه إيديولوجيا:*

كان خطاب الرئيس بوش للشعب الأميركي في 20 أيلول 2001، بعد بضعة أيام على الهجمات، خطاباً قوياً ومُلهِماً. فقد ساعد الأميركيين على أن يبدؤوا بالتعامل مع آلامهم ومخاوفهم. غير أنّ هذا الخطاب، وهو يحشد الشعب وراء الحرب المعلنة على الإرهاب ويهيّئهم لدفع الأثمان المطلوبة، راح يتناول الإرهاب ببلاغة على أنّه ضرب آخر من ضروب الإيديولوجيات التي عرفها التاريخ ويتناول الإرهابيين على أنهم إيديولوجيون: "إنّهم ورثة تلك الإيديولوجيات المجرمة التي عرفها القرن العشرون جميعاً... يسيرون على درب الفاشية، والنازية، والشمولية. وسوف يسيرون على هذا الدرب إلى حيث ينتهي: في مقبرة التاريخ الدارسة حيث ترقد الأكاذيب المفضوحة". ومع أنّ هذه المقاربة نجحت في تعبئة الشعب في أميركا، إلا أنه سرعان ما اتّضح أنّ آخرين في أرجاء العالم

ينظرون إلى ظاهرة الإرهاب نظرة مختلفة، وأنّ هذه الاختلافات ناجمة عن السياسة بوجه خاص ومرتبطة بها.

ففي الأشهر التالية، راحت إدارة بوش تشنّ حربها على الإرهاب كما لو أنّ هذا الأخير ضَرْبٌ من الحركة، أو الإيديولوجيا، أو الحلف السياسي، دون أيّ تفريق يُذْكَر بين مختلف الحالات. ولقد شوّهت هذه المقاربة نظرتنا الأخلاقية إلى العالم ومكّنت واحداً مثل سلوبودان ميليسوفيتش، الرئيس اليوغسلافي السابق، من أن يبرّر، أمام العدالة الدولية، سياسات الموت والتطهير العرقي الرهيبة التي كان يمارسها على أنّها حرب على الإرهاب.

كثيرون في العالم هم الذين ينظرون إلى الإرهاب نظرة مختلفة: بوصفه أداة، لا بوصفه حركة؛ بوصفه وسيلة غير أخلاقية تستخدمها جماعات معينة، لبعضها قضايا عادلة، بخلاف بعضها الآخر الذي ليس لديه مثل هذه القضايا.

وتبعاً لهذه المقاربة، فإنّ الحدّ من وقوع الإرهاب يقتضي نزع الشرعية عنه على مستوى دوليّ كما يقتضي إزالة الشروط التي يزدهر فيها وجَعْلها في الحدّ الأدنى. فالشرعية واللاشرعية، بالتعريف، لا يمكن تقريرهما والحسم فيهما على نحوٍ أحادي الجانب؛ وحين تبدو الولايات المتحدة على أنها تسير بعكس بقية العالم، فإنّ أفعالها هي التي تبدو خارجة على الشرعية.

والسّجال ضدّ الإرهاب هو سجال أخلاقي أساساً: فلكي تقنع آخرين بالعدول عن استخدام مثل هذه التكتيكات، ينبغي أن يكون لكلامك سلطان أخلاقي، وأولئك الذين لديهم قضاياهم المشروعة ويتغاضون عن الإرهاب كسبيل لخدمة غاياتهم إنّما ينظرون إلى هذا الإرهاب على أنّه سلاح بيد الضعفاء والمغلوبين على أمرهم ممّن يواجهون عدواً لا طاقة لهم بقوته. ولا شكّ أنّ أولئك الشرق أوسطيين الذين يدعمون العمليات التي تقوم بها الجماعات الفلسطينية ضد الإسرائيليين، بما في ذلك الهجمات على المدنيين، لا يعتبرون تلك العمليات إرهاباً بل أعمالاً تندرج في إطار التحرر الوطني. ولقد شكّل هذا المنظور نقطة نزاع أساسية بين الولايات المتحدة وكثير من الأفراد والهيئات في المنطقة، بما في ذلك الحكومات فيها. فقد رأى كثيرون في الشرق الأوسط كما في أجزاء أخرى من العالم أنّ من غير الممكن أن نفصل فصلاً تاماً بين تعريف الإرهاب والدرجة التي تصل إليها شرعية الهدف الذي تعلنه جماعة معينة، فضلاً عن درجة التفوق الكاسح التي بلغتها قوة العدو الذي تواجهه هذه الجماعة. فالإرهاب، في هذه النظرة، هو سلاح اليائس والضعيف.

وهذا تصوّر ينبغي تحدّيه، كما حاولت الولايات المتحدة أن تفعل: فالوسائل الإرهابية ينبغي أن تُرْفَض بصرف النظر عن الأهداف التي تتوخّاها. بيد أنّ أيّ جهد يُفْلح في الحدّ من اللجوء إلى الإرهاب لا بدّ له أيضاً من أن يقنع البشر والجماعات لا بانعدام

شرعية قضيتهم بل بانعدام شرعية الوسائل التي يتّخذونها. ومثل هذا السجال هو سجال أخلاقي: فالغايات، مهما تكن نبيلة، لا يمكن لها أن تبرّر الوسائل. وقصارى القول في هذا السجال أنّ الهجوم المتعمّد على أهداف مدنية هو أمر غير مقبول تحت أي ظرف أو مبرّر.

غير أنّ إقناع الآخرين بمثل هذا التصور الوجيه يفرض على من يطلقون هذا السجال أن يكون لكلامهم سلطان أخلاقي. ولكي يكون هذا السجال أشدّ إقناعاً، لا بدّ أن يستخدمه آخرون ممن لديهم سلطان أخلاقي. ويقتضي مثل هذا التكتيك لجوءاً إلى المجتمعات، كما يقتضي جهوداً متعددة الجوانب بغية ترسيخ التصور الذي ينزع الشرعية عن الوسائل الإرهابية. أمّا التركيز المفهوم على تحطيم القاعدة، والتركيز على الإرهابيين بوصفهم زمرة يمكن فصلها عن المجتمع، فقد قوّض قدرة أميركا على نزع الشرعية عن الإرهاب. ولقد تمثّلت واحدة من النتائج الرديئة التي برزت في الأشهر التالية لحدث 9/11 بأنّه في الوقت الذي حُطّمت فيه المنظمات الإرهابية، خاصة القاعدة، راحت الوسائل الإرهابية تكتسب مزيداً من الشرعية في أعين مزيد من البشر في الشرق الأوسط.

ومن الأمثلة اللافتة على هذا الصعيد ما جرى حين راحت الولايات المتحدة تشجّع الحكومات العربية على إدانة الإرهاب الذي تمارسه الجماعات الفلسطينية في إسرائيل على أثر سلسلة من

العمليات الانتحارية التي قتلت كثيرين في ربيع 2002. فقد كان ذلك جهداً أميركياً مهمّاً ونبيلاً يتّسق مع التصور الأخلاقي الذي يرى أنّ الغايات لا يمكن أن تبرّر مثل هذه الوسائل الشنيعة. ولقد تعاظمت جهود الولايات المتحدة بعد الاعتداءات الإسرائيلية الواسعة على المدن الفلسطينية في الضفة الغربية والتي أدّت إلى عشرات الإصابات بين المدنيين وإلى دمار كبير في الأملاك. فلقد نال النقد العالمي كلاً من العمليات الانتحارية والاعتداءات الإسرائيلية، خاصةً من قبل جماعات حقوق الإنسان التي رأت في ذلك انتهاكاً للقانون الدولي والمعايير الدولية أدّى إلى قتل وجرح كثير من المدنيين. أمّا اقتصار تركيز إدارة بوش على ضرورة الردّ على الهجمات الإرهابية فقد أعاق قدرتها على التشديد على الحدود الأخلاقية التي ينبغي أن تُفْرَضَ على الردّ أيضاً. هكذا تمّ نسيان ضرورة أن تعبّر أميركا عن تعاطفها مع الضحايا الأبرياء في الجانب الفلسطيني. وكانت النتيجة أن تقوّضت إلى حدٍّ بعيد قدرة الولايات المتحدة على إقناع الشعوب والحكومات في الشرق الأوسط برفض الإرهاب.

وحين برّر الرئيس بوش المطالبة الأميركية بوجوب انسحاب إسرائيل العاجل من المدن الفلسطينية، لم يتكلم سوى على "العواقب" المحتملة التي يمكن أن تترتّب على العمليات الإسرائيلية المتواصلة دون أن يتطرّق إلى الخطأ الأخلاقي الذي بلغ فيه العدوان الإسرائيلي حدّاً ومدىً لا يمكن تبريرهما، ودون أن

يتطرّق إلى الوسائل التي استخدمتها إسرائيل. وفي طلبه من إسرائيل أن تنسحب بعد أسبوع من حملتها العسكرية في الضفة الغربية، رأى الرئيس، في 4 نيسان 2002، أنَّ الوضع الذي وجد الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات نفسه "هو من صنع يديه إلى حدٍّ بعيد". وقد عبّر الرئيس بوش عن طلبه على النحو التالي:"تواجه إسرائيل تحدياً رهيباً وخطيراً. ولقد عملت، طوال سبعة أيام، على اجتثاث جحور الإرهاب. وأميركا تدرك حقّ إسرائيل في الدفاع عن نفسها ضدّ الإرهاب. غير أنّي أطالب إسرائيل، بغية وضع أسس السلام المقبل، بأن توقف غاراتها في المناطق التي يسيطر عليها الفلسطينيون وتبدأ بالانسحاب من تلك المدن التي احتلتها مؤخراً".

هكذا نكون، في مقاربتنا للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، قد اتخذنا موقفاً أخلاقياً واضحاً من الإرهاب الفلسطيني. وهو موقف يسير على النحو التالي: ينبغي على الفلسطينيين أن يضبطوا ردّة فعلهم على ما يعيشونه من شدّة وضيق يوميين بعد خمسة وثلاثين عاماً من الاحتلال وكذلك على الإذلال الذي يتحمله جيل كامل في كلّ يوم. فعلى الرغم من حقّهم بالحرية، إلاّ أنّهم لا حقّ لهم باستخدام التكتيكات الإرهابية التي تُنْزِلُ قدراً كبيراً من الرعب في كثير من البشر الأبرياء. فالغايات لا يمكن أن تبرّر الوسائل بأي حال من الأحوال. وهذا موقف أخلاقي لافت ونبيل.

ولنتحوّل الآن إلى الإسرائيليين وما يعيشونه من رعب في مواجهة العمليات الانتحارية. فنحن نفهم أنّه لابدّ لهم أن يردّوا

بطريقة ما، لكننا نتصرّف كما لو أنَّ بمقدورهم أن يردّوا بأية طريقة يختارونها. فلم نفرض تلك الحدود الأخلاقية التي تطالب مثل هذه الأفعال بألاّ تكون شاملة وكاسحة، وبأن تكون أقلّ إيذاءً لمئات آلاف الفلسطينيين الأبرياء الذين يعانون من عواقبها. والحقيقة، أننا لم نتّخذ هنا أيّ موقف أخلاقي وبدونا كما لو أننا نعطي الإسرائيليين شيكاً على بياض كيما يفعلوا ما يشاؤون. ونتيجة لذلك كان أن تقوّض سلطاننا الأخلاقي العالمي.

كما تقوّضت، في هذا السياق أيضاً، قدرة حكومات المنطقة على مدّ يد العون في نزع الشرعية عن الإرهاب. وعلى سبيل المثال، فقد طلب الرئيس من الزعماء العرب، خلال تلك الأحداث الدموية ذاتها في نيسان 2002، أن يدينوا الإرهاب. وأرسل وزير الخارجية كولن باول لزيارة الدول العربية الصديقة، بما فيها الأردن ومصر، على أمل أن تصدر عنهم مثل هذه الإدانة بحضور باول. لكن المشكلة أنَّ المحطات التلفزيونية في المنطقة، والتي ليس للحكومات في الغالب تلك السيطرة عليها، كانت تبثّ بثّاً حيّاً ذلك الدمار الحاصل في مدن الضفة الغربية، وصور الدبابات وهي تهدّم المنازل، وتقارير مؤلمة عن عشرات الضحايا المدنيين، وإنْ كانت التقارير التلفزيونية في إسرائيل قد ركّزت على ضحايا العمليات الانتحارية من المدنيين. ولقد تظاهر مئات الآلاف من البشر في العالم العربي، بما في ذلك مليون من المتظاهرين في المغرب. وراح المتّصلون والمعلّقون في البرامج التلفزيونية ينحون

باللائمة على أميركا لعجزها عن وضع حدٍّ للعدوان وعدم إظهارها أيّ تعاطف مع الوجع العربي. ووصفوا الزعماء العرب من أصدقاء الولايات المتحدة، مثل الرئيس المصري حسني مبارك والملك الأردني عبد الله الثاني، بأنهم "خَدَمُ أميركا". وبصرف النظر عن مزايا هذه المشاعر والتصورات، فإنَّ الزعماء العرب حين ينتقدون الإرهاب الفلسطيني في تلك البيئة استجابةً للضغط الأميركي العام، إنما ينزعون الشرعية عن أنفسهم أكثر مما ينزعونها عن الإرهاب.

وبينما تجاهلنا البعد الأخلاقي في الأعمال الإسرائيلية، اخترنا أن نقوّم السلوك الفلسطيني تبعاً لهذا البعد وحده. ولقد كان لمثل هذا التحيّز أن يعيق قدرتنا على إدراك الحاجة إلى تقديم بدائل سياسية جدّية تحلّ محلّ العنف حتّى ونحن نطالب تلك المطالبة المحقّة بأن يتوقف الإرهاب. وبالطبع، فإنَّ من غير الممكن تبرير الإرهاب في أي ظرف من الظروف، غير أنَّ الاحتمال الأكبر هو أن يتجذّر هذا الإرهاب مزيداً من التجذّر حين لا تتوافر البدائل السلمية الرامية إلى تخفيف المشقّة والعناء وإزالتهما. فلا بدّ لأية استراتيجية ناجحة في الحدّ من الإرهاب من أن تشتمل على بدائل إيجابية وبنّاءة. أمّا الزعم بأن قضية الإرهاب لا تعدو كونها خياراً بين الخير والشرّ فلا يعبّر سوى عن الجهل المطبق بالنفس البشرية. وفي العام 2002، أيدّ نصف الإسرائيليين ذلك التصوّر غير الأخلاقي المتمثل بطرد جميع الفلسطينيين من منازلهم كسبيل

لوقف الرعب الذي لا يطاق المتمثّل بالإرهاب الانتحاري، ذلك أنّهم لم يروا في الأفق أيّ حلّ سلمي، كما دعم كثير من الفلسطينيين الإرهاب كسبيل للخلاص من ألم الاحتلال الذي لا يطاق. غير أنَّ الأمر لم يكن كذلك قبل انهيار المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في صيف العام2000. وما تشير إليه الأدلّة هو أنَّ تعزيز الأمل بوجود وسائل سلمية هو عاملٌ مهمٌّ في الحدّ من الإرهاب: فعلى الرغم من تحفظات كلا الطرفين على العملية السلمية في مسارها الفلسطيني الإسرائيلي، وعلى الرغم من تواصل العنف حتى آنذاك، إلاّ أنَّ عدد الحوادث الإرهابية في الشرق الأوسط كان يقلّ في كلّ عام خلال النصف الثاني من تسعينيات القرن العشرين، إلى أن بلغ أدنى درجاته في تلك السنتين الواعدتين 1999 ـ 2000.

### 4 ـ دور الدول مقابل الفاعلين خارج الدول:

على الرغم من أنَّ التهديد الذي يطرحه بن لادن يعتمد جزئياً على دولةٍ راعية، هي أفغانستان في ظلّ حكومة طالبان، فإنَّ من الواضح أيضاً أنَّ القاعدة هي منظمة خارج الدولة تعمل أيضاً في أوطانٍ لا تتلقّى فيها أيّ دعم رسمي. ولقد اعتادت وزارة الخارجية الأميركية على أن تصدر قوائم بالجماعات الإرهابية و"الدول الإرهابية"، لكن التركيز الأميركي شهد تحولاً متزايداً باتجاه الدور الذي تلعبه الدول على هذا الصعيد. وقد تجلّى هذا التحوّل في

وصف الرئيس بوش لإيران، والعراق، وكوريا الشمالية بأنّها "محور الشرّ" في خطابه عن حال الاتحاد يوم 29 كانون الثاني 2002، وفي التركيز على ضرورة الإطاحة بنظام صدّام حسين في العراق بوصفه حجر الزاوية في السياسة الأميركية المناهضة للإرهاب.

لكن المجتمع الدولي الواسع لا يشارك الولايات المتحدة هذا القدر من تركيزها على مواجهة الدول المعادية كأولوية في الحرب على الإرهاب، ذلك لأنَّ هجمات 9/11 كشفت هشاشة الدول بالقياس إلى الإرهاب خارج الدول في عصر العولمة. ولا يعني هذا أنَّ الدول كفّت عن كونها اللاعب الأقوى في السياسة الدولية وفي معظم الميادين. لكن الثورة التكنولوجية، خاصةً ثورة المعلومات، التي منحت قوةً مستجدّة لأفرادٍ وجماعات أدنى من الدولة، جعلت الإرهاب وارداً أكثر وجعلت قدرته على الأقل أعظم بكثير. ولقد بات ردع الدول، بما فيها الدول الطموحة مثل العراق، أسهل بكثير من ردع أولئك الأفراد أو تلك الجماعات الشبحية غير واضحة المعالم. حتى الاتحاد السوفيتي الستاليني ردعته القوة والعزيمة الأميركية، ذلك أنَّ الدول حسّاسة في النهاية تجاه العقاب، وتحديد العقاب يكون أسهل حين يعلم المرء من هو الفاعل.

والإرهاب يزدهر على الفوضى: فكلما ضعفت السلطة المركزية، تعاظم عدد الجماعات المقاتلة وازدادت صعوبة ردع مثل هذه الجماعات، حيث لا يعلم المرء من الذي ينبغي أن يُعَاقَبْ. لاحظوا، مثلاً، ذلك الفارق بين سوريا ولبنان: فسوريا دولة قوية

عسكرياً وفيها نظام سلطوي يفرض سيطرته المحكمة على البلاد، أمّا لبنان فصغير، وضعيف عسكرياً، ومنقسم طائفياً، وفيه حكومة لا تتمتع إلاّ بسيطرة رخوة على بعض أجزاء الدولة. وعلى الرغم من العداء المُعْلَن بين سوريا وإسرائيل، والذي هو عداء أشدّ بكثير من العداء المعلن بين الحكومة اللبنانية وإسرائيل، فإنّه لم تحصل أيّة هجمات إرهابية عبر الحدود السورية الإسرائيلية في حين حدثت عشراتٌ من مثل هذه الهجمات عبر الحدود اللبنانية الإسرائيلية. وعلى الرغم من قوّة إسرائيل الكبيرة والطاغية، إلاّ أنها عجزت عن وقف مثل هذه الهجمات حتى بعد غزوها لبنان في العام 1982 واحتلالها ذلك البلد طوال ما يقارب العقدين. وبالمقابل، فإنّ القوّة الإسرائيلية قد أفلحت في ردع الهجمات المباشرة المنطلقة من سوريا.

ولا يعني هذا أن لا دور للدولة في دعم جماعات العنف خارج حدودها، بل يعني أن العنف، بما فيه الإرهاب، يمكن أن ينبعث من الدول الضعيفة أكثر من سواها، حتى لو لم يتلقّ دعماً من قوى خارجية. وتقدّم أفغانستان مثالاً لافتاً على هذا الأمر. ففي أيام الاتحاد السوفيتي، كان احتمال تصدير الحكومة الشيوعية في أفغانستان للإرهاب أقلّ منه في السنوات التي تلت تفكك ذلك البلد وبروز نظام طالبان. وردع العنف يكون أسهل حين ينبعث من دول لا تزال تحتفظ بسيطرة داخلية قوية قياساً بردعه حين يترعرع في دول ضعيفة أو منهارة.

وتشير هذه المقارنة إلى أوجه مهمّة ينبغي توفّرها في أية استراتيجية تعتزم الحدّ من الإرهاب. وأول هذه الأوجه هو أنَّ على أية استراتيجية، حين تواجه دولاً معادية، أن تضمن نتيجة لا تفضي إلى ذلك الضرب، من انعدام الاستقرار الذي يشكّل مأوى للإرهاب ويحتفي به. وثاني هذه الأوجه هو أنّه لا يكفي أن نحدّ من الفرص المتاحة أمام الجماعات الإرهابية المحتملة، ذلك أنَّ مسألة الباعث والمحرّض هي مسألة أساسية أيضاً. فحتى حين تغدو فرص الإرهاب محدودة بفعل الوسائل العسكرية الناجعة، فإنَّ درجةَ دَفْعِ البشر إلى حالات التطرف تترك أثرها على احتمال أن يفلحوا في ممارسة ذلك التطرّف. وحين تكون ثمة إرادة، يكون ثمة طريق.

### 5. الفجوة في فهم الإرهاب الشرق أوسطي:

**دور الدين:**

كان من الطبيعي أن تطرح هجمات 11 أيلول أسئلة كثيرة عن بواعث أولئك الراغبين في أن يقترفوا مثل هذه الفظائع ضدّ الولايات المتحدة. وكان من المحتوم أن يتواصل الجدال حول العلاقة بين الإسلام كدين وثقافة والميل إلى اقتراف مثل هذا الإرهاب. فأولئك الذين نفذّوا الهجمات ورعاتهم اعترفوا، في النهاية، بأنهم يؤدّون رسالة دينية.

تمثّل واحد من أهمّ المواقف التي اتّخذها الرئيس بوش في الأيام الأولى التي تلت الرعب بمحاولته تجنّب الإفراط أو الغلوّ، حيث فرّق بين تلك القلة القليلة من الإرهابيين والمسلمين عموماً. ولقد ساعد هذا الموقف المهمّ ليس في خلق إمكانية التعاون بين الولايات المتحدة والبلدان الإسلامية التي أرعبتها القاعدة وحسب، بل أيضاً في الحدّ من ردة الفعل في أميركا على الأميركيين المسلمين والعرب.

غير أنه على الرغم من هذه المحاولات، سرعان ما شوّش الخطاب في أميركا على مثل هذا التفريق. وحين طُرِحَ السؤال "لماذا يكرهننا إلى هذا الحدّ ؟ "راحت "نا" الدالة على الجماعة هذه تعني العرب والمسلمين بصورة متزايدة، ولم تقتصر على أولئك الأفراد الذين نفذّوا الهجوم. بل إنَّ المزاج كان أشدّ دراميةً واحتداماً في بعض الأنحاء: فمحرّر "الناشيونال ريفيو" النافذة المحافظة، ريتش لوري، ناقش على الملأ خيار"قصف مكّة بالأسلحة النووية" إذا ما جرت أية هجمة إرهابية كبيرة أخرى على الولايات المتحدة، على الرغم من اعترافه أيضاً بأنَّ مثل هذا الهجوم "يبدو متطرفاً". أما المعلّق البارز فريد آيكل، وكيل وزارة الدفاع سابقاً فقد ختم مقالةً في "الوول ستريت جرنال" (2 حزيران2002) بالقول: "إنَّ حرباً نووية تُشَنّ على "الكفّار" يمكن أن تنتهي بتحويل مكة والمدينة إلى فجوتين كبيرتين نشطتين شعاعياً". ومع أنَّ مثل هذه الكتابات لم تكن هي المعيار في أميركا بأيّ حال من الأحوال، إلاّ أنّها بدت

في العالمين الإسلامي والعربي كما لو أنّها سياسةٌ أميركية، مولّدةً بذلك مزيداً من السخط على الولايات المتحدة. وبحسب منطق هؤلاء الكتّاب، فإنَّ القضية هي كيف نردع هجماتٍ مستقبلية وحقُّ الولايات المتحدة في الثأر إذا ما قامت مثل هذه الهجمات؛ أمّا من وجهة نظر المسلمين في أرجاء العالم، فإنَّ مثل هذه الكتابات تخلط بين أفعال قلّة قليلة من الراديكاليين المسلمين والعقيدة الإسلامية، كما تعتبر الإسلام، وليس الإرهابيين، عدوّ أميركا.

ثمّة في القلب من هذا الخلط التحليلي ذلك الخوف الحقيقي الذي أعقب الكابوس المتمثّل في مشاهدة الهجمات المرعبة أثناء حصولها. فلقد كان من الصعب أن تفسّرَ كيف يمكن لأحدٍ ما أن يكون لديه من القسوة والبطش ما يكفي لأن يخطط مثل هذا الرعب وينفّذه، غير أنَّ ما انكشف حول الفاعلين جعل الوضع أسوأ بكثير: فهم يريدون الموت من أجل القضية ولذلك لم يكونوا يأبهون في الظاهر لمسألة الثواب والعقاب؛ وكان من الواضح أنَّ كثيراً منهم هم رجال أسوياء تلقّوا تعليماً جيداً نسبياً وأتوا من عوائل الطبقة الوسطى؛ كما أنّهم قاموا بمهمتهم هذه باسم الإسلام، ذلك الدين الذي لا يعرف عنه معظم الأميركيين سوى القليل. ومن المخيف بالطبع أن تفكّر بمواجهة أشخاص قساة لا يعرفون الرحمة، غير أن المرعب أكثر أن تتصورهم على أنّهم بشر غامضون وغير عقلانيين. وكان من السهل أن يُفَسَّر هذا الغموض الظاهر في سلوكهم تفسيراً نفسياً بالإشارة إلى عقيدة دينية

عمياء، خاصةً حين يصادف أن يكون كثير من أولئك الذين يقومون بأعمال إرهابية في الشرق الأوسط، وليس القاعدة وحسب، إنّما يقومون بها باسم الإسلام.

بيد أنَّ نظرةً تحليلية إلى سلوك الجماعات التي تمارس الإرهاب، خاصةً من منظور تاريخيّ، تشير بوضوح إلى أنَّ الإسلام بحدّ ذاته ليس في القلب من ذلك الاستعداد أو الميل إلى ارتكاب مثل هذه الأعمال. كما يمكن أن نفسّر، دون لجوء إلى الدين، حتى تلك الظاهرة التي يكاد يتعذّر فهمها والمتمثّلة باستخدام الانتحار كوسيلة للعنف. ولا يعني هذا أنَّ الدين لا يلعب أيّ دور أو أنَّ كثيراً من الجماعات الإسلامية ليست خطيرة أو معادية، بل يعني وحسب أنَّ دور الدين ليس بالأمر الأساسي في فهم ظاهرة الإرهاب. فما يجعل هذه الجماعات خطيرة ليس طابعها الإسلامي بل وسائلها العنيفة وغاياتها المتعصّبة البعيدة عن التسامح. وبالمقابل، فإنَّ معظم المنظمات الدينية، بما فيها المنظمات السياسية في الشرق الأوسط، ليست عنيفة. وليس ثمّة مشكلة في الأصولية الدينية (كائناً ما كان هذا الدين)؛ فالمشكلة هي حين تسعى جماعة من الجماعات، سواء كانت دينية أو غير دينية، إلى فرض إرادتها على الآخرين من خلال العنف.

كانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين واحدةً من أكثر الجماعات الفلسطينية راديكاليةً في الشرق الأوسط أواخر ستينيات القرن العشرين. وهي منظمة علمانية أسّسها طبيب

مسيحي، هو جورج حبش. ولقد اجتذبت هذه الجبهة، التي تورطت في سلسلة شهيرة من عمليات خطف الطائرات، كثيراً من الأعضاء المتعلّمين. وينبغي لعلمانية هذه الجماعة أن تكون تَذْكِرَةً بتلك الافتراضات الخاطئة التي يمكن لكثيرين أن يفترضوها بشأن العلاقة بين الدين الإسلامي والعنف. صحيحٌ أن الجماعات الدينية التي تستخدم العنف تجد له بعض التبرير الديني، وأنَّ أنصارها يجدون دعماً لمواقفهم في مواد دينية، إلاّ أنَّ "التبرير الديني" لأمرٍ ما لا يتطابق مع كون هذا الشيء "ناجماً عن الدين". وطريقة جونستاون الدينية لا تمثّل المسيحية إلا بقدر ما يمثّل باروخ غولد شتاين وأنصاره اليهودية. وإنّه لمن اللافت، حين كان الوطنيون العلمانيون هم الذين يمارسون العنف في الشرق الأوسط في خمسينيات القرن العشرين وستينياته، أنَّ كلاً من الغرب ومثقفي المنطقة راحوا ينظرون إلى الإسلام كدين سلبي، بوصفه "أفيوناً للشعوب" يدفع الناس إلى تقبُّل الأوضاع القائمة وتعزيز الاستقرار. وكان التأويل السائد أنّ المسلم يكتفي بتقبُّل إرادة الله ولا يسعى إلى تغييرها، مكرّراً عبارة "الحمد لله"مهما تكن المحنة التي يجد فيها نفسه.

في تلك المرحلة، كان الغرب والولايات المتحدة ينظران إلى الحركات الوطنية العلمانية في الشرق الأوسط على أنّها القوة السياسية الأساسية النازعة لاستقرار المنطقة، وكانا ينظران إلى الجماعات الإسلامية، خاصةً تلك التي تدعمها حكومات صديقة،

على أنّها أقرب وأشدّ دعماً للاستقرار. وكان الإسرائيليون يرون هذا الرأي ذاته بعد احتلالهم الضفة الغربية وغزة في العام 1967. كانوا ينظرون إلى منظمة التحرير الفلسطينية، التي هي منظمة علمانية، على أنّها التهديد الأكبر لإسرائيل، ولذلك سعوا إلى استئصال نفوذها في الضفة الغربية وغزّة وراحوا يشجّعون الجماعات الإسلامية التقليدية التي كانت تنافس منظمة التحرير. وتلك الجماعات الإسلامية ذاتها هي التي ولّدت حماس والجهاد الإسلامي في نهاية المطاف، هاتين الحركتين المقاتلتين اللتين هما أشدّ قسوة من منظمة التحرير في استخدامهما للعنف.

وبالمثل، فإنّ من المهمّ أن نبقي في أذهاننا جذور أسامة بن لادن السياسية. ففي ثمانينيات القرن العشرين، حين كان الخوف من الشيوعية والاتحاد السوفيتي لا يزال الخطر الذي لا يفوقه أيّ خطر آخر، دفعتْ مهمةُ الإطاحةِ بالنظام الشيوعي الذي يدعمه السوفييت في أفغانستان الولاياتِ المتحدةَ إلى أن تتعهّد بالرعاية جماعاتٍ إسلاميةً في أرجاء العالم بغية قتال النظام في أفغانستان. وكانت الولايات المتحدة تشجّع مثل هذه الجهود باسم الجهاد، أو الكفاح الإسلامي، كيما تقنع مقاتلين مسلمين من أماكن بعيدة جداً مثل السعودية، ومصر، والسودان بالانضمام إلى هذا الكفاح العالمي ضدّ الشيوعيين الكفّار. بل إنّ الحكومة السعودية شُجِّعَت على إيواء متدينين متعصبين من أمثال أسامة بن لادن، خاصةً إذا ما كانوا أثرياء. وهكذا ولدت آنذاك، من تأويلٍ مختلف للإسلام،

تلك الظاهرة المتمثّلة بتجنيد أشخاص متمسّكين بالإسلام من أرجاء العالم لخوض ما يرى فيه هؤلاء المؤمنون حروباً مقدّسة، وهي ظاهرة من الواضح أنّه كان لها عواقب رهيبة لم تكن مقصودة في حينه.

أما الدور الذي لعبته حكومات عربية كثيرة في تعبئة الإسلاميين، الذين تنتقدهم هذه الحكومات اليوم، فقد وُلِدَ جزئياً من هذا الجهد المشترك والتعاوني مع الولايات المتحدة. فليس مدهشاً إذاً أنّ معظم أولئك الذين نفّذوا الهجمات على الولايات المتحدة كانوا مواطنين من دول صديقة مثل السعودية ومصر وليس من دول عدوّة، مثل إيران والعراق.

وبعيداً عن ظاهرة القاعدة، من المهمّ أن نلاحظ أنّ الإرهاب والسخط على الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، مهما يكن عدم تقبّلنا لهما، لا يبدوان فريدين حين نتفحّص الأمر من منظور عالمي. وإذا ما وضعنا القاعدة جانباً بوصفها حالةً خاصةً رهيبة، فسوف تدهشنا الميول العالمية التي نجدها في الإرهاب. وتبعاً لتقارير وزارة الخارجية، وبخلاف الرأي الشائع، لم يكن الشرق الأوسط المنطقة الأبرز من حيث عدد الحوادث الإرهابية (كما تعرّفها وتصنّفها وزارة الخارجية) طوال تسعينيات القرن العشرين[1]. كما

---

1 ـ وزارة الخارجية في الولايات المتحدة الأميركية، تقرير بعنوان "نماذج الإرهاب العالمي" في العام 2000، صادر في العام 2001عن وزير الخارجية ومنسّق مناهضة الإرهاب (http://www.state.govs/s/ct/rls/pgtrtp/2000).

أنها لم تكن المنطقة الأبرز في عدد الهجمات على الأهداف الأميركية. بل إنَّ حوادث الإرهاب الشرق أوسطية كانت تنخفض في كلّ عام خلال السنوات الخمس السابقة على 9/11، حتى غدا الشرق الأوسط في العام 2000 أقلُّ منطقة في العالم تحدث فيها الهجمات الإرهابية باستثناء أميركا الشمالية. ومثل هذا الميل العالمي ينبغي أن يظلّ في أذهاننا إزاء النزوع إلى الربط بين الإسلام والإرهاب.

**الدين والإرهاب الانتحاري:**

تداخلَ لغزُ الهجمات الانتحارية مع اكتشاف أنّ كثيراً من مقاتلي القاعدة الذين نفّذوا تلك الهجمات هم أشخاص تلقّوا تعليماً جيداً وتحدّروا من عوائل تنتمي إلى الطبقة الوسطى. وبدا كما لو أنّ هذه المعلومات تناقض التصور الشعبي الذي مفاده أنّ ممارسي العنف السياسي يتحدّرون من الطبقات غير المتعلمة والمعوزة. والحال، أنّه ما من أدلّة على أنّ الفقر أو الافتقار إلى التعليم يشكّلان أهمّ عناصر العنف السياسي، على الرغم من إمكانية حضورهما كعاملين في الحالات المتطرفة. فالأسباب الأهمّ التي تدفع البشر إلى مثل هذه الأفعال، وإلى تجنيدهم من قبل الجماعات العنيفة، هي اليأس والإذلال، مما يرتبط بالآمال المعقودة على العلاقات الاجتماعية والسياسية وبتأويل هذه العلاقات. وهذان السببان هما أساسيان في تحديد جانب "الطلب" من جوانب الإرهاب.

من المعروف تاريخياً أنّ أولئك الذين استخدموا العنف لتحقيق غايات سياسية قد أتوا من الطبقات الوسطى والمتعلمة، سواء في الشرق الأوسط أم في أيّ مكان آخر. فالفئات الأرفع تعليماً بين الجمهور، والتي غالباً ما تنظر إلى نفسها على أنّها ثورية، كما في حالة ماركسيين مثل تشي غيفارا في أميركا اللاتينية، أو جورج حبش زعيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، عادةً ما تكون أقلّ قبولاً للموقع المتدنّي في السياسة والمجتمع وأشدّ إدراكاً لقدرتها على إحداث التغيير؛ ولذلك يزداد احتمال أن يمارس هؤلاء قناعاتهم وينقلونها إلى حيّز التنفيذ، على الرغم من أنّ معظمهم يستخدم الوسائل البعيدة عن العنف.

ويبدو اللجوء إلى الانتحار واحداً من أشدّ الأوجه زرعاً للحيرة والبلبلة بين أوجه الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة. ومن السهل في هذه الحالة، أن نتهرّب من الحاجة إلى تفسير مثل هذا السلوك الذي يبدو غير عقلاني في الظاهر ونركّز على العقيدة الإسلامية. بيد أنّ هنالك تفسيرات عقلانية لهذا الأمر. وأول هذه التفسيرات، أنّ الدين لا يقوى على تفسير الانتحار بوصفه طريقة لممارسة الإرهاب، مع أنّ مرتكبيه وأنصارهم يمكن أن يكونوا قد لووا الدين كيما يلائم غاياتهم وأزاحوا جانباً ذلك الأمر الأساسي الذي يحرّم الانتحار في الإسلام. كما أنّ من الممكن بالسهولة ذاتها أن تُبْتَدع تأويلات توراتية ملتوية لتبرير ابتداع طريقةٍ دينيةٍ مسيحية أو يهودية تستثمر القصة التوراتية عن موت شمشون.

ثانياً، حين نفترض أنَّ المسلمين لا يهابون الموت إذ يؤمنون بأنّهم سوف يُثابون الجنّةَ، ما يزيد احتمال تقبلّهم للموت قياساً بسواهم، فإننا لا نحتاج لأن ننظر أبعد من شاشات تلفازاتنا لنرى ما يحصل قبل العمليات العسكرية الأميركية في أفغانستان: مئات الآلاف من المسلمين المؤمنين يحاولون الفرار من أفغانستان خشيةً على أرواحهم. بل إنَّ أشرطة بن لادن الدعائية التي يوزّعها في العالم العربي تبيّن أنَّ وسيلته الأساسية في تحريض أنصاره هي عرض صور المسلمين القتلى في فلسطين، والعراق، والشيشان بغية حثّ مشاهديه على التحرّك والعمل.

ثالثاً، لم تتفرّد الجماعات الإسلامية باستخدام العمليات الانتحارية، سواء تاريخياً أم في العهد القريب. صحيحٌ أنَّ منفذي العمليات الانتحارية في الشرق الأوسط خلال السنوات الأخيرة قد أتوا من جماعات إسلامية، وأنّهم يستخدمون مفهوم الشهادة في تفسير أفعالهم وتبريرها، غير أننا غالباً ما ننسى أنَّ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وسواها من الجماعات الفلسطينية العلمانية المقاتلة (التي تضمّ في صفوفها مسيحيين) كانت تُدعى في خمسينيات القرن العشرين وستينياته باسم الفدائيين، أي الذين يقدّمون أرواحهم فداءً وتضحيةً. ومن المعروف تاريخياً أنَّ ثمة جماعات وشعوباً أخرى قد لجأت إلى الانتحار، مثل اليابانيين في الحرب العالمية الثانية. ومع أنَّ التركيز على الشرق الأوسط يبقى مفهوماً، فإنَّ ما يُغْفَل هو أنَّ نمور التاميل في سيريلانكا، وهم ليسوا عرباً

ولا مسلمين، ويصفون أنفسهم بأنّهم "منظمة تحرير وطني... لم يبلغ بها اختلال العقل حدّ ارتكاب أعمال العنف الأعمى انطلاقاً من التعصّب العرقي والديني"[2]. قد استخدموا العمليات الانتحارية كوسيلة عنيفة أكثر من أيّة جماعة أخرى في العالم كلّه بما في ذلك الشرق الأوسط.

وأخيراً، فإنَّ الجماعات العنيفة تستخدم العمليات الانتحارية لسببين اثنين: فهي فعّالة، فضلاً عن كونها مانحة للقوة. فحين ننظر إلى الأمر من حيث الفاعلين الأفراد، يبدو الانتحار كطريقة أو منهج عملاً بعيداً عن العقلانية كلّ البعد؛ أمّا حين ننظر إليه من حيث الجماعة الباطشة التي لا تعرف الرحمة، فيبدو مهولاً في فعاليته. هكذا ينبغي أن ننظر إلى منظمة بن لادن على أنّها طريقة دينية لأن طريقتها في الإقناع قريبة من عملية غسل الدماغ، على الرغم من أنَّ لكلّ من يطلب الموت أسبابه الفردية، بل إنّ بعضهم، بما في ذلك العلمانيين، كما تبيّن الحالة الفلسطينية، يلحّون على منظماتهم أن تساعدهم على تنفيذ الهجمات الانتحارية. وحين تشاء جماعة أن تستخدم البطش وأن تنفّذ عمليات قتل واسعة تكون التضحية بأعضاء الجماعة تكتيكاً هائلاً في فعاليته لأنَّ من العسير إلى أبعد الحدود أن يُوقَف في وجهه. فمن العسير أن يُردَعَ أو

2 ـ فيلوبيلال براباكاران، رئيس جبهة تحرير نمور التاميل، خطاب يوم الأبطال، 2001/11/27. متوفّر على الموقع:
http://www.eelamweb.com/leader/messages/herosday/2001/english/

يُعَاقَبَ أفرادٌ يطلبون الموت، ويكاد أن يكون من المستحيل وقف العمليات الإرهابية حين يشاء أفراد أن يستخدموا أجسادهم أسلحةً. وبهذا المعنى، فإنَّ اللاعقلانية البادية في العنف الانتحاري (أي ما تبدو عليه من انعدام الحساسية تجاه العقاب والثواب) تجعل منه استراتيجية عقلانية بالنسبة لأولئك الذين يريدون أصلاً أن يرتكبوا أعمال عنف لا رحمة فيها. وحتى من حيث محصّلة الضحايا، فإنَّ الجماعة لن تفقد سوى قلة قليلة من مقاتليها في الوقت الذي تنزل فيه بأعدائها إصابات تفوق ما كان يمكن أن تنزله بهم لو استخدمت وسائل كحرب العصابات.

والفعالية المهولة التي تتميّز بها العمليات الانتحارية، خاصةً ضد عدوّ متفوّق، تغدو عاملاً أساسياً في جذب المتطوعين الجدد. ففي الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وغزّة، بدأت طريقة العمليات الانتحارية مع الجماعات الإسلامية، حماس والجهاد الإسلامي. وفي ربيع العام 2002، وبغياب أية عملية سياسية واعدة تخفّف اليأس العام الناجم عن الشروط التي يفرضها الاحتلال، وجدت الجماعات العلمانية أنَّ من الصعب عليها أن تنافس الجماعات الإسلامية في تجنيدها للأعضاء. وهكذا، راحت تباريها في استخدام الطريقة الانتحارية، حيث عمدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وكتائب شهداء الأقصى - كلتاهما منظمتان علمانيتان - استخدام هذه الطريقة، بل راحت ترسل انتحاريات من النساء، وهي ممارسة أبت الجماعات الإسلامية أن تقبلها. وهكذا غدت العمليات الانتحارية علمانية.

ومن الضروري أن نفهم أنَّ العمليات الانتحارية، على الرغم من شناعتها وتعريضها للخطر تلك المجتمعات ذاتها التي تشرّعها، هي أيضاً عمليات تلهم الكثيرين. فالرعب الحقيقي الذي تنطوي عليه العمليات الانتحارية يكمن في أنها تمنح قوة هائلة لكثير من البشر الذين فقدوا القناعة بأنَّ من الممكن لحكوماتهم أن تفعل أي شيء لوقف إذلالهم وتحسين أوضاعهم. وحقيقة أنَّ مزيداً من الجماعات، بما فيها العلمانية، راحت تستخدم هذه الاستراتيجية هي نتيجة ،وليست سبباً، للدعم الشعبي الذي تلاقيه هذه الطريقة التي كانت الجماعات الإسلامية أوّل من اعتنقها.

وهذه الرسالة المنطوية على منح شعور بالقوة هي رسالة تفهمها جيداً تلك المنظمات التي تستخدم العمليات الانتحارية. وحين تركت انتحارية فلسطينية مراهقة رسالة مسجَّلة في آذار 2002 تتحدث فيها عن "الجيوش العربية النائمة" والحكومات العاجزة التي تترك للفتيات أن ينزلن إلى ساحات القتال، كان من يقفون وراءها يعلمون جيداً كيف سيفعل هذا التسجيل فعله بين الجماهير. فالنفسية الأشدّ انتشاراً في العالم العربي هذه الأيام هي الغضب الجماعي ومشاعر العجز، وبؤرة هذه النفسية هي تلك المجزرة المتواصلة الناجمة عن الصراع العربي الإسرائيلي.

هذا هو الجوّ الذي تتجذّر فيه العمليات الانتحارية، ذلك أنها تحرّر اليائس من الحاجة إلى الاتّكال على الحكومات. وبدلاً من أن يكون هذا الشكل من العنف مرعيّاً من قبل الحكومات،

فإنَّه يتحدّاها. ومهما تكن أهداف الهجمات على الولايات المتحدة، فإنَّها أفلحت في إرسال رسائل تمنح شعوراً بالقوة أولئك الذين في الشرق الأوسط ممّن يشعرون بالإحباط ويبدون كما لو أنهم قد استسلموا لمصيرهم نظراً لقوّة أعدائهم الفائقة وعجزهم الواضح. ومع أنَّ هنالك كثيرين في تلك المنطقة، خاصة بين الحكومات والنخب، ممن يرون أن بن لادن والظاهرة التي يمثّلها يشكّلان خطراً وتهديداً، إلاّ أنَّ كثيراً من العامّة قد ألهمهم ما تحقّق: قلّةٌ قليلةٌ من الرجال لا يحملون شيئاً سوى فتّاحات العلب تُفلح في إنزال مثل هذه الضربة الأليمة بالقوة العظمى الوحيدة الباقية وفي هزّ النظام الدولي. وبفعلهم ذلك، كان هؤلاء مصممين أيضاً على إحداث تغيير في الشرق الأوسط، وإن بقيت طبيعة ذلك التغيير غامضةً لا يُوقف لها على حال. وحتى لو هزمت القاعدة ذاتها في النهاية، فإنَّ من الممكن لآخرين أن يقلّدوا طرائقها ويتشبّهوا بها.

وينبغي أن يكون واضحاً، في النهاية، أنَّ قضايا العنف السياسي عموماً والإرهاب بوجه خاص لا تتعلّق بالدين والعقيدة الدينية. غير أننا لا يمكن أن ننكر أنَّ قدراً كبيراً من الفعل السياسي المقاتل اليوم تتولاّه جماعات إسلامية باسم الإسلام وأنَّ هذه الجماعات في صعود، وإن كانت هنالك جماعات ليست دينية لا تزال أيضاً تستخدم الوسائل العنيفة. والسؤال هو لماذا؟ والجواب واضح لا يكاد أن يكون فيه شيء من الغموض: في غياب الديمقراطية والوسائل الشرعية لتنظيم المعارضة السياسية، يتحول

البشر إلى المنظمات الاجتماعية التي لا تقع تماماً تحت السيطرة الحكومية، والجامع هو واحدٌ من الوسائل القليلة المتاحة لتعبئة الجماهير سياسياً. وهذا الأمر يلقي الضوء على معضلة أساسية في الجهد الرامي إلى الحدّ من الإرهاب: فمن جهة أولى، تدع السلطات المركزية الواهنة للمنظمات المقاتلة أن تتكاثر وتنتشر وتكون أقلّ استجابة للردع؛ ومن جهة أخرى، يدفع القمع الزائد الأفراد والجماعات مزيداً من الدفع صوب استخدام العنف وتحمّل المزيد من المخاطر. فالقمع وحده لا يزيل الإرهاب وقد يساعد على تناميه وتصاعده. وهذا ما تشير إليه تجارب دول كثيرة في الشرق الأوسط، خاصةً إسرائيل في احتلالها الضفة الغربية وغزّة. وهكذا يكون على أيّة استراتيجية ناجحة في مناهضة الإرهاب أن تتعامل مع كلٍّ من الفرص المتاحة أمام المقاتلين ومستوى تحريضهم على القيام بأعمال إرهابية.

فإلى جانب الحدّ من الفرص المتاحة للمنظّمين، على أيّة استراتيجية ناجعة أن تشتمل أيضاً على مقوّمين أساسيين آخرين:

(1) العمل مع المجتمع الدولي، خاصةً عبر المعاهدات الدولّية، بغية نزع الشرعية عن الهجمات على المدنيين بوصفها وسيلة سياسية وعن الهجمات الانتحارية بوصفها ذلك الشيء الذي يُحتفى به.

و(2) التعامل مع الجانب المتعلّق بالطلب، ذلك الغضب المشروع واليأس السياسي الفعلي في الشرق الأوسط اليوم، مما يوفّر أرضية خصبة يستغلّها الإرهابيون.

وكما في تسعينيات القرن العشرين، حين عملت الولايات المتحدة مع اللاعبين في المنطقة لإطلاق عملية صادقة ترمي إلى حلّ الصراعات هناك عبر المفاوضات، وقدّمت أفكاراً بخصوص النمو الاقتصادي والتغيير السياسي، فإنَّ سيرورةً جديدة تزرع الأمل ينبغي أن تكون جزءاً من أيّة استراتيجية جديدة. فما لم نتعامل مع جذور هذا الغضب واليأس، فسوف يمكن لإرهابيين جدد أفادوا من هذا القنوط أن يحلّوا محلَّ الإرهابيين الذين نقوم بتصفيتهم وتحطيمهم.

ثمّة لدى شعوب الشرق الأوسط أسباب عميقة، تتعلّق بكلّ من قضايا السياسة الداخلية والخارجية، وخاصةً الصراع العربي الإسرائيلي، تدفعهم لأن يعارضوا الوضع القائم. فاليأس والإذلال يعمّان المنطقة. والبشر يلتفتون إلى المنظمات السياسية المتاحة، باقتناعٍ حيناً، وبصورة غريزية حيناً آخر. وهذا اليأس هو ما يمثّل جانب الطلب في الإرهاب: حيث يمكن للإرهابيين الذين لديهم أهدافهم الخاصة، بما في ذلك الطموح الشخصي أو الطمع، أن يستغلّوا هذا المزاج لتجنيد الأعضاء، والحصول على الدعم المالي، والإيحاء للجمهور المستسلم لأوضاعه بأنَّ التغيير ممكن. ولذلك من المهمّ أن نفهم القضايا التي تقع في القلب من ذلك الإحساس العميق بالذلّ في أرجاء واسعة من المنطقة وأن ندرك لماذا يُوجَّه قَدْرٌ كبير من الغضب ضد الولايات المتحدة بوجهٍ خاص. ومن المهمّ أيضاً أن نتساءل: ما الذي يدفعنا لأن نهتمّ؟ ما هو رهان الولايات المتحدة في

الشرق الأوسط اليوم؟ وهـذه القضـايا هـي الموضـوعات الـتي تتناولها الفصول التالية.

# 2

## " لماذا يكرهوننا إلى هذا الحدّ؟ "

**إنهم يكرهون ما نراه أمامنا هنا في هذا المجلس: أي الحكومة المنتخبة ديمقراطياً.... يكرهون حرياتنا: ما لدينا من حرية الاعتقاد، وحرية الكلام، وحرية التصويت والاجتماع والاختلاف بعضنا مع بعض.... هؤلاء الإرهابيون لا يقتلون لكي يميتوا أشخاصاً وحسب، بل لكي يخرّبوا طريقة حياة ويضعوا حدّاً لها.**

**الرئيس جورج دبليو بوش**

**20 أيلول 2001**

كلمات الرئيس بوش عن أهداف الإرهابيين قبل جلسة مشتركة للكونغرس على أثر الهجمات على الأرض الأميركية، لقيت أصداء طيبة لدى أمّة كانت تلتمس برهاناً على قوتها وهويتها واحتشدت لتواجه عدوّاً رهيباً. كما عملت هذه الكلمات أيضاً على إجهاض ضَرْبٍ من الغريزة كان حتمياً بالنظر إلى حجم

المأساة الأميركية: غريزة تدفع إلى الضرب خبط عشواء، وتنشد تخفيف الألم بأية وسيلة. كانت هذه الكلمات تَذْكِرَةً بأنَّ ما يدفع إلى رفض الإرهاب هو أنَّ ما من غاية، مهما تكن نبيلةً، يمكن أن تبرر الوسائل الشنيعة التي يستخدمها الإرهابيون. كما كانت نوعاً من التحذير، على الرغم من الألم الكاسح الذي استشعره الأميركيون، بألاّ تقسو قلوبنا إلى الحدّ الذي ننسى عنده أنَّ ما هو موضع رهان أكبر بكثير من مجرد القصاص وأننا لا يمكن أن ندافع عن قيمنا عبر تهديمها.

وأبعد من هذه الرسالة المهمّة، كان ثمة حقيقة أيضاً في افتراض الرئيس أنَّ بن لادن نفسه، والقاعدة عموماً، يسعيان إلى استهداف أميركا بسبب ما تمثّله. فالقاعدة تدافع عن نظام عالمي متعصّب لا مكان فيه لأولئك الذين لا يتمسّكون بآرائها المتزمّتة، وإن كانت أيضاً تعارض السياسات الأميركية تجاه الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، بما في ذلك وجود القوات الأميركية في العربية السعودية. فالصدام بين القاعدة وكثير من العالم هو في النهاية صراع قيم ورؤىً إلى العالم فضلاً عن كونه صدام سياسات. وإذا ما كان هذا يصحّ على القاعدة، فإن من غير الصحيح أنَّ ضروب الاستياء من السياسات الأميركية في البلاد العربية والإسلامية هي في جوهرها انعكاس لصدام القيم. غير أنَّ هذا التمييز بين رسالة بن لادن ومصادر الاستياء من أميركا في الشرق الأوسط، مما حاول الرئيس وكثير من أعضاء الكونغرس

إقامته في الأيام الأولى بعد 9/11، سرعان ما تشوّش في الجدال داخل أميركا.

ففي خطابنا الوطني العام، وحين يتساءل الناس: "لماذا يكرهوننا إلى هذا الحدّ؟" صارت "واو" الجماعة تعني على نحوٍ متزايدٍ كلاً من العرب والمسلمين بوجهٍ عام، وليس فقط أولئك الذين شنّوا هجماتهم على أميركا. ومثل هذا النزوع يمكن تفسيره بسهولة، جزئياً على الأقلّ. فإلى جانب ادّعاء القاعدة وزعمائها أنهم يتكلمون باسم المسلمين في العالم كلّه، ثمة أدلّة قوية أيضاً على أنَّ الجمهور في الشرق الأوسط خاصةً، وفي العالم الإسلامي بوجه عام، ظلّ على استيائه من أميركا حتى في لحظة المأساة. كما عبّر هذا الجمهور عن تعاطفٍ مع بن لادن يفوق ما توقعته أميركا، وعارضت أوساط واسعة منه حرب أميركا على أفغانستان.

وقد صدرت عن بعض المعلّقين المفعمين بالكراهية، ومن بينهم كُثُرٌ في مواقع السلطة الدينية، كلمات تعكس التصور الذي مفاده أنَّ صراع القيم هو القضية المحورية. وبذلك، سرعان ما اكتسبت زخماً كبيراً تلك الأطروحة التي قدّمها صموئيل هنتنجتون، البروفسور في جامعة هارفرد، حيث يرى أن العالم يسير باتجاه "صدام الحضارات"، خاصةً بين عالم الإسلام والغرب.

## تصورات العالم عن أميركا

إزاء الخطر الماثل في إمكانية التطور الفعلي لمثل هذا الصدام، فإنَّ غياب منظورٍ عالمي للكيفية التي يرى بها العالم اليوم إلى أميركا يمكن أن يساعد على تحويل "صدام الحضارات" من مجرد أطروحة إلى نبوءةٍ تتحقّق بالفعل. ولهذا، فإنَّ من المهمّ أن نضع تلك الآراء التي يحملها العرب والمسلمون عن الولايات المتحدة ضمن سياق عالمي واسع. وما يبيّنه مثل هذا السياق مباشرةً هو أنَّ كثيراً من الآراء السلبية التي يعبّر عنها البشر في الشرق الأوسط والعالم الإسلامي تجاه أميركا هي آراء يتقاسمها معهم كثير من البشر في مناطق أخرى من العالم. وإذا ما كانت هنالك قضايا خاصة يتفرّد بها العرب والمسلمون وتتطلّب تفسيرات خاصة، إلاّ أنَّ الشرق الأوسط ليس بعيداً عن كثير من القضايا التي تحدّد تصورات العالم عن أميركا.

والحال، أنَّ لجنة مجلس العلاقات الخارجية غير الحزبيّ التي التأمت لتناول الحاجة إلى دبلوماسية أميركية عامة أكثر فعالية كانت قد لخّصت ما اكتشفته بشأن الطريقة التي ينظر بها العالم إلى أميركا على النحو التالي:

وبالطبع، فإنَّ التصورات الخارجية عن الولايات المتحدة بعيدة كل البعد عن أن تكون كتلة مصمتة واحدة. غير أنه يكاد أن

يكون من المؤكّد أنّ الصور النمطية عن الولايات المتحدة بوصفها متغطرسة، ومنغمسة في ذاتها، ومنافقة، وغافلة،ولا تريد أو لا تستطيع أن تنخرط في حوار عابر للثقافات هي صور عميقة الجذور. ويرى بعضهم أن الأميركيين قد أغفلوا مشكلة الإرهاب أشدّ الإغفال. لنتذكر تلك السرعة التي نسينا بها الهجوم على مركز التجارة العالمية في العام 1993 - إلى أن نزل بنا ذلك العمل الفادح في 11 أيلول.[3]

كان بعض هذه المواقف قد انعكس في استطلاعات للرأي أُجريت على نطاق عالمي بعد الهجمات التي تعرّضت لها الولايات المتحدة. وكان من بين المكتشفات الأشدّ لفتاً للانتباه ذلك التصوّر الشائع الذي مفاده أنّ السياسة الأميركية أحادية الجانب وأنّ الحرب على الإرهاب والعراق قد شُنَّت خدمةً للمصالح الأميركية وحدها، دون أن تُؤخذ في الحسبان حتى مصالح الأصدقاء والحلفاء. ولقد تبيّن أنّ التصوّر عن أحادية الجانب الأميركية هو تصور واسع الانتشار في أوروبا أيضاً، سواء قبل هجمات 9/11 أم بعدها. ففي آب من العام 2001، نشرت "الإنترناشيونال هيرالد تريبيون"[4]

---

3 - تقرير لجنة مستقلة من مجلس العلاقات الخارجية بعنوان *الدبلوماسية العامة: استراتيجية للإصلاح* (نيويورك، مطبوعات CFR، تموز2002).

4 - استطلاع منشور في *الإنترناشينال هيرالد تريبيون*، 2001/8/15. وهو استطلاع أجراه مركز بيو للأبحاث بالاشتراك مع تلك الصحيفة وبالتعاون مع مجلس العلاقات الخارجية.

استطلاعاً للرأي أجراه مركز بيو للأبحاث بالتعاون مع مجلس العلاقات الخارجية، حيث تبيّن أنَّ أغلبية الأوروبيين يعتقدون أنَّ السياسة الخارجية الأميركية تستخّف بمصالحهم. ومن بين الذين استُطلِعَت آراؤهم، عبّر 79٪ من البريطانيين، و74٪ من الإيطاليين، و73٪ من الألمان، و85٪ من الفرنسيين عن شعورهم بأنَّ الرئيس بوش "يتخذ قرارات لا تستند على الإطلاق إلا على مصالح الولايات المتحدة"، دون اعتبار لمصالحهم أو مصالح بلدانهم.

ولقد أتت هذه النتائج متّسقة مع استطلاع غالوب الصادر في نيسان[5] 2002، حيث عبّرت الغالبية العظمى في أربعة بلدان أوروبية عن رأي مفاده أنَّ الولايات المتحدة لا تأخذ في حسبانها مصالح الحلفاء في شنّها الحرب على الإرهاب وأنها تتصرّف لمصلحتها الخاصة في مقارعتها هذا الإرهاب (85٪من الفرنسيين، 73٪من البريطانيين، و68٪من الإيطاليين). واللافت، أنَّ كثيراً من الشعب الأميركي يقاسم الآخرين هذا الرأي عن أحادية الجانب الأميركية: ففي المسح ذاته، وافق 41٪ من الأميركيين على أنَّ الولايات المتحدة تتصرف على نحوٍ أحادي الجانب، دون أن تحسب حساباً لمصالح حلفائها.

---

5 ـ استطلاع غالوب للعالم الإسلامي عام 2002. وقد شمل هذا الاستطلاع عشرة آلاف شخص في تسعة بلدان ذات أغلبية مسلمة. ففي كانون الأول 2001 وكانون الثاني 2002، أجرى الباحثون مقابلات شخصية، على مدى ساعات في كلّ من العربية السعودية وإيران والباكستان وأندونيسيا ولبنان والكويت والأردن والمغرب.

وتمضي هذه الآراء العالمية واسعة الانتشار إلى أبعد من الرأي العام. فقد أعلن فرناندو هنريك كاردوزو، الرئيس البرازيلي وعالم الاجتماع البارز، أمام الجمعية الوطنية الفرنسية في باريس في 30 تشرين الأول 2001، أنَّ "البربرية لا تقتصر على جبن الإرهاب بل تتعداه إلى التعصب أو فرض سياسات أحادية الجانب على نطاق عالمي".[6]

وإذا ما كانت حكومات كثيرة قد قدمّت دعمها للحرب الأميركية في أفغانستان في مراحلها الأولى، بما في ذلك دول ليست صديقة مثل إيران، فإنَّ معارضة الشعوب لهذه الحرب لم تقتصر على العالم العربي والإسلامي بأي حال من الأحوال بل عمّت البلدان النامية، خاصةً أميركا اللاتينية وأفريقيا. ومن بين أحد عشر بلداً في أميركا اللاتينية قامت مؤسسة غالوب باستطلاع الرأي فيها في تشرين الثاني وكانون الأول من العام 2001[7]

6 ـ كلمة هنريك كاردوزو، في مقالة لكينيث ماكسويل بعنوان "نزعة العداء لأميركا في البرازيل" منشورة في ***مراسلات: مجلة الثقافة والمجتمع الدولية***، العدد 9، ربيع 2002. وهذه الكلمة متوفرة أيضاً على الموقع: http://www.brazilnetwork.org/analysis.htm.

وكان رئيس جنوب إفريقيا السابق نلسون مانديلا قد وصف المقاربة الأميركية وحيدة الجانب بأنها "تهديد للسلم العالمي" (من ***النيوزويك*** على شبكة الإنترنت. مقابلة أجراها توم ماسلاند ونُشرت بعنوان "نلسون مانديلا: الولايات المتحدة الأميركية تهديد للسلم العالمي"، 10 أيلول 2002.

7 ـ استطلاع غالوب الدولي الخاص بالإرهاب الذي طال ستين بلداً في تشرين الثاني وكانون الأول 2001.

عارضت الغالبية في عشرةٍ منها الحرب في أفغانستان، بما في ذلك 76٪ في الأرجنتين، 73٪ في المكسيك، و72٪ في بوليفيا. كما عارضت الحرب الغالبية في ثلاثةٍ من بين أربعة بلدان أفريقية.

وحتى في المسائل المتعلّقة بالسياسة الأميركية في الشرق الأوسط، كان اتجاه الرأي العالمي مماثلاً لاتجاه الرأي الذي عُبِّرَ عنه في الشرق الأوسط. والأكيد أنَّ شعوب الشرق الأوسط تشكك في السياسة الأميركية في المنطقة، وتعارض بقوة شنَّ حرب جديدة على العراق، وتشعر أنَّ سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط محابية لإسرائيل على حساب هذه الشعوب. ومهما تكن الاستنتاجات التي يمكن أن يتوصّل إليها التقويم الموضوعي لسياسة الولايات المتحدة، فإنَّ مثل هذه التصورات هي تصورات شائعة على نطاق واسع في أرجاء العالم.

وعلى سبيل المثال، فقد عبّرت الأغلبية في أوروبا الغربية عن ردّة فعل سلبية أكيدة إزاء تسمية الرئيس بوش كلاً من العراق، وإيران، وكوريا الشمالية "محور الشر". كما شهدت بلدان مثل ألمانيا وإيطاليا معارضة شديدة لأيّة عملية عسكرية تقودها الولايات المتحدة ضدّ العراق. وحتى في بريطانيا، حيث تجد الولايات المتحدة دعماً قوياً، بيّن استطلاع نشرته الميل في 4 آب 2002 أنَّ الغالبية تعارض الحرب على العراق وتعتقد أنَّ رئيس الوزراء طوني بلير يتصرّف مثل "تابع" للرئيس بوش. أمّا انتقاد

السياسة الأميركية تجاه الشرق الأوسط بوجه عام فهو انتقاد واسع الانتشار في كلّ بقاع الدنيا، بما في ذلك أوروبا الغربية.

ففيما يتعلّق بالصراع العربي الإسرائيلي - وهو الصراع الأهمّ بالنسبة لكثيرين في الشرق الأوسط ويستجّر قدراً كبيراً من انتقاد السياسة الأميركية - تكشف الاستطلاعات عن مشاعر سلبية متّسقة ومتوافقة تجاه الولايات المتحدة في أرجاء العالم. ففي أوروبا الغربية، مثلاً، حيث ثمة إحساس عام بأن سياسة الولايات المتحدة تجاه الصراع العربي الإسرائيلي هي سياسة منحازة، يفوق عدد الذين يعبّرون عن تعاطفهم مع الفلسطينيين عدد الذين يعبّرون عن تعاطفهم مع إسرائيل. وبوجهٍ عام، فإنّ غالبية الأوروبيين لا تتعاطف مع أي من الطرفين، لكن أولئك الذين يتخذون موقفاً يفضّلون الفلسطينيين أكثر. ومن اللافت، في استطلاع أجرته زغبي إنترناشيونال في فرنسا ربيع العام 2002[8] "أنّ 70٪ من الذين جرى استجوابهم قالوا إنّ ردّة فعلهم تجاه الولايات المتحدة كانت أفضل لو أنها " مارست ضغطاً يكفل قيام دولة فلسطينية مستقلة".

واللافت أيضاً أنّ آراء الجمهور الأميركي تردّد من بعض النواحي أصداء الآراء الأوروبية حول الصراع العربي الإسرائيلي.

---

8 - استطلاع أجرته مؤسسة زغبي إنترناشيونال بعنوان "انطباعات عشر دول عن أميركا"، اشتمل على مقابلات شخصية في مصر وفرنسا وأندونيسيا وإيران والكويت ولبنان والباكستان والعربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وفنزويلا بين 4آذار و 3نيسان 2002 وصدر في 11 نيسان 2002.

فجميع الاستطلاعات تقريباً تبيّن أنَّ معظم الأميركيين لا يفضّلون الإسرائيليين ولا الفلسطينيين. أمّا بين الأقلية التي تتّخذ موقفاً، فمعظمهم يفضّلون إسرائيل. بيد أنّ هنالك فروقاً حاسمة، في قضايا السياسة، بين آراء الجمهور الأميركي وسياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط. وعلى سبيل المثال، فقد مرّر الكونغرس بأغلبيته الساحقة قراراً في نيسان 2002 يعبّر عن دعمه المطلق لأعمال إسرائيل العسكرية ويقرّ بأنَّ "الولايات المتحدة وإسرائيل منخرطتان الآن في كفاح مشترك ضدّ الإرهاب". لكنَّ استطلاعاً أُجري في الوقت ذاته، من قبل "البرنامج الخاص بالمواقف السياسية الدولية"[9] في جامعة ميريلاند، يبيّن أن 17٪ فقط من المستجوبين هم الذين رأوا في صراع إسرائيل مع الفلسطينيين نسخةً شرق أوسطية من الحرب على الإرهاب. كما يبيّن الاستطلاع ذاته أنَّ غالبية كبيرة من الأميركيين يريدون

9 ـ استطلاع أجراه البرنامج الخاص بالمواقف السياسية الدولية (PIPA) بعنوان "الأميركيون والصراع العربي الإسرائيلي". وPIPA هو برنامج مشترك بين المركز الخاص بالمواقف السياسية (COPA) ومركز الدراسات الدولية والأمنية في ميريلاند (CISSM)، كلية الشؤون العامة، جامعة ميريلاند. وقد أجرى PIPA دراسة معمقة للمواقف العامة الأميركية من الصراع الإسرائيلي الفلسطيني من خلال مراجعة الاستطلاعات التي أجرتها مؤسسات أخرى، فضلاً عن استطلاعه آراء جماعات منتقاة في شيكاغو وبالتيمور، واستطلاع آراء عيّنة مختارة عشوائياً على مستوى الأمة ككل مؤلّفة من 802 من الأميركيين، وذلك بين 1 ـ 5 آذار 2002(وكان هامش الخطأ 3.5 ـ 4 زيادةً ونقصاناً).

للسياسة الخارجية الأميركية أن تكون بعيدة عن التحيّز في حقيقة الأمر.

ولهذا، فإنّه لمن المهمّ أن نبدأ أيّة دراسة لمواقف العرب والمسلمين من الولايات المتحدة بأن نتذكّر أنّ هذه المواقف، فيما يتعلّق بقضايا كثيرة، خاصةً تلك المرتبطة بالسياسة الخارجية الأميركية، لا تبدو مغايرةً كثيراً للسياق العالمي، مهما تكن الأسباب التي تقف خلفها.

## مواقف العرب والمسلمين من الولايات المتحدة

في شهادته أمام "لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب" عند نهاية حرب الخليج في العام 1991، عبّر أحد المحللين أحسن تعبير عن النظرة السائدة إلى مواقف العرب والمسلمين من الولايات المتحدة. قال هذا المحلل: "أعتقد أن غضب الشارع العربي هو غضب فعليّ. وهو ناجم عن عوامل عديدة. لكن المهمّ في النهاية ليس ما إذا كانوا يكرهوننا أو يحبوننا، فهم في معظمهم يكرهوننا. وقد كانوا كذلك من قبل. ما يهمّ هو ما إذا كانوا سيحترمون قوتنا أم لا[10]". يشير هذا الرأي إلى أنّ الاستياء الجوهري من الولايات

10 . لجنة الاستماع الخاصة بالشؤون الخارجية: قضايا السياسة في الخليج الفارسي بعد الحرب (1991)،

102 d Congress, 1st sess., 102. Washington, D.C.: U.S. Government Printing Office

المتحدة كان موجوداً على الدوام وأنَّ مثل هذا الاستياء من غير المحتمل أن يتغيّر، وأنَّ على الولايات المتحدة، إذاً، ألا تهتمّ كثيراً بتناول مصادر هذا الاستياء وأن تركّز بدلاً من ذلك على استخدام قوتها في تحقيق غاياتها السياسية. وسوف أتناول في الفصل التالي هذه المسألة المهمة عمّا إذا كان على صنّاع السياسة الأميركية أن يهتمّوا بالمواقف العامة في الشرق الأوسط خصوصاً، وفي أرجاء العالم عموماً، أم لا. أمّا الآن، فإنَّ من المهمّ أن نرى مدى صحّة القول بأنَّ المواقف من الولايات المتحدة كانت سلبية على الدوام، وأن نحلل نتائج الدراسات التي أجريت منذ أيلول 2001 على هذا الصعيد.

على الرغم من صحة القول إنّ هنالك كثيراً من الأشياء المشتركة في آراء العرب والمسلمين، إلاّ أنَّ هذه الآراء ليست كتلة واحدة مصمتة بأي حال من الأحوال، وثمة اختلافات كبيرة بين العرب وسواهم من المسلمين، ثقافياً، وسياسياً، وجغرافياً، وحتى دينياً. كما أنَّ من المهمّ أيضاً أن نتذكر أنَّ ما يجمع سياسياً كثيراً من حكومات المنطقة العربية والإسلامية مع الولايات المتحدة قد كان، حتى تاريخ قريب، أكبر مما يجمعها مع بعضها بعضاً. ومن الواضح أنَّ حرب الخليج في العام 1991 قد كانت مثالاً على تحالف تقوده الولايات المتحدة ويضم دولاً إسلامية في مواجهة دولةٍ أخرى مسلمة، هي العراق. وعلاوة على ذلك، فإنَّ الدولتين من بين دول العالم الإسلامي اللتين تحكمان باسم

الإسلام أكثر من سواهما في العقود الأخيرة، أي العربية السعودية وإيران، قد مارستا سياستين خارجيتين مختلفتين تماماً، حيث الأولى حليفة للولايات المتحدة في حين أنَّ الأخرى خصم لها.

ومن المهمّ أيضاً أن نتذكّر أن الغرب ذاته ليس كتلة واحدة مصمتة في أعين شعوب البلدان العربية والإسلامية. ومع أنَّ الكثيرين ممّن يطلقون الكلام في النقاشات العامة الأميركية لا يزالون يرون أنّ مصادر استياء العرب والمسلمين من الولايات المتحدة هي تلك المعارضة العميقة لـ" القيم الغربية"، إلاّ أنَّ شعوب الشرق الأوسط بصورة خاصة تحمل آراء مختلفة تماماً تجاه البلدان الغربية المختلفة. فلقد بيّن استطلاع نشرته غالوب في شباط 2002[11]، على سبيل المثال، أنَّ الآراء المناوئة للولايات المتحدة أكثر من الآراء المحبّذة لها في جميع الدول الإسلامية التسع المدروسة باستثناء دولة واحدة، في حين أنَّ الآراء المحبّذة لفرنسا هي أكثر من الآراء المناوئة لها في جميع هذه الدول ما عدا اثنتين. ومن الصعب، إذاً، أن نرى في هذه المواقف ردّة فعل على "القيم الغربية" بقدر ما هي ردّة فعل على سياساتٍ بعينها.

11 ـ استطلاع غالوب للعالم الإسلامي عام 2002 (انظر الهامش 3).

## السياسات مقابل القيم

لاشك أنَّ قدراً كبيراً من السخط على الولايات المتحدة في الشرق الأوسط ناجم عن السياسات الأميركية تجاه المنطقة والأهداف الأميركية كما تتصورها هذه الأخيرة. ومن المعروف تاريخياً أنَّ بعض الجماعات الدينية قد اعترضت على استيراد القيم الغربية إلى الشرق الأوسط وشعرت خاصةً بتهديد ذلك النزوع إلى العلمنة الذي حاول أن يخلقه القوميون المتأثرون بالغرب. غير أنَّ استطلاعات هذه الأيام تؤكّد ما يشير إليه تاريخ علاقة الولايات المتحدة مع الشرق الأوسط من أنَّ مصادر هذا السخط ترتبط أكثر ما ترتبط بسياسة الولايات المتحدة.

في استطلاعين للرأي كنتُ قد قمتُ بهما (بالتعاون مع زغبي إنترناشيونال) في العربية السعودية في آذار 2002، طُرِحَ هذا السؤال: "هل تنبع الإحباطات التي تشعر بها تجاه الولايات المتحدة من سياساتها أم من قيمها؟" ولدى مسح آراء النخب السعودية، رأى 68٪ أنَّ السياسات الأميركية هي مصدر ما يشعرون به من إحباط، أما في مسح آراء الجمهور السعودي، فقد أشار 59٪ إلى أنَّ "السياسات" هي المصدر، في حين أشار 19٪ إلى القيم. وما عزّز هذه النتيجة هو ردّ السعوديين على سؤال آخر عن زعماء العالم غير السعوديين الذين يعجبونهم أكثر من غيرهم. فبين النخب، نال

الرئيس المصري حسني مبارك أكبر عدد من الأصوات (62٪)، تلاه الرئيس الفرنسي جاك شيراك (11٪) ثمّ رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد (10٪) وهؤلاء الثلاثة جميعاً هم زعماء غربيون أو مناصرون للغرب. أما بين الجمهور، فنال الرئيس السوري بشار الأسد أكبر عدد من الأصوات (11٪)، في حين نال الرئيس المصري حسني مبارك (10٪)، والرئيس الليبي معمر القذافي (9٪)، وجميعهم قوميون عرب علمانيون. ولم تُظْهِر النخب أيّ إعجاب يُذكر بأيّ زعيم إسلامي، والإسلامي الوحيد الذي نال إعجاباً مهمّاً بين الجمهور هو أسامة بن لادن (8٪). ولقد نال "جورج بوش" (مع أنّ المستجوبين لم يحددوا أيّ بوش يقصدون) 4٪، أكثر من زعيم طالبان الملاّ عمر، وزعيم حماس أحمد ياسين، والمرجع الديني يوسف القرضاوي مجتمعين. وبعبارة أخرى، فإنّ الشخصيات البارزة التي تثير إعجاب كلٌ من النخب والجمهور هي شخصيات علمانية، وليست دينية.

ومع أنّ كثيرين في المنطقة يعارضون أميركا والقيم الغربية بوجهٍ أعمّ، فإنّ من المهمّ أن نفهم مصدر كرههم هذا. فما تشير إليه الاستطلاعات هو أنّ التصور السائد في البلاد العربية والإسلامية يرى أنّ الدين والعائلة لا أهمية لهما في أميركا. ولا شك أنّ مثل هذه القيم هي قيم أساسية في البلاد العربية والإسلامية. وفي استطلاع للغالوب[12] طال تسعة بلدان مسلمة ونُشِرَ في شباط

12 ـ استطلاع غالوب للعالم الإسلامي عام 2002.

2002، طُلب من المُستَجوَبين أن يرتّبوا حسب أهميتها في حياتهم خمس مؤسسات: الدين، العائلة الممتدة، البلد، و"الذات". وكان من المتوقّع أن تحظى اثنتين من هذه المؤسسات ـ الدين والعائلة ـ بأهمية أكبر من سواها بكثير. ولقد تنافس عيشُ حياةٍ اقتصادية مريحة مع عيشِ حياةٍ روحية ودينية على الأهمية المسبوغة على هذه المؤسسات في عدد من البلدان ـ بما فيها الأردن، والعربية السعودية، والمغرب، والكويت، وتركيا، وأندونيسيا، ولبنان ـ حيث فاقت الأهمية الممنوحة للرفاه الاقتصادي تلك الممنوحة للثراء الديني أو الروحي بفارق كبير.

ومع أنَّ البشر في البلدان الإسلامية يتصورون أنَّ لا أهمية للدين والعائلة في الحياة الأميركية، إلاّ أنَّ الأميركيين أنفسهم عادةً ما يضفون في استطلاعات الرأي أهمية رفيعة على هاتين القيمتين. وبوجه عام، فإنَّ التصورات في البلدان الإسلامية تقوم على منظور ضيق ينظرون من خلاله إلى الولايات المتحدة: البرامج التلفزيونية والأفلام التي تخلّف انطباعاً بأنَّ قيم هوليود هي قيم أميركا. ومعظم الناس لا يعرفون عن الثقافة الأميركية ما يتعدّى ذلك، وحتى في المراكز التعليمية الكبرى والجامعات، خاصةً في العالم العربي، لا نجد سوى قلّة قليلة من برامج الدراسات الأميركية المهمّة.

وعلى الرغم من التعبير عن النفور من القيم الأميركية المتصَّورة، إلاّ أن بعض هؤلاء النقّاد يسعون بقوة للعيش في أميركا،

ويبدون رغبة في مشاهدة تلك الأفلام الأميركية التي ينتقدونها، ويتمتعون باستهلاك المنتجات الأميركية. وفي البلاد العربية بوجه خاص، ثمة كثيرون ممن تروق لهم القيم الأميركية. ولقد أظهر استطلاع قامت به مؤسسة زغبي إنترناشيونال في عشرة بلدان أنَّ الغالبية في البلدان العربية الخمسة من بين التي طالتها الدراسة تنظر نظرة محبّذة إلى " الحرية والديمقراطية " الأميركيتين. كما أظهر المسح أنَّ الغالبية في البلدان العشرة جميعها تحبّذ الأفلام الأميركية، والمنتجات الأميركية، والأهم من ذلك التعليم الأميركي.

وبخلاف النظرة إلى الثقافة والقيم الأميركية، عبّر المستجوبون في هذا الاستطلاع ذاته عن آراء سلبية تجاه السياسات الأميركية. ففي البلدان العربية والإسلامية بلغت نسبة من يدعمون الحرب على الإرهاب حوالي الثلث، ولم يحبّذ السياسة الأميركية في فلسطين سوى حوالي 12٪. ولا شك أنَّ في العالم الإسلامي، كما في أجزاء أخرى من العالم، بعض من يحملون آراء متعصّبة، أو عنصريين، يكرهون القيم الأميركية عموماً. وحتى الأميركيون أنفسهم ليسوا موحَّدين بشأن ما ينبغي أن تكون عليه قيمهم أو بشأن الدور الذي ينبغي للدين أن يلعبه في مجتمعنا، دع عنك الدور الذي ينبغي للقيم الهوليودية أن تلعبه في الحياة الأميركية. بيد أنَّ الأدلة تبقى واضحةً: فالقضية الأساسية التي تقف خلف السخط الذي يستشعره معظم الناس حيال الولايات

المتحدة ليست القيم الأميركية بل السياسات الأميركية. ولذلك من المهمّ أن نبدأ بمراجعة موجزة لتطور علاقات أميركا بالشرق الأوسط.

## مراجعة تاريخية

ثمّة تعارض لافت تماماً بين مواقف المنطقة اليوم من الولايات المتحدة وفرنسا ومواقفها من القوى الغربية في النصف الأول من القرن العشرين. ففي حين كان للأوروبيين صلات قديمة مع الشرق الأوسط، كانت الولايات المتحدة بعيدة جغرافياً عن تلك المنطقة. وحين كانت الأمم الأوروبية تتآمر لتتقاسم أسلاب الحرب العالمية الأولى في الشرق الأوسط فيما بينها، أرسل الرئيس الأميركي وودرو ولْسون لجنة كِنغ - كران إلى الشرق الأوسط لتحرّي رغبات شعوبه، وذلك في اتّساق مع دفاعه القوي عن حق تقرير المصير. والمفارقة، أنَّ أعضاء اللجنة قد سمعوا أثناء زيارتهم لسوريا ولبنان وفلسطين في العام 1919 من يقول لهم إنَّ الشعب هناك مستعدّ، إذا ما أخفق تحقيق الاستقلال، لأن يقبل بالولايات خياراً أولاً لحكمه عبر انتداب من عصبة الأمم. فالغالبية الطاغية هناك كانت تعارض فرنسا، باستثناء بعض العرائض المناصرة لها من لبنان.

كانت الغلبة في النهاية للقوى الأوروبية. وتحطّمت آمال المنطقة بتقرير المصير والاستقلال مع تقسيم الشرق الأوسط تبعاً لمصالح القوى الاستعمارية الأوروبية، خاصةً بريطانيا وفرنسا. وعلاوةً على ذلك، كان الغزو الإيطالي لليبيا قد بدأ في

العام1911. وشكّلت تلك التقسيمات الاستعمارية أساس منظومة الدول الحالية. كما تركت ندبة في نفسية المنطقة غالباً ما تُثار من قِبَل الحركات السياسية العربية الساعية إلى قلب ما ترى فيه تقسيمات ليست طبيعية أدّت إلى إضعاف شعبٍ ذي تاريخٍ عظيم. ولطالما حلم كلّ من القوميين العلمانيين العرب، خاصةً أولئك الذين قادهم الرئيس المصري جمال عبد الناصر في الخمسينيات والستينيات، والحركات السياسية الإسلامية بتوحيد المنطقة باسم العروبة أو الإسلام. حتى الرئيس العراقي صدام حسين، الذي تزعّم حزب البعث، وهو حزب قومي عربي علماني، حاول أن يصوّر نفسه على أنه بسمارك العالم العربي الذي سيزيل ما في المنطقة من إحساس بالضعف من خلال توحيدها.

تنامى دور الولايات المتحدة السياسي والعسكري في الشرق الأوسط تنامياً ملحوظاً بعد الحرب العربية الإسرائيلية في العام 1967. أمّا في النصف الأول من القرن العشرين، فكانت صلات الولايات المتحدة بالمنطقة صلات تجارية أساساً، خاصةً ما يتعلّق بالنفط، فضلاً عن التبادل الثقافي، بما في ذلك إقامة المراكز التعليمية مثل الجامعة الأميركية في بيروت. وكان الرأي العام السائد في الشرق الأوسط عن الولايات المتحدة رأياً إيجابياً إلى حدٍّ بعيد، بخلاف التوتر المتواصل بين المنطقة والقوى الأوروبية، خاصةً بريطانيا وفرنسا، والذي دام إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، بل إلى ما بعد انتهاء مرحلة السيطرة الانتدابية.

وكان دور الولايات المتحدة في الشرق الأوسط قد تنامى بعد الحرب العالمية الثانية مع إدخال مبدأ ترومان في العام 1947، ذلك المبدأ الذي يرمي إلى حماية تركيا واليونان، على أطراف المنطقة، من التهديدات السوفييتية. غير أنّ القضية الأساسية المحدِّدة للحركة القومية العربية كانت مناهضة الإمبريالية، التي قُصِدَ بها بالدرجة الأولى الإمبريالية البريطانية والفرنسية. فلقد تواصل حضور بريطانيا وفرنسا في شمال إفريقيا والخليج العربي طوال العقدين التاليين. وكلتاهما انضمتا إلى إسرائيل عام 1956 فيما دُعي بحرب السويس ضد مصر بعد أن أمّم الرئيس المصري، جمال عبد الناصر، قناة السويس، التي كانت للحكومة البريطانية حصّة الأقلية فيها، لكنها كانت حصّة كبيرة. غير أنّ معارضة أميركا لتلك الحرب التي شنّها حلفاؤها الأوروبيون خلال ولاية الرئيس دوايت آيزنهاور هي التي أجبرت في النهاية كلاً من بريطانيا، وفرنسا، وإسرائيل على التراجع عن مصر.

وفي العقد الذي تلا ذلك، زاد التوتر بين الولايات المتحدة والحكومات القومية العربية، خاصةً في مصر وسوريا، إذ انضمت تلك الحكومات إلى حركة عدم الانحياز وراحت تقترب من الاتحاد السوفيتي. وفي العام 1957، أعلنت الولايات المتحدة مبدأ آيزنهاور، الذي رمى إلى الحيلولة دون النفوذ السوفييتي في المنطقة، وأفضى لاحقاً إلى إنزال القوات الأميركية في لبنان. لكن الأوروبيين واصلوا حضورهم في المنطقة وكانوا الهدف الرئيس

لغضبها. فالخليج العربي، حيث مصادر الطاقة التي تشكّل مصلحة هائلة للغرب، كانت تحميه القواعد العسكرية البريطانية أساساً، وليس الأميركية. أما إسرائيل، التي كانت تتلقى الدعم السياسي والاقتصادي المتواصلين من الولايات المتحدة، فكانت قواتها العسكرية تعتمد بصورة تكاد تكون مطلقة على الأسلحة الفرنسية. فسلاحها الجوي، الذي كان حاسماً في كسب الحرب العام 1967 مع مصر وسوريا والأردن كانت قد زوّدتها به فرنسا بصورة أساسية. وفي العقد بين حرب السويس وحرب العام 1967، كان العرب متورطين إلى حدٍ بعيد في حربهم الباردة الخاصة بين الحكومات القومية وعلى رأسها مصر والحكومات التقليدية المحافظة التي تدعمها الولايات المتحدة والغرب، مثل العربية السعودية والمغرب.

لكن هذه الصورة تغيّرت بصورة دراماتيكية في السنوات التي تلت حرب العام 1967. فقد بدأ البريطانيون انسحابهم النهائي من منطقة الخليج العربي، وأوقف الفرنسيون إمداد إسرائيل بالسلاح. كما أنَّ نفوذ الاتحاد السوفيتي راح يتنامى. فقد أقام السوفييت قواعد في مصر ووطّدوا علاقاتهم مع العراق في الخليج العربي. وقد أدّت هذه البيئة، التي ورثتها إدارة نيكسون، إلى دور أميركي جديد، يتمثّل بالحلول محلّ القوى الأوروبية في حماية المصالح الغربية إزاء النفوذ السوفييتي في الشرق الأوسط. أمّا الاستراتيجية التي وُضِعَت لذلك فكانت بسيطة: دعم إسرائيل

وإيران عسكرياً وسياسياً وتمكينهما من موازنة العراق في الخليج ومصر وسوريا في بلدان الطوق. وفي هذا الإطار، كان الأمل يحدو الولايات المتحدة بأن تتمكّن من احتواء النفوذ السوفييتي، وتأمين الاستقرار في الخليج، والاستمرار في دعم إسرائيل.

ولقد تحققت هذه الأهداف جزئياً خلال أمد قصير. لكن نظرةً جديدة إلى الولايات المتحدة راحت تحلّ محل النظرة القديمة في سيكولوجية المنطقة. فأميركا كانت تملأ على نحوٍ متزايد ذلك الفراغ الذي خلّفته القوى الاستعمارية الأوروبية، وذلك من خلال لعبها أدواراً جديدة كانت تقف على الضدّ من طموحات المنطقة. ولقد تمثّل أول هذه الأدوار في دعم الحكومات المحافظة في الخمسينيات والستينيات في مواجهة مدّ القومية العلمانية الشعبي؛ أمّا ثانيها فقد تمثّل بتحويل الدول التي يعتبرها العرب عدواً لهم إلى حلفاء أقوياء للولايات المتحدة. وهؤلاء الحلفاء هم إسرائيل، التي كانت الهدف الأساسي للعرب الذين يطمحون إلى مدّ يد العون للفلسطينيين، وإيران، الدولة غير العربية التي دخلت في صراعات طويلة الأمد مع العراق والدول الخليجية العربية الأصغر. ومهما تكن الفضائل الموضوعية لسياسة الولايات المتحدة، إلا أنَّ هذه السياسة في الشرق الأوسط كانت مناقضة لما يطمح إليه الكثيرون من قيام عالم عربي موحّد وقوي، وحكومات تقدمية، ورفع الظلم عن الفلسطينيين، والحدّ من

النفوذ الأجنبي. وهكذا راح يُنْظَر إلى الولايات المتحدة بصورة متزايدة على أنها أساس نظام سياسي غير مرغوب فيه.

ولقد كان لحرب العام 1967 أن تغيّر واقع المنطقة مزيداً من التغيير. فهزيمة مصر في ذلك العام حطّمت الآمال بقيام حركة عربية جامعة. وانتهت الحرب الباردة بين الدول العربية بانكباب هذه الدول على التعامل مع سيكولوجيةِ هزيمةٍ عربيةٍ مدويّة أسفرت عن احتلال إسرائيل لأراضٍ في مصر والأردن وسوريا، فضلاً عن الضفة الغربية وغزة. ولأنَّ الولايات المتحدة كانت تدعم إسرائيل بتقنية عسكرية جديدة متطورة تتفوق على الأسلحة التي كان العرب يتلقونها من الاتحاد السوفيتي، فقد تضاءل الأمل باستعادة الأراضي المفقودة عن طريق القوة على الرغم من مواصلة مصر وسوريا التخطيط لخوض الحرب. ولم ترَ الولايات المتحدة أية ضرورة ملحّة لأن تنظر في المطالب السياسية التي يقدّمها العرب، كما أنها لم تَرَ أيّة علاقة مباشرة بين ما أسفر عنه الصراع العربي الإسرائيلي وتدفّق النفط المتواصل بأسعار معقولة من الخليج العربي. ولاشك أنّ السنوات بين الحربين العربيتين الإسرائيليتين في 1967 و 1973 قد شهدت تعاظماً في الاستياء من الولايات المتحدة ودورها الأساسي المتزايد في المنطقة. فبعد وفاة الرئيس المصري، جمال عبد الناصر، في العام 1970، كان خلفه، أنور السادات، مولعاً بالقول إنَّ "99٪ من الأوراق" هي في يد الولايات المتحدة. وسواء كان هذا القول صحيحاً أم لا، فإنَّ الافتراضات بأنَّ

الولايات المتحدة تُمْسِك بالمفتاح المفضي إلى سلام عادل قد ساد في المنطقة بغير شكّ، ويعود ذلك جزئياً إلى ما للولايات المتحدة من نفوذٍ وسيطرةٍ مُفْتَرَضَةٍ على إسرائيل.

وحتى حين كانت مصر وسوريا تعدّان العدّة لحرب العام 1973، فإنَّ إجراءاتهما كانت تهدف في قسط كبير منها إلى جرّ الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي إلى التدّخل دبلوماسياً والضغط على إسرائيل كيما تنسحب من الأراضي التي احتلتها عام 1967. ولقد كانت حرب 1973 مفاجأة كبرى لأنّ فرصة الجيوش العربية في هزيمة إسرائيل واستعادة جميع أراضيها كانت تبدو ضعيفة. ومع أنَّ أداء المصريين والسوريين كان أفضل مما توقّعه الكثيرون، ومع أنَّ المصريين تمكّنوا من عبور قناة السويس واستعادة جزء من أراضيهم، إلاّ أنَّ إسرائيل تمكّنت في النهاية من تحويل مجريات الحرب في مصلحتها.

ومع ذلك، فإنّ مصر وسوريا استطاعتا، سياسياً، أن تحققا أهدافهما الكبرى في تلك الحرب، خاصةً دَفْعَ الولايات المتحدة إلى ممارسة دبلوماسية فاعلة ترمي إلى حلّ القضية العربية الإسرائيلية. وكان ثمّة سببان يمنعان الولايات المتحدة من أن تكتفي بالوقوف على الحياد. أولهما أن إسرائيل كانت بحاجةٍ إلى إمدادٍ كثيف كيما تدرأ هزيمتها، شأنها شأن حاجة المصريين والسوريين إلى الإمدادات السوفيتية. والثاني، إنّه كان هنالك احتمال لقيام مواجهة خطيرة مع الاتحاد السوفيتي. أمّا فوق هذا وذاك، فقد

كانت هنالك قضية النفط. فلأول مرّة، تعمد الدول العربية المنتجة للنفط، وعلى رأسها العربية السعودية، إلى فرض حظر نفطي على الولايات المتحدة، مطالبةً إيّاها بأن تجبر إسرائيل على الانسحاب من الأراضي المحتلة. وكانت عاقبة ذلك الحظر مضاعفة أسعار النفط أربع مرات خلال الأشهر التالية. هكذا استيقظت الولايات المتحدة فجأة على إدراك جديد، مفاده أنَّ القضية العربية الإسرائيلية مرتبطة بقضية النفط في واقع الأمر. وقاد هذا الإدراك إلى بروز مُسلَّمةٍ في السياسة الخارجية الأميركية سادت طوال العقود الثلاثة الماضية، وهي أنَّ السلام العربي الإسرائيلي مصلحةٌ أميركية. لماذا؟ لأنَّ الصراع بين إسرائيل والعرب يجعل من الصعب تدبّر الغايتين الأميركيتين المترابطتين في المنطقة: الإبقاء على تدفّق النفط إلى الغرب بأسعار معقولة وضمان أمن دولة إسرائيل وازدهارها.

وفي ثمانينيات القرن العشرين، انحسر الدور الدبلوماسي الأميركي بعض الشيء نظراً لتركيز إدارة ريغان جهودها على مواجهة الاتحاد السوفيتي بدلاً من تركيزها على حلّ القضايا الإقليمية. غير أنَّ السبب الأساسي في تغيّر دور الولايات المتحدة في المنطقة كان ذلك التغيّر الذي طرأ على البيئة الاستراتيجية في الشرق الأوسط ذاته. فلقد انقسم العالم العربي مرّة أخرى مع طرد مصر من الجامعة العربية لإقامتها سلاماً مع إسرائيل. وغزت إسرائيل لبنان في العام 1982 بغية طرد قوات منظمة التحرير

الفلسطينية، ولم تلبث أن وجدت نفسها واقعة في شراك احتلال مؤلم. والأهم من هذا وذاك ما كانت العراق وإيران، القوتان الخليجيتان، قد تورطتا به من حرب كبرى دامت من العام 1980 إلى العام 1988، ولم تشغلهما وحدهما وحسب، بل شغلت أيضاً جيرانهما المنتجين للنفط وعرّضتهم للخطر.

ومع نهاية عهد ريغان، خرج العراق من حربه مع إيران محاطاً بهالة نصرٍ سياسي، على الرغم من تكبّده مئات الضحايا وتدمير اقتصاده. لكن هذه الأثمان لم تَحُلْ بين الرئيس العراقي صدام حسين والتفكير بمغامرة جديدة في الكويت. وفي الوقت ذاته، كان الفلسطينيون الذين يعيشون في الضفة الغربية وغزة، تلك الأراضي التي احتلتها إسرائيل في العام 1967، قد عزموا أن يتولوا أمورهم بأنفسهم فأطلقوا انتفاضتهم الكبرى الأولى. ولقد استحوذت هذه الانتفاضة الشعبية الفلسطينية على الاهتمام في الشرق الأوسط وخارجه وأحيت المطالبة بتدخّل دبلوماسي فاعل. لكن الدماء المسفوحة في هذه الفترة ولّدت قدراً كبيراً من السخط على الولايات المتحدة في العالم العربي. وفي تقرير كتبتُه لرئيس اللجنة الفرعية الموكّلة بقضايا أوروبا والشرق الأوسط في مجلس النواب بعد زيارة دول عديدة في المنطقة في ربيع العام 1990، وصفتُ ما سمعته هناك بأنه أعلى درجات العداء لأميركا. فالسخط كان شديداً حتى في بلدان صديقة للولايات المتحدة مثل مصر والأردن.

ولقد تغذّت هذه التصورات على الاستخدام الأميركي لحقّ الفيتو في مواجهة قرار مجلس الأمن حماية الفلسطينيين، وعلى قرار الكونغرس إعلان القدس عاصمة موحَّدة لدولة إسرائيل؛ وهجرة اليهود السوفييت الكثيفة إلى إسرائيل والتي خشي كثير من العرب أن تشجّع إسرائيل على الاحتفاظ بالضفة الغربية بغية استيعاب الوافدين الجدد. وكانت هذه الأحداث تجري بينما الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة تتقدّم صوب نهايتها. ورأى معظم العرب أنَّ نهاية الحرب الباردة تعني خسارة دعم الاتحاد السوفيتي وتالياً هيمنةً إسرائيليةً مدعومةً أميركياً. ولقد عمّ هذا الاستياء من السياسة الأميركية المنطقة برمّتها وشمل كثيراً من حلفاء الولايات المتحدة. حتى الصحف الكويتية راحت تدعو العرب لأن" يتخذوا مواقف جدّية وموضوعية ضد الولايات المتحدة، التي تصرّ على مواقفها المعادية للقضايا العربية[13]". كما حذّر الرئيس المصري حسني مبارك من أنَّ " المواقف الأميركية المنحازة لا بدّ أن تُرْجِع المنطقة إلى الخيار العسكري[14]".

بيئة الاستياء هذه كانت الأرضية المثلى التي يمكن لصدام حسين أن يستغلها. فمن الواضح أنَّ أهدافه من وراء غزو الكويت

---

13 ـ تقارير نُشِرَت في صحف كويتية وأعاد نشرها المكتب الفيدرالي للخدمات الإعلامية (FBIS)، *التقرير اليومي لـ FBIS*، 5 حزيران 1990 (FBIS ـ NES ـ 90 ـ 108).

14 ـ الرئيس المصري حسني مبارك، ورد في *التقرير اليومي لـ FBIS*، 5 حزيران 1990 (FBIS ـ NES ـ 90 ـ 108).

لم يكن يربطها أيّ رابط بالقضية الفلسطينية أو الصراع العربي الإسرائيلي. لكنه سعى إلى استغلال ما في المنطقة من نزعةِ عداءٍ لأميركا خدمةً لمصالحه الخاصة، ولذلك راح يركّز في الأشهر التي سبقت الغزو على الصراع العربي الإسرائيلي. والحال، أنَّ صدام حسين كان يعلم، حين غزا العراق الكويت في العام 1990، أنَّ الولايات المتحدة ستحاول أن توقفه عند حدّه. وما أخطأ في حسابه هو استعداد الحكومات العربية لأن تنضم إلى حملة عسكرية مناوئةٍ له في بيئةٍ كان رأيها العام ساخطاً على أميركا. وما أدّت إليه حساباته الخاطئة لم يقتصر على هزيمته المدوية وإخراجه من الكويت بل تعدّى ذلك، مع انتهاء الحرب الباردة، إلى حقبة من السلام الأميركي* في الشرق الأوسط. فمع غياب العامل الذي كان يشكّله الاتحاد السوفيتي؛ ومع القواعد العسكرية الأميركية الجديدة في الخليج العربي؛ ومع انضمام دول عربية أساسية مثل العربية السعودية ومصر وسوريا إلى التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة، كان الشرق الأوسط ينقاد إلى نظام إقليمي جديد يصوغه نفوذ الولايات المتحدة. ولم يبق لأولئك الذين كانوا يحلمون بقائد عربي قوي يغيّر الوضع السياسي العربي سوى أن يستسلموا لمصيرهم حين لم يَعُدْ ثمّة بطل في الأفق. أمّا البقية

---

* ـ السلام الأميركي، Pax Americana، عبارة مصوغة على غرار العبارة اللاتينية Pax Romana، وتعني ذلك السلام الذي كان قائماً بين أجزاء الإمبراطورية الرومانية المختلفة. ومثلها عبارة Pax Britannica، وتعني السلام الذي سبق للحكم البريطاني أن فرضه في إمبراطوريته الاستعمارية. (م)

فقد احتشدت وراء رؤيةٍ مفادها قيام "نظام عالمي جديد" سوف يجلب المنافع للشرق الأوسط عبر الحلّ التفاوضي للقضية العربية الإسرائيلية، والازدهار الاقتصادي، والليبرالية السياسية التي راحت الولايات المتحدة تدافع عنها مع انتهاء الحرب الباردة.

كان أساس هذا الأمل تلك الجهود الدبلوماسية الأميركية المنبعثة، التي قادها وزير الخارجية جيمس بيكر، وجمعت معاً العرب والإسرائيليين لإطلاق عملية مفاوضات جديدة في مدريد الإسبانية العام 1991. كما تلقّت مفاوضات السلام دفعة أخرى في العام 1993 حين تبنّت إدارة كلينتون اتفاقيات أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، التي تصوّرت قيام فترة انتقالية من الاستقلال الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة بينما يتفاوض الطرفان على التسوية السلمية النهائية. وكان لعملية السلام هذه أن تعزّز في العالم العربي، وحتى آخر أيام إدارة كلينتون، معسكراً معتدلاً مكّن من احتواء الأصوات الجذرية التي راحت تتحدّى لا المفاوضات وحسب بل النظام السياسي الذي تدعمه أميركا. بيد أنّه حين انهارت المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في حزيران من العام 2000، انهار معها إطار السلام الأميركي في الشرق الأوسط. فقد شهد الفلسطينيون والإسرائيليون دوامةً متصاعدة من العنف في الأشهر التي تلت، وحلّ واقع جديد متجّهم وكالح. فبعد عقد من السيطرة الأميركية في الشرق الأوسط، لم يأتِ التطور الاقتصادي قطّ، وسُوِّفت الإصلاحات السياسية،

وتضاءل إلى حدٍّ بعيد أمل السلام العربي الإسرائيلي. وكانت هذه هي البيئة التي ورثها الرئيس جورج دبليو بوش حين تولّى منصبه في كانون الثاني من العام 2001.

طرحت هجمات 9/11 أسئلة جوهرية جديدة بشأن الشرق الأوسط والسياسة الأميركية في المنطقة. غير أنَّ تركيز شعوب المنطقة ذاتها بقي على العنف المتصاعد بين الإسرائيليين والفلسطينيين. وبينما راحت أميركا تنظر إلى الشرق الأوسط من منظور الهجمات التي طالت الولايات المتحدة في عقر دارها، راح العالم العربي ينظر إلى أميركا من منظور حوادث العنف الجارية فيه، والتي أنحى باللائمة فيها على أميركا بوصفها نصيرة إسرائيل. وما رآه كلّ طرف من هذين المنظورين كان أشدّ شناعة مما كان قائماً في الواقع.

من الواضح، في النهاية، أنَّ مواقف المنطقة من الولايات المتحدة قد شكّلتها السياسات الأميركية بالدرجة الأولى وليس القيم الأميركية. وبوجهٍ عام، فإنَّ استياء العرب يمضي إلى أبعد من قضايا السياسة الخارجية: حيث يُنْظَرُ إلى أميركا على أنها دعامة نظام إقليمي يشتمل على قمعٍ داخلي وفرصٍ اقتصادية محدودة. غير أنَّ الاستطلاعات تبيّن أنَّ ما من قضية تجد تجاوباً لدى الشعوب أو تصوغ المواقف من الولايات المتحدة بالقدر الذي يفعله النزاع العربي الإسرائيلي. وتحتاج أهمية هذه القضية في العالم العربي وأجزاء أخرى من العالم الإسلامي مزيداً من التفسير، الأمر الذي سنعرض له في الفصل الرابع من هذا الكتاب.

## خصوصيات المنطقة

بعيداً عن قضايا السياسة التي تقع في القلب من غضب المنطقة على الولايات المتحدة، تبدو بعض المواقف في الشرق الأوسط عصيّة على التفسير. فالغضب من السياسة الخارجية الأميركية لا يفسِّر، مثلاً، لماذا رفض كثيرون في المنطقة تحميل ابن لادن مسؤولية الهجمات على الولايات المتحدة ولم يروا، تالياً، أنَّ الحرب في أفغانستان حربٌ مبرّرة، على الرغم من قلّة شعبية نظام طالبان في الشرق الأوسط.

بعد مرور بضعة أسابيع على هجمات 9/11، نظّمتُ (بالتعاون مع مؤسسة الخدمات التعليمية والتدريبية الأميركية ـ الشرق أوسطية[15]) ندوةً في جامعة ميريلاند، في كوليج بارك، جمعتْ عشرين خريّجاً حازوا الفولبرايت في الولايات المتحدة وينتمون إلى عدد من الدول العربية وعشرين خريّجاً أميركياً من جامعة ميريلاند لمناقشة ردود فعلهم على الهجمات. وقد وجد هؤلاء الخرّيجون أنَّ هنالك أرضية مشتركة واسعة يتقاسمونها، على

15 ـ تأسست AMIDEAST في العام 1951 كمؤسسة خاصة غير ربحية تعمل على تعزيز التفاهم والتعاون المتبادلين بين الأميركيين وشعوب الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ومع أنَّ مقرّها في واشنطن، دي.سي، إلا أنَّ لها شبكة من المكاتب الميدانية في مصر والأردن والكويت ولبنان والمغرب وسوريا وتونس والإمارات العربية المتحدة والضفة الغربية/قطاع غزة واليمن.

الرغم من بعض التباين في وجهات النظر. ولم يأتِ اليوم التالي حتى بدأ كلّ فريق يكتشف مدى حدّة مشاعر الفريق الآخر. غير أنَّ قضيةً برزت في ذلك النقاش، وهي أنّه على الرغم من الإدانة الشديدة التي أدان بها الخريجون العرب تلك الهجمات واعتقادهم أنَّ الفاعلين ينبغي أن يواجهوا ما يستحقونه من العقاب، فإنَّ معظمهم لم يَرَ أن القاعدة وبن لادن هما اللذان يقفان وراءها، أو أنَّ عرباً أو مسلمين يمكن أن ينظّموا مثل هذه الهجمات. فما الذي يفسّر مثل هذه النظرة المتناقضة؟

الحقّ، أنَّ مثل هذه الآراء لا تقتصر على العالم العربي. فخلال محاضرة ألقيتها في كانون الأول من العام 2001 في باكو، في أذربيجان (التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفييتي)، لم يُشِرْ أيّ من الطلبة والأساتذة الجامعيين الحضور، والذين بلغ تعدادهم 200، إلى اعتقاده أنَّ بن لادن يقف وراء أحداث 9/11، على الرغم من إدانتهم تلك الهجمات. وهذا ما تؤكّده أيضاً استطلاعات الرأي العام التي أُجريت في البلدان العربية والإسلامية بعد 9/11.

كان للحوار الذي جرى في جامعة ميريلاند أن يكشف أيضاً عن ثلاثة ميول سائدة لدى المشاركين العرب:

1. لقد رفضوا احتمال أن يكون العرب والمسلمين قد ارتكبوا مثل هذه الفظائع. كانت تُثقل عليهم فكرة أنَّ أحداً بينهم يمكن أن يكون قادراً على ارتكاب مثل هذا العمل الرهيب: "مثل هذه الهجمات تتناقض مع المثل

الإسلامية العليا، ولذلك لا يمكن أن يكون مسلمون قد قاموا بها".

2. كان ثمّة ميل إلى رفض الأدلّة مباشرة وكأنَّ الأمر مفروغٌ منه، وذلك بالطريقة ذاتها التي رفض بها بعض الأميركيين الأفارقة الأدلة التي تشير إلى تورّط أو. ج. سيمبسن في قتل زوجته السابقة وصديقها: فهم لا يثقون بالنظام، ولا يثقون بالمُرْسِل، ولا يثقون بالرسالة. فانعدام الثقة بالولايات المتحدة واسع النطاق، وقوة الولايات المتحدة طاغية تماماً، ولذلك كان ثمّة شبهة بأن تكون الأدلّة ذاتها قد لُفّقت بغية تبرير السياسة الأميركية.

3. لقد تساءلوا: من المستفيد من هذه الهجمات؟ ورأوا أنّ العرب والمسلمين هم الخاسرون بوجهٍ عام، وأنَّ القضية الفلسطينية قد مُنيت بانتكاسة إذْ راحت الولايات المتحدة تنظر إلى المنطقة من منظور الإرهاب بالدرجة الأولى. وذهب تفكيرهم إلى أنَّ العرب والمسلمين ما كانوا ليجلبوا على أنفسهم مثل هذه النتيجة.

لقد غدا هذا الميل إلى تجنّب المسؤولية والمحاسبة وجهاً من أوجه الثقافة السياسية في الشرق الأوسط. وهو يُفسَّر، جزئياً، بسردية الضحية التي هي سردية منتشرة تصوّر العرب، لأسبابٍ وجيهةٍ في بعض الأحيان، بأنهم تحت رحمة قوى خارجية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى: تبدّدُ طموحات الاستقلال بعد الحرب،

سنوات السيطرة الاستعمارية، والحروب الخاسرة في معظمها مع إسرائيل طوال نصف القرن الأخير. أمّا أميركا القوية، بحضورها العسكري في الخليج، ودعمها الشديد لإسرائيل، ودورها المسيطر في المنظمات الدولية مثل مجلس الأمن، فتشكّل رمزاً حديثاً لهذه التبعية وغياب الاستقلال. وهذا شعور نجده لدى حكومات المنطقة كما نجده لدى أفراد الجمهور. وخلال زيارتي إلى الشرق الأوسط بعد حرب الخليج في العام 1991، عبّر كثير من المسؤولين الكبار عن وجهة نظرهم التي مفادها أنَّ الولايات المتحدة قد أبقت صدّام حسين في منصبه عامدةً كيما تبرّر وجود القوات الأميركية في المنطقة.

ومع أنَّ شدّة هذا الإحساس بالتبعية الميئوس منها قد تكون في العالم العربي أعلى منها في بعض المناطق الأخرى، إلاّ أننا نجدها أيضاً في غير مكان من العالم، خاصةً أميركا اللاتينية، حيث تشكّل منذ أمدٍ بعيد جزءاً من الثقافة الفكرية. كما أنَّ هنالك أيضاً ذلك الشعور باليأس حيال النظام السلطوي القائم الذي يسيطر على حياة البشر منذ بزوغ نظام الدولة الحديثة في المنطقة. ونظريات المؤامرة هي انعكاس للعجز وفقدان القدرة أولاً وأخيراً: فمن ليست لديهم القدرة ينحون باللائمة على من يُنْظَر إليهم على أنهم يحوزونها ويستخدمونها إلى أبعد الحدود. ولأنَّ المواطنين العاديين في أرجاء واسعة من المنطقة لا يمتلكون أيّة قدرة على التأثير في نظامهم السياسي، أو تغيير توجّهاته الاقتصادية، أو

التأثير في توجّهات مجتمعهم عموماً، فإنّهم ينحون باللائمة على من يرون فيهم القوة والفاعلية.

وكثيراً ما تفيد الحكومات من نظريات المؤامرة إذْ تزيح مثل هذه الأفكار المسؤولية عن كاهلها، وبذلك تشكّل بديلاً مريحاً للمحاسبة وتحمّل المسؤولية. غير أنَّ مثل هذا الميل ينطوي في النهاية على إلحاق هزيمة بالذّات إذْ يجعل التغيير البنّاء أشدّ صعوبة. صحيحٌ أنَّ ما يجري في الشرق الأوسط يتوقّف جزئياً على ما يفعله العالم الخارجي، وأنَّ الأهمية الاستراتيجية للمنطقة تعني أنَّ الأمم القوية مثل الولايات المتحدة سيكون لها على الدوام كلمتها الأساسية في صياغة الأحداث، وأنَّ إسرائيل، بوصفها الدولة الأقوى في المنطقة، تلعب أيضاً دوراً كبيراً في تشكيل النظرة الاستراتيجية إلى هذه المنطقة، غير أنَّ النتيجة نادراً ما تتوقف على طرفٍ واحد، مهما يكن ميزان القوى مختلاً وبعيداً عن التكافؤ.

ومن المهم أن نبقي في الذهن أنَّ عادة عدم الثقة بالفاعلين الكبار، والشكّ في دوافعهم، هي عادة شائعة على نحوٍ خاص بين فئات المجتمع الهامشية والمحرومة في أرجاء كثيرة من العالم. ونظريات المؤامرة ليست مقصورة على الشرق الأوسط بأي حال من الأحوال؛ فهي شائعة في الأمم المتطورة وفي غيرها. وعلينا أن نتذكّر أنها شائعة أيضاً لدى كثير من الفئات الهامشية في مجتمعنا، خاصةً أولئك الذين لم يسبق لهم أن وثقوا بقوة الحكومة. فنظريات المؤامرة بشأن اغتيال الرئيس ج. ف. كنيدي لم تتوقف ولو للحظة

منذ وفاته. ولطالما ولّدت الحوادث الأليمة، مثل إطلاق النار في مدرسة كولومبين الثانوية والتفجير في أوكلاهوما سيتي، نظريات تنّم على عدم الثقة بالتفسيرات الرسمية، وعادة ما تتخيّلُ حكومةً غامضةً ما متورطةً من خلال تقنياتٍ كتقنية "السيطرة على العقول". ولطالما رأت "النيو أميركان"، مجلةُ جمعية جون بيرتش اليمينية المتطرفة، أنَّ ثمّة صلة للشرق الأوسط بتفجيرات أوكلاهوما سيتي، على الرغم من الأدلّة القاطعة التي تشير إلى العكس.

والحال، أنَّ كثيراً من نظريات المؤامرة التي شاعت في الشرق الأوسط عن 9/11 كانت قد تغذّت على قصصٍ وُلِدَتْ في أميركا. فقد سارع بعضهم في البلدان العربية إلى الاستشهاد ب "مرشّح رئاسي سابق" (هو ليندون لاروش) عارض التفسير الذي يقول إنَّ بن لادن هو الذي يقف وراء الهجمات واقترح البحث عن المجرم في مجالات مثل "محاولة انقلاب عسكري ضد الحكومة الأميركية والرئيس جورج دبليو بوش"، و"النظام الإسرائيلي الحالي"، و "سياسة صدام الحضارات لدى زبغنيو بريجنسكي، وصموئيل هنتنجتون، وآخرين"[16]. وبالمقابل، فإنَّ النظريات الشرق أوسطية عن 9/11 هي أقلّ إحكاماً وإتقاناً: فمن قصة حقيقية عن توقيف جواسيس إسرائيليين محتملين في الولايات المتحدة

16 ـ ليندون.ه.لاروش الابن، "زبغنيو بريجنسكي والحادي عشر من أيلول"، في:
*Executive Intelligence Review* 29,1 (January 11, 2002)

وترحيلهم بعد 9/11، ومن واقعة أنَّ الهجمات قد عـزّزت العلاقات الأميركية الإسرائيلية على حساب العلاقات الأميركية العربية، عمد بعض العرب إلى بناء قصص متخيّلة عن مسؤولية إسرائيل، التي تمثّل بالنسبة لهم قوة قادرة تماماً.

ولقد وجدَ نقدُ الولايات المتحدة بوصفها القوة المسيطرة ونصيرة إسرائيل المزيد مما يقتات عليه في واقعة أنَّ معظم الحكومات في الشرق الأوسط غالباً ما تفيد من نظرية المؤامرة التي تنحو بلائمة إخفاقاتها على الآخرين وتشكّل قناةً لتصريف إحباطات الشعوب التي لا يُسمح بتصريفها إلا في مثل هذه القنوات اللفظية الكلامية. ففي النهاية، يُبْرَز الغضب الفعلي حيال السياسات الأميركية ويتمّ التأكيد عليه من خلال شتائم كلامية في وسائل الإعلام تلعب دور البديل عن الأفعال التي يمكن أن تهدّد حكومات المنطقة.

## عواقب

ثمّة استياء عام من الولايات المتحدة في البلدان العربية والإسلامية، وهو استياء ناجمٌ في معظمه عن السياسة الخارجية الأميركية. ووجود فجوة بين بعض القيم الأميركية الأساسية وتلك التي يتمسّك بها العرب والمسلمون، فضلاً عن وجود بعض التداخل بالطبع، لا ينبغي أن يكون مدعاةً للدهشة والاستغراب. فالنظر إلى

هذه الفجوة من منظور عالمي يلقي الضوء على تعارض مماثل بين الولايات المتحدة وبلدان أخرى في أرجاء العالم كفيل بأن يحدّ من الحيرة والاستغراب. ولاشك أنَّ الاستياء من الولايات المتحدة بين العرب والمسلمين أشدّ منه في مناطق أخرى. لكن المسألة تتعلَق في النهاية بالعواقب: هل تشكّل هذه الفجوة، أو هذا الغضب الشعبي الشديد حيال الولايات المتحدة، خطراً على المصالح الأميركية؟ وهل يؤثّران بأيّ حال من الأحوال على الحرب التي تشنّها ضد الإرهاب؟

وحقيقة الأمر، أننا إذا ما اعتبرنا القاعدة حالةً خاصة تتطلّب تفسيرها الخاص، فسوف نجد أنَّ الاستياء من الولايات المتحدة في الشرق الأوسط وسواه من البلدان الإسلامية لم يُتَرْجَم تاريخياً إلى إرهاب معادٍ لأميركا. فباستثناء القاعدة، لم يتصدّر الشرق الأوسط مناطق العالم الأخرى في الهجمات الإرهابية على أهداف أميركية. ولذلك، فإنَّ من المنطقي أن نتساءل ما إذا كان الرأي العام في المنطقة مُضِراً فعلاً وعلى نحوٍ جديّ بالسياسة الخارجية الأميركية، خاصةً أنَّ معظم دول الشرق الأوسط هي دول سلطوية وقادرة تالياً على الاستخفاف بأماني شعوبها ورغباتهم. هل للرأي العام أهمية في الشرق الأوسط، أم أنَّ من الممكن الاستخفاف به كلّ الاستخفاف لدى صياغة السياسة الخارجية الأميركية؟ هذه الأسئلة المهمة هي موضوع الفصل التالي.

3

## هل للرأي العام في الشرق الأوسط أية أهمية؟

حين اجتمعت مصر وإسرائيل في كامب ديفيد، ميريلاند، في أيلول من العام 1978 للتفاوض حول بنود اتفاقية السلام، كان لمواجهةٍ مبكرة بين رئيس الوزراء الإسرائيلي مناحيم بيغن والرئيس المصري أنور السادات أن تدفع بالرئيس الأميركي جيمي كارتر إلى الفصل بينهما طوال قَدْرٍ كبيرٍ من تلك المفاوضات. ولقد دارت تلك المواجهة في جزءٍ منها حول مدى سيطرة السادات على المشاعر الشعبية المصرية إذا ما أقام تلك المفاوضات إلى تسوية مع إسرائيل. ويتذكّر كارتر أنّ بيغن كان يرى أنَّ "من الممكن للسادات أن يتلاعب بالشعب المصري بسهولة، وأنّه، قادر على تشكيل قناعاته ومواقفه[17]". ولقد أورد بيغن مثالاً على ذلك كيف تمكّن السادات من إقناع شعبه بأنَّ السوفييت أخلص الأصدقاء، ثم وصفهم لاحقاً بأنهم ألدّ أعداء مصر. أمّا ردّة فعل السادات فتمثّلت بغضبٍ كان متوقّعاً.

17 ـ جيمي كارتر، ***الوفاء بالوعد*** (تورنتو، نيويورك، لندن، سيدني، بنتام بوكس، 1982)، ص 358.

هذا الرأي الذي عبّر عنه مناحيم بيغن - من أنَّ الحكومات السلطوية في المنطقة قادرة على أن تشكّل الرأي العام متى أرادت، أو أن تقاومه على الأقلّ كلما كان ذلك ضرورياً - هو رأي راح يجد له الكثير من الأنصار في الولايات المتحدة منذ حرب الخليج في العام 1991. فحين أفلحت الحكومات العربية في التغلّب على المعارضة الشعبية الواضحة لشنّ حرب على العراق بالانضمام إلى التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة، اهتزّت كثيراً فكرة أن يكون للرأي العام العربي تلك الأهمية الكبيرة في صياغة السياسة العامة. وفي شهادته أمام لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ في 31حزيران 2002، بشأن احتمالات الحرب مع العراق، أشار فؤاد عجمي، المحلّل المختصّ بقضايا الشرق الأوسط، بأنّ على الولايات المتحدة أن تترك قضية الرأي العام العربي للحكومات العربية، مضيفاً أنّهم "لا يعرفون كيف يطوّرون شعوبهم...لكنهم يعرفون كيف يبقون في السلطة، تلك هي اللعبة برمّتها"[18].

والحال، أنَّ ثمّة قدراً كبيراً من الصحّة في القول أن الحكومات العربية لم تكن بارعة إلاّ في الحفاظ على بقائها. فسجلّها حافل على هذا الصعيد: فالنظام الذي حكم مصر منذ الإطاحة بالملكية في العام 1952 لا يزال في موقعه على الرغم من عقودٍ من الاضطرابات، كحرب العام 1956، والهزيمة الساحقة

18 - من استماع لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ حول العراق (مأخوذاً من C SPAN broadcast.)، 31 تموز 2002.

في العام 1967، وحرب الاستنزاف في 1969 - 1970، وحرب العام 1973. وعلى الصعيد السياسي، نقل النظام المصري شعبه من التحالف مع الاتحاد السوفيتي إلى التحالف مع الولايات المتحدة. أما إقليمياً؛ فقد تحولت مصر من بطلة القومية العربية والقضية الفلسطينية إلى أول بلد عربي يقيم سلاماً مع إسرائيل ويُطْرَد من الجامعة العربية. وعلى مدى كثير من هذه السنوات، كانت إمكانيات مصر الاقتصادية مزعزعة ومكشوفة. ومثل هذا الخليط المتفجّر هو ما يدفع الباحثين في العادة لأن يتوقعوا اضطراباً سياسياً متواصلاً، لكن النظام المصري لا يزال في موقعه دون أن يتهدّد بقاءَه أيّ خطر واضح.

وبالمثل، فقد حكمت الأسرة الهاشمية الأردن منذ قيامه تحت الانتداب البريطاني في العام 1920، على الرغم من أنَّ هذه العائلة تعود في أصولها إلى الحجاز في العربية السعودية. والأردن، ذلك الوطن الصغير، الفقير، المحاط بجيران أقوياء، مثل العراق وسوريا وإسرائيل والعربية السعودية، هو الذي تحمّل الشطر الأكبر من عبء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين بعد حربي 1948 و1967. كما فقد سيطرته على الضفة الغربية التي آلت إلى إسرائيل، وواجه ما يرقى لأن يكون حرباً أهلية مصغّرة مع الفلسطينيين في العام 1970. وبعد حرب الخليج عام 1991 خسر اقتصاده الكثير. وخلال تلك الحرب، أخفق في الانضمام إلى التحالف الذي قادته أميركا، على الرغم من كونه واحداً من أقرب أصدقاء أميركا

في الشرق الأوسط. أمّا شعبه فلا يني يعبّر عن غضبه الشديد إزاء السياسة الخارجية الأميركية، خاصةً حين يتعلّق الأمر بالأحداث في فلسطين، على ضفة الأردن الأخرى. غير أن الملكية الهاشمية لا تزال، وعلاقاتها الرسمية مع أميركا هي علاقات صداقة ومودّة كما كانت على الدوام.

وتتكرر قصة استمرار النظام هذه في أماكن مثل المغرب وتونس وحتى ليبيا، حيث لا يزال معمر القذافي في سدّة السلطة منذ العام 1969. وفي سوريا، لا يزال نظام البعث القومي العربي العلماني في مكانه منذ أواسط ستينيات القرن العشرين. أمّا في الخليج العربي، فإن كلّ الأنظمة التي بزغت عند تأسيس تلك الدول لا تزال في سدّة السلطة. وفي العراق، نجا النظام البعثيّ الذي حكم الدولة منذ أواسط ستينيات القرن العشرين إلى انهيار صدام حسين من عدد من الكوارث الاستثنائية، بما في ذلك حرب مع إيران دامت ثمانية أعوام وسقط فيها مئات ألوف الضحايا العراقيين ونقلت البلد من الثراء إلى مشارف الإفلاس. كما نجا بعد الهزيمة التي ألحقها به التحالف الذي قادته الولايات المتحدة عام 1991، تلك الهزيمة التي التهمت كثيراً من الضحايا الجديدة وأدّت إلى مزيد من الدمار الاقتصادي، ونجا على الرغم من عَقْدٍ من العقوبات الاقتصادية التي لم يسبق للمجتمع الدولي أن فرض ما يماثلها من حيث تشدّدها وصرامتها. ومثل هذا السجلّ اللافت هو ما يفسّر لماذا يقترح كثير من المحللين المختصّين بالشرق الأوسط

استراتيجيةً تتجاهل مشاعر الجماهير وتركّز على ترغيب الأنظمة وترهيبها في الوقت الذي تترك فيه لهذه الأنظمة أن تهتمّ بالحفاظ على بقائها.

بيد أنَّ ذلك خاطئ. فلا شك أنَّ من الواجب التعامل مع الأنظمة قبل أي أحد آخر، لأنَّ الدولة تبقى اللاعب الأساسي في السياسة الدولية. غير أنَّ هنالك أسباباً مهمّة تدفع إلى عدم تجاهل الرأي العام. وأول هذه الأسباب هو أنّه لم يحصل قط، حتى في عصر الإعلام المحدود، أن كان الرأي العام في الشرق الأوسط بلا أيّ تأثير على سياسة الدول، ذلك أنَّ الأنظمة جميعاً معنيّة ولو جزئياً بالحفاظ على شرعيتها الشعبية. وثاني هذه الأسباب، هو أنَّ عولمة تكنولوجيا الإعلام قد ذهبت بقَدْرٍ كبير من احتكار الأنظمة لأداة مهمّة من أدوات السيطرة كانت في السابق في متناولها وتحت تصرفها. أما ثالث هذه الأسباب، وكما أوضحت بصورة مرعبة تلك الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة، فهو أنَّ تهديد الإرهاب يصدر قبل كل شيء عن فاعلين خارج الدولة. ففي حقبةٍ تضاءلت فيها قدرة الدول على ضبط تدفّق تكنولوجيا السلاح والمعلومات، زادت على نحوٍ دراماتيكي قدرة الساخطين من الأفراد والجماعات على إنزال ضربات أليمة بتلك الدول. كما انّه لم يعد مؤكّداً كما كان من قبل ما إذا كان بمقدور الدولة أن تقمع المعارضة، التي تزيد الغضب العام، وأن تحتوي الإرهاب في الوقت ذاته.

## عامل الشرعية

على الرغم من سجلّ الاستقرار الذي تتمتّع به أنظمة المنطقة، فقد كان هنالك أيضاً حوادث لافتة من المعارضة الملازمة لهذا الاستقرار. وبصرف النظر عن المنطق في قول مناحيم بيغن إنَّ على السادات أن يتجاهل شعبه، فقد دفع الرئيس المصري في النهاية حياته ثمناً لشجاعته. وعلى الرغم من ندرة الثورات في التاريخ، وندرتها الأكيدة في الشرق الأوسط، إلاّ أنها تحصل، وغالباً ما يكون ذلك على نحوٍ غير متوقّع. فشاه إيران الموالي لأميركا، والذي أفلح في الظاهر في إقامة دولة متينة البنيان ذات أجهزة أمنية فاعلة وباطشة، أطاحت به ثورة شعبية قادها رجال الدين في 1979، وهي ثورة كانت لها عواقبها المهمّة على سياسة إيران الخارجية، والسياسة الإقليمية، والمصالح الأميركية. أمّا معارضة الملك حسين، ملك الأردن وحليف أميركا في المنطقة، للتحالف الذي قادته أميركا ضد العراق في العام 1991 فكان مرتبطاً بحساباته التي مفادها أنّه ما كان ليقوى بغير ذلك على تلافي غضبة شعبه. وإذا لم يكن ثمة شكّ في أنَّ أنظمة المنطقة قد أفلحت مزيداً من الفلاح في الحفاظ على بقائها في السنوات الأخيرة، إلاّ أنَّ فترة الاضطراب وغياب الاستقرار في المنطقة بعد أزمة السويس عام 1956 كانت قد أدّت إلى الإطاحة بالملكية الموالية للغرب في

العراق؛ وبزوغ النظام البعثي القومي العربي، في سوريا؛ وتهديداتٍ كبيرة للحكومات الموالية للغرب في المنطقة، خاصةً في لبنان والأردن. أمّا منذ ذلك الحين فقد أفلحت الأنظمة في تعزيز سلطتها، سواء من خلال خلق هويّات أمتن لدولها أم من خلال إقامة أجهزة أمنية فاعلة غدت خط الدفاع الأول عن هذه الأنظمة. ولذا، من الواضح أنّه حين تسير أنظمة المنطقة ضد أماني شعوبها، لا تفلح في ذلك إلاّ بقدر ما تستخدم الوسائل القسرية الفاعلة.

والحال، أنَّ قدرة أنظمة المنطقة على التغلّب على المعارضة والانشقاق من خلال أجهزة الدولة الأمنية الفاعلة هي في القلب من ذلك المنطق الذي يثق بأنَّ هذه الدول يمكن أن تتجاهل رغبات شعوبها وتستخفَّ بها. غير أنّه حتى في تلك الأيام التي كانت فيها دول كثيرة تكاد تحتكر الإعلام، كان مدى إقرار الجمهور بشرعية النظام واحداً من العوامل الدائمة التي تدخل في الحسابات الرسمية. ففكرة الشرعية هذه هي فكرة أساسية: ففي أميركا نحن نعتبر من المسلمات أنَّ حكومتنا شرعية نظراً للشرعية التي يسبغها نظامنا الانتخابي على ممثّلينا المنتخبين. وحتى حين ينال رؤساؤنا درجات منخفضة من القبول، فإنَّ معظم الأميركيين لا يشككون بشرعيتهم قبل انتهاء فترتهم. وإذا ما كانت الشعبية مهمّة، فإنَّ الشرعية هي أكثر أهمية. ونظراً لغياب الشرعية الانتخابية في كثير من أرجاء الشرق الأوسط، فإنَّ من الصعب أن نميز بين الشعبية والشرعية. حيث تكون الأنظمة شرعية بقدر ما تُرى على أنها تخدم القضايا التي تدافع عنها شعوبها.

وقضية الشرعية هذه تعقّد ممارسة النظام للقوة بطريقتين اثنتين. أولهما، أنّه كلما ازداد شعور نظامٍ ما بأنه ليس شرعياً، كان عليه أن يستخدم المزيد من مصادر القمع. والأمر أشبه بالسباحة ضدّ تيار سريع. فمثل هذه الاستراتيجية تضغط على مصادر النظام المتاحة وتخلق شكّاً بشأن الحدّ الذي سيبدأ عنده عناصر أجهزة الدولة الأمنية، الذين هم أيضاً وفي النهاية أعضاء في المجتمع، بالتعاطف مع الشعب أكثر من تعاطفهم مع النظام. ففي العام 1979، على سبيل المثال، كان واحداً من الأسباب الأساسية لانتصار الثورة الإيرانية أنَّ أقساماً من الجيش، خاصةً طلاب الضباط في القوى الجوية، قد انضمت إلى الثورة وواجهت سواها من القوات العسكرية. أمّا الشرعية فتتيح استخداماً أنجع للمصادر التي تزيد من قدرة النظام على الاحتفاظ بالسلطة.

وتتمثّل الطريقة الثانية في أنَّ الشرعية توفّر سنداً واقياً في لحظات الأزمة بمنحها الأنظمة مزيداً من الوقت حين يكون ثمّة نقص مؤقّت في قدراتها القمعية. ومن الأمثلة اللافتة على ذلك قدرة الرئيس المصري جمال عبد الناصر على تخطّي الهزيمة الساحقة التي ألحقتها به إسرائيل عام 1967. فبينما كانت المقاتلات الإسرائيلية تحلّق بحرية في سماء القاهرة، استقال عبد الناصر من منصبه كرئيس، في نقلةٍ تكتيكيةٍ ربّما. وخلال ساعات نزل ملايين المصريين إلى الشوارع يطالبونه بالعدول عن استقالته. ومع أنَّ أنظمة الشرق الأوسط، شأن غيرها من الأنظمة، تكون

مدفوعة بالحاجة إلى البقاء قبل كلّ شيء، فتحتفظ لذلك بقدرات قمعية كبيرة، إلاّ أنَّ أحداً لا يمكنه أن يجرؤ على تجاهل مسألة الشرعية.

وحين تتّبع أميركا استراتيجيةً تتجاهل المشاعر الشعبية في المنطقة، لا ينبغي أن يكون لدينا وهم بشأن الوسائل التي ستستخدمها الأنظمة في استيعاب مثل هذه السياسات: مزيدٌ من القمع. ولقد وجدنا، خلال حرب الخليج 1990، أنّ أنظمةً مثل الأردن الذي كان قد استجاب لدعواتنا المبكرة إلى الديمقراطية السياسية، وكان عليه بذلك أن يكون أكثر حساسية للرأي العام، قد مال إلى معارضة سياسات الولايات المتحدة، أما أولئك الذين ساندوا سياسات الولايات المتحدة فقد مالوا إلى المزيد من القمع بغية الحفاظ على ذلك النهج غير الشعبي.

## أثر الثورة الإعلامية

غير أنَّ علينا ألاّ نستخفّ قطّ بالمصادر التي أُتيحت لدول المنطقة في التغلّب على المعارضة الشعبية. ولقد تمثّل واحد من هذه المصادر في السيطرة على الإعلام، الأمر الذي ساعد الأنظمة على تشكيل الرأي العام فضلاً عن احتوائه. فأحد السُّبل لتخفيف القلق من الرأي العام هو العمل على تشكيله، ولطالما كانت لدى أنظمة المنطقة تلك القدرة الكبيرة على صياغة التصورات والتوقّعات العامة بطريقةٍ تحدّ من خطر المعارضة وتهديدها.

بل إنّ الأنظمة كانت تستخدم الإعلام في التأثير على السياسة عبر حدود الدول العربية منذ أواسط القرن العشرين. وقبل فترة طويلة من قيام الثورة الإعلامية في تسعينيات القرن العشرين، كانت الأنظمة والجماعات دون الوطنية تستخدم الإعلام في دفع قضاياها قُدُماً إلى الأمام. ففي الخمسينيات والستينيات، استخدمت مصر برامج إذاعية فعّالة، خاصةً في "صوت العرب"، لبثّ رسالتها العروبية الجامعة في أرجاء المنطقة وإسقاط الأنظمة المحافظة، في حين لم يكفّ خصومها عن محاولة التشويش على ضروب البثّ هذه. أمّا إسرائيل فقد قدّمت برنامجاً إذاعياً باللهجة الشعبية المصرية، مستخدمةً يهود إسرائيليين من منبت مصري، بغية إسقاط النظام المصري في ستينيات القرن العشرين.

وفي السبعينيات من ذلك القرن، استخدم الثوريون المسلمون في إيران أشرطة التسجيل لنشر رسالة زعيمهم، آية الله روح الله الخميني، بين الشعب الإيراني على الرغم من احتكار الدولة لوسائل الإعلام. كما كان لبريطانيا، وفرنسا، والولايات المتحدة إذاعات يبلغ بثّها مساحة واسعة من المنطقة، وتشتمل على برامج بالعربية، غير أنّ أياً من هذه البرامج لا يداني في مداه وتنوعه ما نجده لدى وسائل الإعلام المتاحة اليوم للمستهلكين العرب. ولم تكن الأنظمة في أيّ يوم من الأيام أقلّ قدرة على التحكّم في تدفّق المعلومات ووصولها إلى شعوبها مما كانت عليه في السنوات الأخيرة.

لقد آذنت حرب الخليج في العام 1991 بظاهرة الـ CNN: التغطية الإعلامية المباشرة على اتّساع العالم. وآذنت هجمات العام 2001 على الولايات المتحدة بحقبة الجزيرة، الفضائية القطرية التي يمكن مشاهدتها في أرجاء العالم العربي وفي كثير من المناطق الأخرى. فخلال عقد واحد من السنين قامت ثورة حقيقية في مجال الإعلام، مع انخفاض سريع في كلفة الصحون الفضائية وانتشارها في المنطقة، ومع ضروب من التقدّم في وسائل الإعلام المطبوعة أتاحت طباعة الصحف في بقاع كثيرة من العالم في الوقت ذاته، وبروز المقاولين الخاصين الذين سعوا إلى استثمار هذه الظواهر وإطلاق مشاريعهم الإعلامية الخاصة طلباً للمجد والربح على حدٍّ سواء. ولقد قوّضت هذه الثورة إلى حدٍّ بعيد قدرة الأنظمة على التحكّم بتدفّق المعلومات إلى مجتمعاتها، على الرغم من بقاء معظم المنافذ الإعلامية في الشرق الأوسط تحت سيطرة هذه الأنظمة.

ومن المهمّ أن نفهم طبيعة هذه الظاهرة ولماذا فرضت مثل هذا التحدي على الأنظمة في العالم العربي. فاستطلاعات الرأي تبيّن أنَّ الجزيرة هي الأكثر مُشَاهَدَةً في العالم العربي قياساً بغيرها من المحطّات، حتى إنّها استقطبت في أمكنةٍ، مثل العربية السعودية، مشاهدي نشرات الأخبار في القنوات السعودية، إلا أنها ليست الوحيدة بأيّ حال من الأحوال. والواقع، أنَّ نجاح الجزيرة يعود إلى الخيارات غير العادية التي غدت متاحة للعرب

حين يديرون أجهزة تلفزيوناتهم أو يصغون إلى محطّاتهم الإذاعية. ومثل هذه الخيارات تجبر وسائل الإعلام في النهاية على أن تكون أكثر اهتماماً بالمستهلك.

وفي النقاش الأميركي لدور الجزيرة وسواها من وسائل الإعلام، جرى التركيز على ما اعتُبِرَ انحيازاً مقصوداً من قِبل المحطّة ومعلّقيها باتجاه تغذية المشاعر المعادية لأميركا. وكان ثمة أدلّة على أنَّ من شاهدوا برامج هذه المحطة قد تكونت لديهم انطباعات عن أميركا أسوأ من الانطباعات المتكونة لدى سواهم. وكانت هنالك تلك الواقعة الأكيدة المتمثّلة بأنَّ هذه المحطّة قد بثّت خطابات بن لادن، ودعت متعاطفين معه إلى النقاش مع خصومه، واستضافت ممثّلين لنظام طالبان. كما أنها ألقت الضوء على الضحايا المدنيين بين المسلمين في أفغانستان أكثر بكثير مما فعل التلفزيون الأميركي، وعبّر كثير من ضيوفها وزوّارها من أرجاء العالم العربي عن نقد شديد للولايات المتحدة، خاصةً في فترات العنف في المناطق الفلسطينية. وقد أدّى هذا الانحياز الظاهر إلى تذمّر حكومة الولايات المتحدة، على الرغم من دعواتها إلى حرية الإعلام في الشرق الأوسط، وإلى الطلب من الحكومة القطرية أن تغيّر المحطة لهجتها. وهذه المعضلة - حيث التشجيع على حرية الإعلام من جهة أولى والطلب إلى الحكومات أن تكبح هذه الحرية من جهة أخرى - أو جزها على نحوٍ بليغ السفير كريستوفر روس، وهو واحد من الدبلوماسيين الأميركيين القلائل الذين

يتكلمون العربية بطلاقة، حيث ظهر على الجزيرة ليدافع عن موقف الإدارة: " أنتم في الجزيرة تعلمون أنه منذ انطلاق الجزيرة، كانت الإدارة الأميركية من أشدّ المعجبين بهذه القناة. غير أنّه من الصحيح أيضاً أنّ بعض المسؤولين الأميركيين قد عبّروا، في أوقات محددة، عن قلقهم من أنّ الجزيرة كانت تبثّ بصورة منتظمة بيانات كتبها مسؤولو منظمة القاعدة. وقد اعتبرت الحكومة الأميركية هذا الأمر رسالة تحرّض على العنف[19]".

صحيحٌ أنّ الجزيرة، شأن معظم القنوات الإعلامية، قد يكون لها جدول أعمالها الخاص؛ وأنّ كادرها، شأن الكادر الموجود في معظم المصادر الإعلامية، يمتلك مهارة مهنية متفاوتة؛ وأنّ بعض مراسليها في أوقات الألم والمأساة يجدون صعوبة في الفصل بين التقرير والتعليق. غير أنّ هذه المحطة عموماً أنجزت عملاً أفضل بكثير مما أنجزته معظم القنوات في المنطقة، و أفضل مما أنجزته بعض القنوات في مناطق أخرى من العالم. والقضية الفعلية هي مدى مسؤولية السياسة الإعلامية أو التغطية عن مواقف الجمهور العربي في قضايا ترتبط بالسياسة الخارجية. فثمة سوء فهم لما تمثّله ظاهرة الجزيرة: فهي تعكس الرأي العام أكثر مما تشكّله. وهي تفلح في شطر كبير من ذلك لأنّها تتحسّس المواقف العامة وتستجيب لها. وهذه حقبةٌ جديدة في البثّ في الشرق الأوسط.

---

19 ـ ظهر روس على الجزيرة في برنامج ***الاتجاه المعاكس*** في 20 تشرين الثاني 2001(بعد تفجير مكتب الجزيرة في أفغانستان في 13 تشرين الثاني 2001).

في تلك الأيام حين كانت الأنظمة تكاد تحتكر وسائل الإعلام ضمن حدودها، كان جمهور هذه الوسائل جمهوراً أسيراً. وكان هدف تلك الوسائل واضحاً: أن تبرز صورةً تساعد النظام على البقاء في السلطة. كان الإعلام أداة مهمّة من أدوات السياسة في متناول الحكّام وتحت تصرّفهم. ولذلك، كان من الشائع أن يكرّس قسم كبير من الأخبار، بل أهمّ الأخبار، لإظهار حاكم يصافح شخصياً كلّ فرد بعينه من بين العشرات من أصحاب المناصب، دون أن يرافق ذلك أيّ شيء سوى خلفية موسيقية. فبصرف النظر عمّا كان الجمهور يريد أن يراه، لم يكن أي حاكم يريد أنْ يوجّه إهانة لأي حاكم محلّي مهمّ بإبقائه خارج الصورة.

مثل هذه الضروب من البثّ لا تزال موجودةً إلى اليوم، غير أنّ قلّة قليلة من البشر، لعلّها لا تعدو أن تكون أولئك المسؤولين وعائلاتهم، هي التي تشاهدها بعد أن أُتيح للجمهور الخيار. ومع انتشار القنوات الإعلامية وكثرتها، سواء منها الحكومية أم الخاصة، ومع اتّساع دخول الجمهور إلى هذه القنوات، كان أن تغيّرت طبيعةُ استراتيجيةِ البثّ. فقد غدت الآن ضمان حصّة أكبر في سوق العالم العربي. وبصورة أساسية، فقد نجمت غلبة القنوات الإعلامية الناجحة في الشرق الأوسط عن كونها فهمت منطق سوق الاستهلاك الجديد. فمحطّات مثل MBC والجزيرة كانت خلاّقة في محاولتها فهم ما يتطلّع إليه المستهلك العربي. أما تلفزيون

أبو ظبي، الذي حاول أن ينافس هذه القنوات، فقد أعاد إصلاح برامجه بعد قيامه بعمليات استطلاع عميقة لآراء المستهلكين. وباختصار، فإنّ الجمهور العربي، شأنه شأن المشاهدين الذين لديهم خياراتهم في أيّ مكان آخر، يتحوّل إلى المحطات التي تقدّم المُنْتَج الذي يروقه ويتجاوب مع آرائه و أسلوبه أكثر من سواه. وحين تخفق هذه المحطات في تقديم ذلك، فإنّ المستهلكين يتحولون إلى مكان آخر. إنه منطق السوق.

ولقد تغيّر كثيراً حجم السوق ذاته في العالم العربي خلال العقد الماضي. فمع التقدم التكنولوجي الجديد، خاصةً في مجال الأقمار الصناعية، غدا من الممكن لمحطةٍ في بلد صغير مثل قطر أن تصل إلى كلّ مكان. كما أنّ كثيراً من المحطات راحت تبثّ على الإنترنت في الوقت ذاته. وقد أعادت هذه الظاهرة تعريف "مستهلك" وسائل الإعلام هذه. ففي حين كانت معظم وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الحكومات معنيّة في الماضي بسوقها المحلّي في بلدها العربي الخاص قبل أيّ شيء آخر، بغية الارتقاء بهوية الدولة وتدعيم سلطة النظام، فإنّ وسائل الإعلام الجديدة تنظر إلى العالم العربي برمّته على أنّه سوقها المحتمل. فالسوق في هذه الحالة يتحدّد باللغة: فكلّ من يتكلّم العربية، بصرف النظر عن مكان عيشه أو عيشها، هو مستهلك محتمل. هكذا، لم يَعُدْ مستهلك القنوات الإعلامية المتنافسة قَطَرياً أو مصرياً أو أردنياً أو سعودياً أو ما شابه، بل غدا "العربي". ولذلك، كان لا

بدّ للقناة الناجحة، بغية الوصول إلى القطاع الأكبر من السوق، من أن تتوجّه إلى أكبر عدد ممكن من العرب عبر الحدود. ولكي يكون لها ذلك، كان لا بدّ لهذه القناة من أن تركّز على قضايا يتقاسمها كثير من العرب وتتجاوب مع القسم الأكبر من الجمهور العربي. ومثل هذه القضايا غالباً ما تكون مسائل تُعْنَى بالهوية الجمعية والسياسة الخارجية، خاصة الصراع العربي الإسرائيلي.

ومن الضروري أن ننظر إلى حساسية وسائل الإعلام الناجحة هذه من منظور تاريخي. فلقد تلقّت الجزيرة انتقادات واسعةً لأنها أكثر عداءً لإسرائيل من سواها من المحطات. كما انتُقِدَت بعد 9/11 أيضاً لأنها معادية لأميركا. غير أنّ الجزيرة، في أواخر تسعينيات القرن العشرين، حين بدت المفاوضات الفلسطينية تسير قُدُماً ورأى الكثيرون أنّ السلام أكيد ومحتوم، كانت أول قناة إعلامية تدعو ممثّلين لإسرائيل إلى الظهور في برامجها. كما كانت أول قناة لها مراسل يغطي جلسات البرلمان الإسرائيلي، الكنيست، وينقل كيفية اشتغال النظام الإسرائيلي إلى كثير من البيوت في العالم العربي، من المغرب إلى العربية السعودية، نادراً ما كانت قد رأت صورة واقعية لإسرائيل أو السياسة الإسرائيلية. غير أنّ النقّاد في العالم العربي راحوا يتّهمون الجزيرة بـ "تطبيع" إسرائيل في أعين جمهورها وبكونها عميلة صهيونية تخدم المصالح الإسرائيلية.

أمّا التغيّر في نبرة الجزيرة، بعد انهيار مفاوضات السلام في كامب ديفيد في تموز من العام 2000 وما أعقب ذلك من تصعيد في العنف الفلسطيني الإسرائيلي، فقد عكس التغيّر في المزاج العام. ولو تمسّكت الجزيرة بالنبرة التي كانت لها قبل ذلك، لسارع منافسوها إلى سدّ تلك الفجوة.

ولقد تواصل نقد الجزيرة في الولايات المتحدة كما كان لها نقّاد كُثُر بين الأنظمة العربية التي شعرت بأنّ ذلك النوع الذي تقدّمه الجزيرة من الإخبار والتغطية يشكّل تهديداً لها. فكثيراً ما خرقت الجزيرة المحرّمات بدعوتها شخصيات معارضة للنقاش مع مناصرين للأنظمة من دول عربية كثيرة، بما في ذلك المغرب ومصر والعربية السعودية. وهذا ما أثار هذه الأنظمة إلى درجة توتير العلاقات بين عدد من البلدان العربية وحكومة قطر، التي اعتُبرت مسؤولة عن برامج الجزيرة، فضلاً عن إغلاق مكاتب الجزيرة في عواصم عربية أخرى في كثير من الحالات. ومثل ردود الفعل هذه هي تَذْكِرَةٌ بأنّ هذه الدول، على الرغم من شعورها بتهديد الظاهرة الجديدة، لا تزال لديها طرائق مهمّة للتعامل معها. وهذه العلاقة بين عولمة الإعلام التي تقوّض سلطة الأنظمة والأدوات التي لا تزال الأنظمة تستخدمها لتخفيف آثار تلك العولمة لا بدّ أن تكون من الأمور الأساسية في مستقبل وسائل الإعلام في المنطقة.

## وسائل الإعلام الجديدة ودور الدولة

لقد تمكّنت الأنظمة العربية، في الماضي، من وضع حدود لمشاعر شعوبها من خلال رسمها حدوداً لتعرّض هذه الشعوب إلى الصور المؤلمة. فخلال حرب الخليج في العام 1991، تعاونت الدول العربية التي انضمّت إلى التحالف الذي قادته الولايات المتحدة مع هذه الأخيرة في شنّ حملة إعلامية كانت تهدف خصوصاً إلى رسم حدود المدى الذي يمكن أن تبلغه رواية صدّام حسين والحدّ من تغطية القضايا التي يمكن أن تزيد الغضب العام. أمّا اليوم، فكثيراً ما يشاهد الجمهور صوراً حيّة كقتل المدنيين الفلسطينيين وجَرْحِهم، وصوراً للدبابات الإسرائيلية في مدن الضفة الغربية، ومقابلات مثيرة للمشاعر مع أهل أطفال الضحايا. ويشعر هذا الجمهور أنه مُهان بلا حول ولا قوة لكنه يشعر أيضاً بالغضب حيال عجز حكوماته الواضح. وفي بعض الحالات، ينتقد المتّصلون الأنظمة العربية، ويصفونها بأنها عميلة لأميركا أو الصهيونية، ويحرّضون الجمهور على محاصرة قوى الأمن في بلدانهم بغية إحراجها وإظهار عجزها عن مدّ يد العون للفلسطينيين. ولا شكّ أن مثل هذه الضروب من البثّ قد كانت أداة في تحريك المظاهرات الكبيرة التي خرجت خلال تلك الأشهر الأسوأ من الهجوم الإسرائيلي على المدن الفلسطينية في ربيع العام 2002.


PAX AMERICANA
IN THE
Middle East
1991-1998
By
Shibley Telhami
AFTER IRAQI INVASION OF KUWAIT, 1990...
WHAT IF WE SEND FORCES TO THE MIDDLE EAST?
ARAB PUBLIC OPINION
DON'T! THE BALLOON WILL EXPLODE!
U.S.
MIDDLE EAST EXPERTS
AFTER MULTILATERAL AIR CAMPAIGN, 1991...
WHAT DO YOU SAY NOW?
ARAB PUBLIC OPINION
IT WILL EXPLODE WITH THE NEXT BLOW!
AFTER MULTILATERAL GROUND WAR, 1991...
WHAT DO YOU SAY NOW?
ARAB PUBLIC OPINION
YOU GOT LUCKY, BUT IT WILL EXPLODE WITH THE NEXT BLOW FOR SURE!
AFTER 7 YEARS OF SANCTIONS AND NEW IRAQI DEFIANCE...
WHAT DO YOU SAY NOW?
ARAB PUBLIC OPINION
YOU WIN. I GUESS THE ARAB MASSES DON'T MATTER DO WHAT YOU WISH.
U.S.-BRITISH MILITARY CAMPAIGN, 1998...
BUT YOU SAID...
I CAN'T BEAR TO LOOK!

هذه الضروب من البثّ، خاصةً في أوقات المشاعر الجماهيرية الجيّاشة، تدفع الأنظمة في المنطقة إلى الشعور بأنها ليست آمنة، وحين توضع شرعيتها تحت طائلة الشكّ، فإنها غالباً ما تعمد إلى الفعل. ففي برنامج بثّته الجزيرة في آب من العام 2002، اتّهم بروفسور من العرب الأميركيين الأردن باتّخاذها موقفاً موالياً لإسرائيل حتى قبل أن توقّع معها معاهدة السلام في العام 1994. كما قال أيضاً إنّ الملك حسين، الذي مات بالسرطان في العام 1999، قد تعاون مع أجهزة المخابرات الأميركية. وردّت الحكومة الأردنية بإغلاق مكتب الجزيرة في عمّان، بحجّة "النيّة المبيّتة لدى الجزيرة للإساءة إلى الأردن ومواقفه القومية سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة"[20].

وقبل أيام من ذلك، تدهورت مرّة أخرى علاقات العربية السعودية وقطر بعد أن بثّت الجزيرة آراء معارضين سعوديين شنّوا هجوماً عنيفاً على العائلة المالكة والمسؤولين السعوديين، واتّهمت السعودية المحطة بأنّها تخدم المصالح الصهيونية وترمي إلى بذر الشقاق بين العرب. وربما تكون هذه الضغوط السياسية الشديدة القادمة من أنحاء مختلفة من العالم العربي فضلاً عن الولايات المتحدة قد تركت أثرها في بعض الأحيان، إلاّ أنّ الجزيرة حافظت

20. كما قال وزير الإعلام الأردني، الأربعاء 2002/8/8، ردّاً على برنامج ***الاتجاه المعاكس*** الذي بثّته الجزيرة يوم الثلاثاء 2002/8/7، وظهر فيه أسعد بوخليل، الأستاذ في إحدى الجامعات الأميركية.

بوجهٍ عام على أسلوبها الصريح. والسؤال المطروح هو ما إذا كانت قوة الدول ستبلغ من الشدّة حدّ فرض قيود جديدة على وسائل الإعلام في المنطقة على الرغم من مطالبة السوق بالأخبار الصريحة.

وفي معمعة هذه الظاهرة الإعلامية الجديدة، لا تزال الدولة لاعباً مهمّاً. ففي أماكن مثل مصر، حيث لا يزال معظم الناس بعيدين عن التلفزة الفضائية، نجد أنّ السيطرة هي للمحطات التلفزيونية التي تملكها الحكومة. وحتى تلك المحطات التي أُقيمت على أنها مشروعات " خاصة "، لها صلاتها الحكومية. فتلفزيون MBC هو ملك أفراد من العائلة المالكة في العربية السعودية. والجزيرة مُقامَة نظرياً على غرار هيئة الإذاعة البريطانية BBC، كمحطة تتلقى العون المالي من الحكومة. فالفكرة الأصلية هي أنّ دخل هذه المحطة من الإعلانات سيكون كافياً لإعالتها، ما إنْ تُفلِح في نيل حصّة مهمة من السوق في العالم العربي. وعندها تصبح خاصةً تماماً بعد خمسة أعوام على انطلاقتها. غير أنّ هذه الفكرة كانت تشكو من عيب أساسي: فالحكومات في المنطقة لها كلمتها المؤثّرة على الدخل الإعلاني. وحين غدت الجزيرة أشدّ نفوذاً وتالياً أشدّ جذباً كموقع إعلاني، فإنّ الأسلوب الذي زاد من شعبيتها هو ذاته الذي جعل منها نوعاً من التهديد للحكومات. ومن المعروف أنّ الشركات الكبيرة التي تخصّص ميزانيات ضخمة للإعلان عادةً ما تنجز أعمالها مع الحكومات أو بالتعاون مع الدولة. وحين تشعر شركة ضخمة

تعمل في العربية السعودية أو مصر بتوترٍ بين هاتين الحكومتين والجزيرة، فإنّ من غير المحتمل أن تنفّر حكومتيها الراعيتين، بما تقدّمه من دخل للمحطة القطرية. ولهذه الأسباب، فإنّ الجزيرة لم تكن قادرة على جني ثمار شعبيتها على النحو الذي يضمن استقلالها.

وبمقدور الحكومة القطرية أن تغلق الجزيرة بكلّ بساطة بين ليلة وضحاها. والسؤال هو ما الذي يمنعها؟ وكيف أمكن لقطر، هذا البلد الصغير الذي يجعله جيرانه الكبار يبدو أصغر أيضاً، أن تقاوم الضغط المتواصل من بلدان عربية أشدّ قوة؟ من الواضح أنّ القطريين قد استخدموا الجزيرة في تحويل المدّ الإعلامي الذي اندفع ضدّهم في أوائل تسعينيات القرن العشرين و أواسطها. فدولة قطر التي غالباً ما افتقرت علاقاتها مع جارتها الكبيرة العربية السعودية إلى الدفء، كثيراً ما كانت موضع نقد في وسائل الإعلام العربية التي تسيطر عليها السعودية. و حقيقة الأمر، أنّ العالم العربي في ثمانينيات القرن العشرين قد تميّز بصعود الاستثمارات السعودية في مجال القنوات الإعلامية النافذة، بما في ذلك صحف مهمّة تُوزَّع بكميات كبيرة في العالم العربي. ووسائل الإعلام هذه غالباً ما انتقدت القطريين، خاصة في أواسط تسعينيات القرن الماضي، حين باشرت قطر حواراً مع إسرائيل في فترات تدنّى فيها مستوى عملية السلام. وبدعم القطريين لمحطةٍ تلفزيونية تتميّز بالابتكار وقوة التأثير، فقد تدبّروا أمر السيطرة

على قناةٍ يخشاها السعوديون وسواهم كما تدبّروا أمر الحدّ من نفوذ وسائل الإعلام التي يدعمها السعوديون. وبهذا المعنى، فإنّ الجزيرة هي مصدر قوة للحكومة القطرية.

غير أنّ على المرء، في النهاية، أن يُعْمِل الفكر في مصدر ثقة القطريين بمقاومتهم مثل هذه الضغوط السياسية الهائلة التي تمارسها الدول العربية الأخرى. والجواب بسيط: استضافتها قواعد عسكرية أميركية. فالعلاقة الاستراتيجية التي بنتها قطر مع الولايات المتحدة، خاصةً في زمنٍ لم يتحمّل فيه السعوديون أمر السماح بإقامة قواعد أميركية في المملكة على الرغم من الحرب المحتملة مع العراق، وفّرت للقطريين نوعاً من الحماية التي تتيح لهم أن يصمدوا أمام النقد الوارد من أصدقاء آخرين للولايات المتحدة في المنطقة. والحقيقة، أنه على الرغم من انتقاد كثيرين في الولايات المتحدة لقناة الجزيرة بسبب ما يرونه تحيّزاً معادياً لأميركا، وفي بعض الأحيان بسبب ما يرون فيه تعاطفاً مع العراق، إلاّ أنّ حاكم قطر قرّر السماح بتوسيع القواعد الأميركية للتعويض عن القواعد في العربية السعودية.

وحين شنّت الولايات المتحدة هجماتها على أهداف عربية في العراق انطلاقاً من القواعد القطرية، واجهت الجزيرة معضلة. وتمثّلت ردّة فعلها في إلقاء الضوء على الدور الأميركي، وتحدّثت عن الولايات المتحدة على أنها "قوة الاحتلال"، في حين قلّلت من أهمية الدور القطريّ.

كلّ ذلك لنقول إنّ الحكومات لا تزال لاعباً أساسياً، حتى في عصر الثورة الإعلامية. إلاّ أنّ الظاهرة تفرض على الحكومات تحديات كبرى ولو من خلال تمكينها حكومات أخرى، بما فيها الحكومات الصغيرة المعادية، من الوصول إلى جمهور واسع. كما أنّ المحطات الإذاعية التي تبثّ من خارج الشرق الأوسط، خاصةً من أوروبا، وكذلك الاستخدام المتزايد للإنترنت قد قوّضت احتكار الحكومات للإعلام. فإذا ما تخلّت الجزيرة عن أسلوبها الصريح وكفّت عن الاستجابة لذائقة المستهلك، فإنّ الطلب القائم في السوق سوف تلبّيه محطة طموحة أخرى.

و لهذا السبب، فإنّ الحكومات العربية، التي لا تزال تتمتّع بقدرة كبيرة على احتواء المعارضة والخروج، هي اليوم أقلّ ثقة بكثير حيال ما يمكن أن تكون عليه عواقب الأزمات التي تلهب مشاعر الجمهور. فهذه الحكومات تسبح اليوم في مياه لم تعد حدودها واضحة ومرسومة.

## العولمة وتمكين الجمهور

في العاشر من أيلول عام 2001، ألقيتُ كلمةً في واشنطن، دي. سي، أمام المجلس الوطني تناولتُ فيها العلاقات الأميركية العربية، وعبّرت عن خشيتي الشديدة من أن تعني تلك الرسالة المانحة للقوة التي تنطوي عليها العمليات الانتحارية في بيئةٍ من الإذلال واليأس المقيمين أنّ هذه الطريقة المرعبة يمكن استخدامها

في الحال خارج النطاق العربي الإسرائيلي من قِبَل إرهابيين متوحشين يستغلون تلك البيئة. ومن المؤكّد أنّه لم تكن لديّ آنئذ أية فكرة عن مدى القرب الذي كان يحلّق فيه مثل هذا التهديد.

وليس التأثير الذي يمارسه على وسائل الإعلام ذلك الدفق من المعلومات التي لا تعرف حدوداً سوى واحد من التغيّرات التي حدّت من ثقة الأنظمة بقدرتها المعتادة على مقاومة ضروب الاستياء لدى الجمهور. فكما تعلّمت الأنظمة من التهديدات السابقة أن تحسّن قدرتها على مواجهة التهديد التالي، كذلك تعلّم الأفراد المعارضون والجماعات المعارضة. ولقد تمثّل واحد من أوجه الثورة الإعلامية في أنّ النفاذ إلى التكنولوجيا والتنسيق بين الأفراد والجماعات المتباعدة جغرافياً أصبحا أسهل بكثير. وهذا ما عبّر عنه توماس فريدمان الصحفي في "النيويورك تايمز" بقوله:

> التوازن الثالث الذي ينبغي الانتباه إليه في نظام العولمة - وهو في الحقيقة أحدث توازناتها - هو التوازن بين الأفراد والدول الأمم. فالعولمة بتحطيمها كثيراً من الجدران التي كانت تحدّ من حركة البشر ومداهم، وبما مدّته في الوقت ذاته من شبكات تربط العالم معاً، تمنح الأفراد قدرةَ تأثيرٍ على كلٍّ من الأسواق والدول الأمم لم تعرفها أيّة حقبة أخرى من حقب التاريخ. هكذا لم يَعُدْ لدينا اليوم قوة عظمى وحسب... بل أفراد مُنِحوا قَدْراً عظيماً من القوة. وبعض هؤلاء الأفراد غاضبون تماماً، وبعضهم رائعون تماماً، إلاّ

أنهم جميعاً قادرون الآن على أن يصعدوا إلى المنصّة العالمية مباشرةً دون التوسّط التقليدي من قبل الحكومات، أو الشركات، أو أية مؤسسات عامّة أو خاصة أخرى[21].

فمع أنّ الأنظمة لم تفقد مركزيتها بأيّ حال من الأحوال، وعلى الرغم من أنّ معظمها يمكن أن يجد طرقاً جديدة للتعاطي مع التحديات التي فرضتها العولمة، فإنه ليس ثمة شكّ في أنّها تواجه الآن تحديات جديدة بذرت لديها الشكوك في فعالية أدوات السياسة القديمة. فقد باتت أقلّ ثقة بقدراتها وهي تقوّم طبيعة التهديدات التي تواجهها. وبعض هذه الأنظمة هي أشدّ هشاشة من بعضها الآخر. وفي الشرق الأوسط، تواجه الأنظمة عموماً معضلة تتمثّل في أنّ احتواء تحديات العولمة يفرض عليها الانفتاح في نظامها السياسي والاقتصادي؛ أمّا مقاومة الضغط العام المتزايد على المدى القصير فتفرض عليها الميل إلى استخدام إجراءات قمعية تغلق النظام مزيداً من الانغلاق. وفي الحالين، فإنّ المخاطر تبقى كبيرة.

ومن الواضح أيضاً أنّ الجماهير ترى في الفرص الجديدة مصادر جديدة للإلهام ليست مرتبطة بالحكومات والدول. والجمهور العربي المحبط كان، تاريخياً، قد علّق آماله بالتغيير على حكومةٍ خارجيةٍ أو فاعل خارجيٍّ ما. ففي العام 1990، عمد أولئك الذين

---

21. توماس ل.فريدمان، *سيارة اللكزس وشجرة الزيتون* (نيويورك: Farrar, Straus, and Giroux, 1999)، ص 12. انظر الطبعة العربية من مكتبة العبيكان.

أحبطتهم مرّةً أخرى أفعال إسرائيل وإحساسهم بالضعف بعد نهاية الحرب الباردة إلى تعليق آمالهم على تطلّعات زعماء أقوياء مثل صدام حسين. فعلى الرغم من أنّ كثيرين في المنطقة ينفرون منه بسبب وحشيته وحربه مع إيران، إلاّ أنّ التطلّع إلى دولة عربية قوية يمكنها أن تقف في وجه القوى الأجنبية كان تطلّعاً فيه إغراء وفتنة. وحين خسر صدام حرب الخليج، تلاشت آمال أولئك الذين راهنوا عليه. وفي الستينيات من القرن العشرين، عمد أولئك الذين عارضوا "الإمبريالية الغربية" أو سعوا إلى "تحرير فلسطين"، أو حتى إلى تغيير حكوماتهم، إلى تعليق آمالهم على زعماء محليين مثل الرئيس المصري جمال عبد الناصر. وحين أخفق في تحقيق نصر عسكري في حرب العام 1967، بل واحتلّت إسرائيل قسماً من أرضه، خيّم على المنطقة كلها إحساس ثقيل بالاستقالة وفقدان الأمل. وقد استثمرت الجماعات الفدائية الفلسطينية هذا الإحساس بعد فترة قصيرة في محاولةٍ لاستجرار الدعم من خارج الدول، ذلك أنّ معظم أبناء المنطقة كانوا قد فقدوا الأمل بإمكانية أن تقدّم الحكومات مثل هذا الدعم. وبغية إثارة الأمل، فقد حوّلت هذه الجماعات نصراً تكتيكياً إلى مزية استراتيجية بلغت حدّاً أسطورياً.

تمثّل هذا النصر التكتيكي بمعركة الكرامة في الأردن في آذار من العام 1968. ففي أعقاب الهزيمة العربية عام 1967، والتي أسفرت عن سيطرة إسرائيل على بقية فلسطين وعن موجة

جديدة من اللاجئين، غدت معركة الكرامة في الحال أسطورة الحركة الفلسطينية. وعلى الرغم من إمكانية نقاش الكثير من التفاصيل، فقد اشتملت المعركة على 1500 جندي إسرائيلي شنّوا هجوماً على قواعد الفدائيين الفلسطينيين في بلدة الكرامة، حيث كان يتمركز حوالي 300 من المقاتلين الفلسطينيين. وقد واجه الفلسطينيون القوات الإسرائيلية في معركة دامية أسفرت عن قتل ثمانية وعشرين إسرائيلياً وجرح تسعين.غير أنَّ الأخبار سرعان ما انتشرت عن البطولات الفلسطينية مع زيادة كبيرة في الخسائر الإسرائيلية، ومقارنةٍ بين نجاح منظمة التحرير الفلسطينية والفشل الجماعي الذي مُنِيَتْ به الدول العربية في حرب العام 1967. وهكذا غدت الكرامة استعارةً لاعتماد الفلسطينيين على ذاتهم ومصدراً للإلهام في المنطقة. وخلال أربع وعشرين ساعة تقدّم 5000 من المتطوعين للالتحاق بقوات فتح.

وعلى الرغم من ارتباط هذا الشكل الجديد من الإلهام بفاعلين من خارج الدولة، إلا أنَّ الجماعات ذاتها كانت مصدر الإلهام؛ وقد تركّز الأمل في المنطقة على دعم هذه الجماعات، وليس على محاكاة فعلها. واليوم، قلّة هي التي تعتقد أنَّ أنظمة المنطقة وزعمائها يمكن أن تقدّم هذا الدعم. فمع تناقل وسائل الإعلام صور الضحايا الفلسطينية المتزايدة ومع بقاء توقّعاتهم الاقتصادية والسياسية تلك التوقّعات المحدودة، فإنَّ احتقار البشر للحكومات قد تنامى، وإلهامهم الجديد على طريق التغيير العنيف

هو شكل من قوة الأفراد والجماعات من خارج الدولة، وأبطالهم الجدد هم المقاتلون اللبنانيون وفلسطينيو الانتفاضة. وعلى الرغم من رعب العمليات الانتحارية، إلاّ أنها تمنح شعوراً بالقوة للكثيرين بوصفها طريقة تتغلّب على مصاعب كثيرة وتدفع إلى إعادة تعريف توزّع القوة.

بل الأهمّ من ذلك، أنَّ هذه الطرائق تمكن محاكاتها بسهولة بسبب محدودية التنظيم والموارد اللازمة للقيام بها. فنظراً للسهولة النسبية في الحصول على الأسلحة والمعلومات المتعلّقة باستخدامها، ونظراً للتحسن الكبير في إمكانيات التنسيق عبر الفضاء والحدود الجغرافية، بات هذا التهديد واقعياً بالفعل. وليس من الصعب أن نتخيّل أولئك الأفراد وتلك الجماعات الطموحة القاسية وهي تزداد قدرةً على تجنيد الأعضاء من بين من دبّ فيهم اليأس والقنوط لكي تتحدى بهم الدول.

ففي الطور التالي، ربما تستهدف ظاهرة العمليات الانتحارية مؤسسات الدولة العربية فضلاً عن أعداد متزايدة من الأهداف الأجنبية. ومن المحتمل أن يزداد فتك مثل هذه الهجمات مع استخدام الدول مزيداً من الموارد للحيلولة دونها. والأرجح أن تكسب معظم الدول في النهاية، إذْ ثبت أنّها أشد مرونة إزاء التغيير. إلا أنَّ أنظمةً قليلة هي التي ترغب في ركوب مثل هذه المخاطرة. وإذا ما أفلحت في التغلّب على هذا التحدي المتعاظم، فسوف يكون ذلك من خلال الإجراءات القمعية، خاصةً على المدى القصير.

وعلى الرغم من التحديات الداخلية المتفاقمة التي تواجه استقرار الأنظمة العربية، فإنَّ هذه الأخيرة لا تزال تمسك بقوة كبيرة في الداخل قياساً بالقوة التي تمسك بها على الصعيد الدولي. وعلى الرغم من رغبة شعوبها في أن تتخذ موقفاً أشدّ تحدياً تجاه الولايات المتحدة، أو موقفاً أشد مواجهةً تجاه إسرائيل، إلا أنها ما تزال تحوز قدرة على مقاومة شعوبها أكبر من قدرتها على استيعاب رغبات هذه الشعوب. فهي، على الصعيد العسكري، لم تعد تملك تلك الخيارات المهمة بالعلاقة مع إسرائيل. ولقد تمثّلت إحدى النتائج التي أسفرت عنها اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل في أنّه لم يعد للدول العربية تلك القدرة العسكرية الجدّية على خوض حرب تقليدية مع إسرائيل. وعلاوة على ذلك، فإنَّ كثيراً من هذه الدول لها مصلحة كبيرة في المحافظة على علاقات استراتيجية مع الولايات المتحدة. فمصر، على سبيل المثال، تتلقى بليونين من الدولارات في كلّ عام على شكل معونة من الولايات المتحدة، ولا يسبقها في ذلك سوى إسرائيل التي تتلقى ثلاثة بلايين. كما أن مصدر إمداد جيشها هو جيش الولايات المتحدة، حيث تربط بين الجيشين علاقة وثيقة إلى أبعد الحدود. أمّا الأردن، تلك الدولة الهشّة بقدراتها العسكرية الضعيفة، فتحتاج إلى دعم واشنطن المتواصل.

بيد أنَّ الضغط المتنامي ترك بعض الأثر على السياسات الخارجية لهذه الدول، وأدّى بمصر إلى الحدّ من صلاتها مع

إســرائيل ودفــع بــالأردن إلى الــتفكير بالفعــل ذاتــه إزاء الأزمــة الفلسـطينية الإسـرائيلية في ربيـع العـام 2000. فمـع كـلّ تصـعيد جديد في الصراع، يدفع الضغط الشعبي باتجاه ردود فعل جديدة. وهذا التوتر المتزايد بين السياسات الداخلية والسياسات الخارجية يضطر الحكومات إلى إعادةِ تقويمٍ مستمرة لخياراتها.

إنَّ حرباً تبادر إليها الدول العربية هـي أمر بعيد الاحتمال، ذلك أنَّ ما يمكن أن تخسره الأنظمة العربية من جرّاء ذلك يفوق ما يمكــن أن تكســبه. غــير أنَّ هنالــك غيابــاً للتــوازن في سياســات المنطقـة مـع مطلـع القـرن الواحـد والعشـرين يمكـن أن يفضـي إلى عواقب غير متوقّعة، حتى لو لم تكن تلك العواقب حرباً تقليدية بين العـرب وإسـرائيل: فمـن جهـة أولى، يحتـاج كـثير مـن الأنظمـة العربية إلى علاقات قوية مع الولايات المتحدة ولا ترغب هذه الدول في مواجهة مع إسرائيل؛ ومن جهة أخرى، يفاقم هـذا الوضع غضب جمهـور عربـي يـزداد قلقـاً و اضـطراباً. ومـن غـير الممكـن لتقـويم النتـائج الـتي يمكـن أن تترتّـب علـى هـذا الوضـع أن يقتصـر علـى حسـابات محضـة تتعلّق بتوزّع القـوة العسـكرية بل ينبغـي أن يطـول درجـة التحـريض لـدى الشـعوب والحكومـات. ففـي العـام 1973، أخفق المجتمع الـدولي برمّته، بمـا فيـه إسـرائيل والولايـات المتحـدة، في توقّـع الحـرب الـتي شـنتّها سـوريا ومصـر لاسـتعادة أراضـيهما المحتلة، وذلك لسـبب بسـيط هـو أنـه بـدا مـن غير العقلانـي البتّـة أن نتوقّـع مـن دولـتين شـنّ حـربٍ تعلمـان أنَّ فرصـتهما في كسـبها هـي

فرصة ضعيفة. ولقد أوضح وزير الخارجية الأميركي السابق هنري كسينجر أنّه كان عليه أن يعدّل نظرته إلى سياسات الشرق الأوسط بعد تلك الحرب. وكتب بقول: "إنّ تعريفنا للعقلانية لم يأخذ على محمل الجدّ فكرة شنّ حرب لا يمكن كسبها بغية استعادة المرء احترامه لذاته[22]".

ومع مطلع القرن الواحد والعشرين، ثمّة إحساس بالإذلال وعدم احترام الذات ورغبة يائسة في استعادة الكرامة يعمّان الشرق الأوسط. أمّا عواقب مثل ذلك فلا يمكن التنبؤ بها، خاصةً في مياه عصر العولمة التي لا تعرف حدوداً مرسومة. ويتعلّق بعض هذا اليأس بالأنظمة السياسية والاقتصادية التي لم تخدم شعوبها كما ينبغي. فالشعوب العربية هي شعوب فتيّة إلى حدٍّ بعيد قياساً بالمعدّل العالمي. ومعدّلات البطالة العربية تجاوزت 20٪ في العام 2000 في دول عديدة، وكان أعلاها في المناطق الفلسطينية المنهكة، حيث بلغت 40٪ في ذلك العام ولا تزال في ازدياد. ولقد عبّر تقرير عن التنمية البشرية في الدول العربية أصدره برنامج التنمية التابع للأمم المتحدة عن انتقادات حادة للأوضاع السياسية والاقتصادية في المنطقة. فعلى الرغم من التقدم الذي حققته المنطقة في مجالات عديدة منذ العام 1970، بما في ذلك الارتفاع الملحوظ في معدّل الحياة المتوقّع ومضاعفة معدّل التعلّيم (مضاعفته أربع مرات

---

22 ـ هنري كيسنجر، *سنوات الانقلاب* (بوسطن: Little, Brown, 1982)، ص 465.

بالنسبة للنساء)، فإنَّ أكثر من نصف النساء العربيات لا يزلن أميّات. والأنكى من ذلك، هو ما ختم به التقرير من أنَّ المنطقة (من بين سبع مناطق عالمية: أميركا الشمالية، أوقيانوسيا، أوروبا، أميركا اللاتينية والكاريبي، جنوب وشرق آسيا، أفريقيا تحت الصحراء، والبلدان العربية) تتميّز بأدنى "درجات الحرية"، حيث اشتمل ذلك على مجال واسع من الحقوق السياسية والمدنية والحريات المعيشة في الواقع لا في الوثائق والسياسات المعلنة. أمّا الناتج المحلي الإجمالي للدول الاثنتين والعشرين الأعضاء في الجامعة العربية مجتمعة فلم يتعدَّ 531.2 بليون من الدولارات في العام 1999؛ أي أقلّ من الناتج المحلي لبلد أوروبي واحد مثل إسبانيا (595.5 بليون).

مصادر غضب الجمهور السياسية والاقتصادية هذه هي مصادر واقعية، وهي تتفاقم من جرّاء الصراع العربي الإسرائيلي الذي يبقى المصدر الأساسي لسيكولوجيا الإذلال الجمعيّة في العالم العربي. أما تفسير أسباب ذلك فهو ما يرمي إليه الفصل التالي.

# 4

## دور الصراع العربي الإسرائيلي

**وأمّا أميركا فأقول لها ولشعبها: أقسم بالله العظيم الذي رفع السماء بلا عمد، لن تحلم أميركا، ولا من يعيش في أميركا بالأمن قبل أن نعيشه واقعاً في فلسطين، وقبل أن تخرج جميع الجيوش الكافرة من أرض محمد صلى الله عليه وسلم.**

أسامة بن لادن، 7 تشرين الأول 2001

مع بداية الهجمات الأميركية على القاعدة ومضيفيها، نظام طالبان في أفغانستان، ختم أسامة بن لادن خطاباً رمى من ورائه إلى حشد الدعم العربي والإسلامي من خلال الإيحاء بأنّ الباعث على إرهابه هو الألم في فلسطين. غير أنَّ ما دافعت عنه القاعدة تاريخياً، فضلاً عن سجّل بن لادن نفسه، يوضحان أنَّ فلسطين لم تكن أولوية من أولويات منظمته. بل إنّ نظرة القاعدة وكثير من الإسلاميين في أرجاء العالم إلى منظمة التحرير الوطنية الفلسطينية،

وإلى الحركة الوطنية الفلسطينية، هي نظرة ازدراء واحتقار، ذلك أنّهم يسعون إلى عالم إسلامي لا تحدّه الحدود، وليس إلى عالم علماني منقسم. وتبعاً لبعض من اطّلعوا على آليات عمل القاعدة الداخلية وتعاونوا مع المحققين الأميركيين منذ خريف العام 2001، فإنّ القاعدة تنظر حتى إلى حركة حماس الإسلامية الفلسطينية نظرة شكّ وارتياب بوصفها جماعة وطنية لا تركّز إلا على فلسطين، ولم يسبق لها أن أرسلت مقاتلين دفاعاً عن القضايا الإسلامية الأخرى في أماكن مثل الشيشان، أو البوسنة، أو أفغانستان. والسؤال المطروح: لماذا أثار بن لادن القضية الفلسطينية في ساعة حاجته اليائسة إلى الدعم؟ والجواب بسيط: ما من قضية أخرى تلقى تجاوباً لدى الجمهور في العالم العربي، وفي كثير من بقاع العالم الإسلامي، بالقدر الذي تلقاه فلسطين. وما من قضية أخرى تسهم في تشكيل تصوّرات المنطقة عن أميركا بالعمق الذي تسهم فيه قضية فلسطين.

ومنذ إقامة دولة إسرائيل، غالباً ما لجأت الحكومات العربية إلى استخدام القضية الفلسطينية لغاياتها السياسية الخاصة، ومنها إلقاء قناع على المشاكل الداخلية في بعض الأحيان. وحين غزا العراق الكويت لأسباب كان من الواضح أن لا علاقة لها بفلسطين أو إسرائيل، ركّز قادته بلاغتهم على هاتين القضيتين بالدرجة الأولى، وصوّروا أنفسهم على أنّهم حُماة القضية الفلسطينية الذائدون عنها. وحين بدأت حرب الخليج في العام

1991، سارع العراق إلى إطلاق الصواريخ على إسرائيل في محاولة لتحويل الحرب إلى صراع عربي إسرائيلي. وحين تزايد قلق صدام حسين حيال الخطط الحربية الأميركية الجديدة للإطاحة بحكومته في آب 2002، ألقى خطاباً لتهيئة الشعب العراقي وسواه في العالم العربي حيّا فيه "العرب، وفي مقدمتهم شعب فلسطين البطل، و... كلّ مؤمن غيور مجاهد لاقى ربّه بقلب سليم[23]". والسؤال الذي ينبغي طرحه هو ما دامت العلاقة واهيةً في أغلب الأحيان بين بواعث كثير من الأنظمة العربية وفلسطين، فلماذا يلهجون باسمها إلى هذا الحدّ؟

حين جاءت إدارة بوش في أوائل العام 2001، كانت آمال السلام الفلسطيني الإسرائيلي باهتةً، وكان ذلك واحداً من الأسباب التي دفعت هذه الإدارة إلى الإحجام عن وضع هذه القضية في أولويات جدول أعمالها. كما افترض المسؤولون الأميركيون أنّ العنف المتواصل، على الرغم من المأساة التي ينطوي عليها، من غير المحتمل أن يؤثّر جدّياً على المصالح الأميركية الحيوية، خاصةً في منطقة الخليج. ورأوا أنّ أنظمةً عربيةً مثل العربية السعودية تبيع القضية الفلسطينية كلاماً لا يتبعه الفعل، وأنّ هذه الأنظمة لا

---

[23] ـ صدّام حسين، خطاب في 2002/8/8 بمناسبة الذكرى الرابعة عشرة للحرب العراقية الإيرانية 1980 ـ 1988. يمكن العودة إلى نصّ هذا الخطاب باللغة الإنكليزية على موقع BBC Radio4:
http://www.bbc.co.uk/radio4/today/reports/international/saddam_speech.shtml

يمكن أن تترك لهذه المسألة أن تؤثّر على سياساتها أو تقوّض علاقاتها مع الولايات المتحدة.

غير أنّ الإدارة الأميركية واجهت تحدّياً مباغتاً لهذه النظرة في ربيع العام 2001، قبل أشهر من رعب 9/11. فقد رفض وليّ العهد السعودي الأمير عبد الله، الذي يدير البلاد عمليّاً، دعوةَ بوش إلى زيارة البيت الأبيض لامتعاضه من السياسة الخارجية الأميركية تجاه فلسطين. وتبعاً لكثيرٍ من الروايات، فإنَّ هذا التصرف حيَّر الرئيس بوش ودفعه إلى إعادة تقويم سياسة إدارته كما لم يفعل أيّ حدث آخر في الشرق الأوسط.

وبصرف النظر عن الدوافع الحقيقية لدى أنظمة المنطقة، التي تدفعها حسابات البقاء في المقام الأول، شأن الأنظمة في أيّ مكان آخر، تبقى الحقيقة الأكيدة أنَّ معظم اللجوء إلى مسألة فلسطين ناجمٌ عن إدراك هذه الأنظمة أنها القضية التي تترك أعمق الأثر لدى شعوبها، خاصّة في حالات الأزمة، حيث يهرع الزعماء العرب في كثير من البلدان إلى التلفّع بالأعلام الفلسطينية.

## الأدلّة

لقد أدركت الحكومة السعودية وسواها من الحكومات العربية على نحوٍ مطّردٍ عمقَ الغضب الشعبي في بلدانهم حيال القضية الفلسطينية. وفي استطلاعات للرأي قُمت بها في آذار من

العام 2001 في خمس دول عربية - هي العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والكويت، ولبنان، ومصر - كانت المواقف الشعبية من هذه المسألة واضحة أشدّ الوضوح. ففي البلدان الأربعة الأولى، أشار 60٪ من المُسْتَجْوَبين إلى الصراع الفلسطيني على أنّه "القضية الواحدة الأشدّ أهمية" بالنسبة لهم شخصياً، في حين أشارت نسبة إضافية بلغت 20٪ إلى أنّ هذه القضية هي بين القضايا الثلاث الأشدّ أهمية. وفي مصر، أشار 79٪ إلى أنّها "القضية الواحدة الأشدّ أهمية" وكانت النتائج مماثلة في استطلاع أجرته مؤسسة زغبي إنترناشيونال[24] في ربيع العام 2002 وطاول عشرة بلدان، من بينها خمسة بلدان عربية وثلاثة بلدان إسلامية وفنزويلا وفرنسا. ففي كلّ البلدان العربية المُسْتَطْلَعَة، قال ما يُقارب ثلثي المستجوبين إنّ القضية الفلسطينية هي القضية "الأشدّ أهمية" أو "المهمّة جداً" التي تواجه العالم العربي اليوم. ووافقت النسبة نفسها تقريباً في دولتين مسلمتين غير عربيتين، هما الباكستان وأندونيسيا، على القول ذاته. ومع أنّ هذه الاستطلاعات لا تعني أنّ فلسطين أهمّ من العمل والطعام، إلاّ أنّها تشير بوضوح إلى عمق الشعور تجاه هذه المسألة في هذه البلدان.

---

24 - زغبي إنترناشيونال، استطلاع بعنوان "انطباعات عشرة بلدان عن أميركا"، لقاءات شخصية في مصر وفرنسا وأندونيسيا وإيران والكويت ولبنان والباكستان والعربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وفنزويلا بين 4 آذار و3 نيسان 2003، وصدر في 11 نيسان 2003.

وبخلاف التصوّر الذي يرى أنّ مثل هذه المواقف مدفوعة بظاهرة الجزيرة وسواها من الوسائل الإعلامية الجديدة، لم يكشف الاستطلاع عن أيّة أدلّة تدعم مثل هذه النظرية. وحقيقة الأمر، أنّه لم يكن هنالك أيّ فارق واضح في عمق المشاعر تجاه فلسطين بين أولئك الذين يشاهدون الجزيرة وأولئك الذي لا يشاهدونها في ثلاثة من البلدان المدروسة، كما جاءت النتائج في مصر والعربية السعودية معاكسةً للرأي الشائع: ففي هذين البلدين، كان الذين يشاهدون الجزيرة أقلّ حماساً بعض الشيء تجاه فلسطين قياساً بمن لا يشاهدونها.

ولا يقتصر الأمر على أنّ الجمهور العربي يضع قضية فلسطين في أعلى سلّم أولوياته، بل يتعدّاه إلى أنّ هذه القضية هي التي تشكّل على نحوٍ واضحٍ مواقفه من الولايات المتحدة. ففي استطلاع أجريته في شباط من العام 2002 بين النخب السعودية ـ التي تحدّدت بمن يعملون في وسائل الإعلام، والأكاديميين، وأعضاء غرفة التجارة ـ قال 43٪ إنّ الإحباط الذي يشعرون به تجاه الولايات المتحدة سوف يزول كليّاً، وقال 23٪ إنه سيقلّ كثيراً، إذا ما توسّطت أميركا سلاماً عادلاً ودائماً في الصراع العربي الإسرائيلي. ومما دَعَّم هذه النتائج ما أسفر عنه الاستطلاع الذي أجرته زغبي إنترناشيونال في نيسان عام 2002، وقالت فيه الأكثرية الساحقة في جميع الدول العربية و الإسلامية، ما عدا إيران، إنّ نظرتها إلى الولايات المتحدة ستكون أكثر رضاً إذا ما "مارست ضغطاً يضمن قيام دولة فلسطينية".

وتبيّن عمليات استطلاع أخرى، من بينها استطلاعات أجرتها الغالوب، تلك الأهمية التي تحوزها هذه القضية بين شعوب المنطقة، ما يثبت الرأي الذي توصّل إليه كثير من المحللين والباحثين والصحفيين منذ وقت طويل على أساس لقاءات وأحاديث مع شعوب المنطقة، إلا أنّ ذلك كلّه لا يوضح ما الذي يجعل لقضية فلسطين مثل هذه الأهمية بالنسبة للعرب والمسلمين، الأمر الذي يبقى بحاجةٍ إلى تفسير.

## من أين تأتي أهمية القضية الفلسطينية؟

ثمة أسباب تدعو إلى الشكّ في حجم العناية الفعلية التي يوليها العرب للقضية الفلسطينية، وذلك نظراً لسلوك كثير من الأنظمة العربية في الماضي والمواقف السلبية الواضحة التي أبدتها تجاه الفلسطينيين أقسام من الجمهور العربي في بلدان مثل لبنان والكويت والأردن. فلقد عانى اللاجئون الفلسطينيون في معظم البلدان التي لجؤوا إليها، وخاصةً لبنان، ولم يُمْنَحوا المواطنة إلاّ في الأردن. وبعد تحرير الكويت في العام 1991، طردت حكومة هذا البلد معظم الفلسطينيين المتواجدين على أراضيها لأنّ القيادة الفلسطينية كانت قد تعاطفت مع العراق. كما أدّت النتيجة التي أسفرت عنها حرب الخليج عام 1991 إلى تدهور العلاقات بين معظم البلدان العربية الخليجية ومنظمة التحرير الفلسطينية. وحقيقة الأمر، أنّ حرب الخليج بدت للكثيرين على أنّها قد قلّلت

إلى حدٍّ بعيد، وبصورةٍ قد تكون مُبْرَمَةً، من أهمية القضية الفلسطينية في السياسة العربية.

بيد أنّ هذا الاستنتاج ينطوي على نوع من إساءة قراءة التاريخ. فالقضية الفلسطينية لا تدور حول حبّ عرفات أو كرهه، ولا حول الإيمان بالحركة الوطنية الفلسطينية بحدّ ذاتها، أو التعلّق الشديد بفلسطينيين أفراد. إنّها قضية هوية. ودورها في الوعي العربي الجمعيّ خلال الخمسين سنة الماضية كان شبيهاً بالدور الذي لعبته دولة إسرائيل في الهوية اليهودية المعاصرة وإن لم يكن مطابقاً له: حيث يمكن لليهودي أن يكره قادة إسرائيل و يلقي عليهم بلائمة بعض المشاكل التي وقعت فيها إسرائيل، بل يمكنه أن يكره الثقافة الإسرائيلية ذاتها، أمّا حين تُهدّد إسرائيل ويكون بقاؤها موضع رهان، فلا يستطيع معظم اليهود أن يتمالكوا أنفسهم عن إبداء التعاطف.

ولقد ساهمت إسرائيل وفلسطين تلك المساهمة الواسعة في تحديد الوعي السياسي المعاصر في المنطقة. فقيام إسرائيل في العام 1948 جاء بعكس تطلعات المنطقة التي كانت تبلّ من الحقبة الاستعمارية. والندبة التي خلّفتها حرب العام 1948 في النفس الجمعيّة تفاقمت بمأساة الفلسطينيين الإنسانية، حيث غدا معظمهم لاجئين بلا وطن. هكذا بات الفلسطينيون جرحاً فاغراً، وتَذْكِرَةً بحجمِ ما تكشّفَ للعيان: دولة صغيرة اعتقد معظم الناس أنها زائلة وعابرة هزمت الجيوش العربية التي رفضتها مجتمعةً. ولم

يمضِ عقد، حتى انضمّت إسرائيل إلى خصميّ العرب الاستعماريين، بريطانيا وفرنسا، في هجوم على مصر يرمي إلى إسقاط زعيمها القومي العربي الشعبي، جمال عبد الناصر. وبعد عقد آخر، مع تجديد عبد الناصر للأمل ووعده باستعادة المجد والكرامة العربيين وتبنّيه قضية فلسطين بوصفها القضية المركزية لحركته، تحطّم الحلم مع الهزيمة المنكرة التي ألحقتها إسرائيل بالعرب في حرب العام 1967. تلك الحرب التي تركت عواقبها النفسية لدى أجيال من العرب كما كانت مأساةً فعليةً بالنسبة للكثيرين، خاصةً الفلسطينيين، الذين غدا المزيد منهم لاجئين مرّة أخرى. فعلاوة على آلاف الإصابات التي تكبّدتها مصر وسوريا والأردن، وما لحق بها من إنهاك اقتصاداتها، احتلّت إسرائيل قطعة كبيرة من أرض كلٍّ من هذه الدول، ووقع مئات آلاف الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزّة تحت الاحتلال. وبعد خمسة وثلاثين عاماً، لا يزال هؤلاء بعيدين عن الاستقلال، ندبة مفتوحة تذكّر بفترةٍ مؤلمةٍ من فترات التاريخ العربي.

ومع أنّ أداء مصر وسوريا كان أفضل في الحرب التي شنّتاها على إسرائيل في العام 1973، إلاّ أنّ نتيجة تلك الحرب جاءت في معظمها لصالح مصر، وإسرائيل، وسوريا إلى حدٍّ أقلّ، ولم تأتِ لصالح الفلسطينيين. فبالنسبة لهم، تمثّل الإنجاز الأساسي لما بعد حرب 1973 باعتراف الدول العربية بأنّ للفلسطينيين الحقّ في تمثيل أنفسهم. فقد اعترف مؤتمر القمة الذي عُقِد في الرباط

المغربية عام 1974 و لأول مرّة بأنّ منظمة التحرير الفلسطينية هي "الممثّل الشرعي الوحيد" للشعب الفلسطيني. أمّا قبل ذلك، فكان عبد الناصر قد اختار على مدى سنوات أن يتكلّم باسم الفلسطينيين، ناظراً إليهم على أنّهم جزء من الأمة العربية التي كان يرى نفسه قائدها، كما ادّعى الملك حسين، ملك الأردن، التي يسكنها كثير من الفلسطينيين، أنّ له حقّ الكلام باسمهم. أمّا هذه النقلة في قمّة العام 1974 فكانت اعترافاً جوهرياً بحركةٍ وطنيةٍ فلسطينيةٍ مستقلة في منطقةٍ عربيةٍ مكوّنةٍ من دول مختلفة تعمل كلٌّ منها لخدمة ذاتها ومصالحها.

ولقد تمثّل الأثر الأهمّ لحرب العام 1973 بتمكينها مصر من إقامة سلامها مع إسرائيل في العام 1978 دون أن يكون هذا السلام مشروطاً بصورةٍ مسبقة ومباشرة باستقرارٍ شاملٍ في المنطقة أو بانسحاب إسرائيلي من الأراضي العربية الأخرى التي احتُلّت في العام 1967. وبصرف النظر عن غايات مصر، وعن القرارات الخاطئة التي ارتُكِبَتْ في أرجاء المنطقة، فقد كانت النتيجة أنّ كفّةَ الشعوب العربية الأخرى، خاصة السوريين و الفلسطينيين، قد خَلَتْ من ثقل مصر النوعي في المواجهة مع إسرائيل. ومن غير قوة مصر العسكرية، لم يعد لدى أيّة مجموعة من جيران إسرائيل أيّة قدرة بارزة على ردع إسرائيل أو الضغط عليها. بل إنّ الاتفاقية المصرية الإسرائيلية لم تكن قد طُبِّقَت حين غزت إسرائيل لبنان لطرد منظمة التحرير الفلسطينية والمساعدة على قيام حكومة

صديقة في جوارها القريب. وحين حاصرت إسرائيل بيروت، كان عجز الدول العربية عن الردّ دليلاً مباشراً على تدهور قوة العرب في ظلّ السلام المصري الإسرائيلي.

ومع إجبار منظمة التحرير الفلسطينية على نقل مراكز قيادتها بعيداً عن حدود إسرائيل إلى تونس في شمال أفريقيا، تميّزت أواسط ثمانينيات القرن العشرين بتهديد ملحّ جديد للدول العربية، خاصةً دول الخليج المنتجة للنفط. فالحرب العراقية الإيرانية، التي اندلعت في العام 1980، بدأت تميل لمصلحة إيران، ما أثار خشية كثير من الدول العربية الصغيرة، بما فيها الكويت. كما أنّ لبعض الدول، مثل الإمارات العربية المتحدة، نزاعات على أراضٍ مع إيران، وخشي الجميع من أن تتدخّل حكومة إيران الثورية في شؤونها الداخلية. أمّا القضية الفلسطينية، والصراع العربي الإسرائيلي عموماً، فلم يعودا في مقدمة أولويات العرب. وفي هذه البيئة، كان أن أمسك الفلسطينيون زمام أمورهم بأيديهم، بعد أن أحبطهم عجز الدول العربية عن مساعدتهم في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، فأطلقوا انتفاضتهم الكبرى الأولى في العام 1987.

وما إن انتهت الحرب العراقية الإيرانية في العام 1988، حتى عاد التركيز على فلسطين، تغذّيه أخبار الانتفاضة. فالتقارير عن إصابات المدنيين الفلسطينيين؛ والمواجهات حول قضية القدس بما لها من أهمية؛ وصعود حكومة شامير في إسرائيل، بتصميمها على

الاحتفاظ بالضفة الغربية كجزء من إسرائيل؛ والخوف من أن تعمل الهجرة اليهودية الكثيفة إلى إسرائيل على مساعدة شامير في تنفيذ استراتيجيته، كلّ ذلك أدّى إلى زيادة الاهتمام في العالم العربي. ولقد سعى الرئيس العراقي إلى استغلال المشاعر العامة لمصلحته بعقدِ مؤتمرٍ للقمة العربية في بغداد في نهاية أيار من العام 1990، قبل شهرين تماماً من غزو الكويت.

ومع أنّ الولايات المتحدة والحكومات العربية كانت قادرة على فصل مصالحها المباشرة في الخليج عن المسألة العربية الإسرائيلية والحدّ من تأثير هذه القضية على الحملة الرامية إلى إخراج العراق من الكويت، إلاّ أنّ هذه القضية كانت عاملاً له أثره السياسي، سواء قبل الحرب أم خلالها أم بعدها، فقبل الحرب، حدّت هذه القضية من قدرة الحكومات العربية على الوقوف في وجه صدام حسين. وخلال الأزمة، جرى الإسراع جزئياً في توقيت الحرب لأنّ مجزرة القدس في خريف العام 1990 كادت أن تقوض التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة. أمّا بعد الحرب، فقد سارعت الولايات المتحدة إلى تنفيذ الالتزامات التي أخذتها على عاتقها أثناء الحملة بأن تواصل العمل بقوة على حلّ الصراع العربي الإسرائيلي بعد انتهاء الحرب. وهكذا أطلقت إدارة بوش الأب عملية مدريد للسلام والتي وعدت بحلّ الصراع العربي الإسرائيلي بمعناه الواسع من خلال المفاوضات.

غير أنَّ اختراقاً سيكولوجياً حصل في العام 1993، حين توصلت إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية إلى اتفاقية سرية في أوسلو. ودعا الرئيس الأميركي بل كلينتون القادة الفلسطينيين والإسرائيليين إلى مراسم التوقيع في البيت الأبيض في 13 أيلول من العام1993. وقد نصّت الاتفاقية على تحقيق استقلال الفلسطينيين التدريجي في الضفة الغربية وقطاع غزّة، وإقامة سلطة فلسطينية مُنتخَبة، والتفاوض لحلّ كلّ القضايا الصعبة المتبقية: قضية اللاجئين الفلسطينيين، والحاجات الأمنية الإسرائيلية؛ والمستوطنات اليهودية التي بُنيت في الأراضي المحتلة؛ وتقاسم الموارد المحدودة، خاصةً المياه. وقد أمل المفاوضون أن تساعد المقاربة التدرّجية في بناء الثقة وتمكين جميع الأطراف من السير قُدُماً، حتى الوصول إلى الحلّ النهائي في آخر المطاف بعد خمس سنوات من بداية العملية.

وعلى الرغم من إدراك المحللين أنَّ في الاتفاقيات كثيراً من نقاط الضعف التي يمكن أن تقوّض العملية، إلاّ أن معظمهم كانوا يرون أيضاً أنَّ هذه الاتفاقيات تمثّل اختراقاً كبيراً في تاريخ الصراع. فالقفزة إلى الأمام لم تكن في تفاصيل الاتفاق بقدر ما كانت فيما اشتملت عليه اللوحة الكبيرة: اعتراف الطرفين كلٌ منهما بالآخر. وقد تجسّد هذا التقدم السيكولوجي رمزياً في المصافحة الدراماتيكية بين إسحق رابين وياسر عرفات في حديقة البيت الأبيض في 13 أيلول 1993. فقد اعترف الفلسطينيون بحقّ

إسرائيل في الوجود، أمّا إسرائيل، باعترافها بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً للفلسطينيين، فكانت تقرّ رسمياً بأنّ الفلسطينيين شعب له حقوقه الوطنية. فطوال عقود من الصراع، كان الإسرائيليون يرفضون فكرة أنّ الفلسطينيين يشكلون شعباً مستقلاً له الحقّ في تقرير مصيره وكان الفلسطينيون يرفضون فكرة الوطن اليهودي، وينظرون إلى اليهودية على أنها مجرد هوية دينية وعرقية.

ولقد أتت أهمية هذا الاعتراف المتبادل من فتحهِ أمامَ التسويةِ المتعلّقةِ بالأرض إمكانيةَ استيعاب تحقيق الآمال الوطنية الدنيا لدى كلّ طرف بدولة خاصة به. أمّا في السنوات الأولى بعد 1948، حين لم تكن قضية الفلسطينيين الرئيسة إقامةَ وطنهم بل حقّهم في العودة إلى ديارهم داخل إسرائيل، فقد كان هذا الهدف متعارضاً مع فكرة إسرائيل بوصفها دولة يهودية، لأنّ عودة جميع اللاجئين سوف تفضي إلى وجود أكثرية عربية. كما أنّ المواقف الإسرائيلية السابقة التي كانت ترفض فكرة الوطن الفلسطيني وتلحّ على الاحتفاظ بمعظم الضفة الغربية، لم تكن تترك مجالاً لاستيعاب التطلّعات الفلسطينية الجوهرية. ولذلك فقد تمثّلت أهمية أوسلو في تعريفها الصراع بتلك الطريقة التي دفعته فيها لأن يعهد بنفسه إلى التسوية والحلّ.

ولقد شهد تنفيذ الاتفاقيات ضروباً من الصعود والهبوط، مع نيل الفلسطينيين استقلالهم في مدنهم بالدرجة الأولى ونيل

الإسرائيليين مزيداً من الأمن. غير أنَّ العيوب الكثيرة في الاتفاقية هي التي تحكّمت في النهاية بأمر تنفيذها. فالعملية التدريجية التي قُصِدَ منها بناء الثقة أتاحت للمناوئين في كلا الطرفين فرصاً للانحراف بالاتفاقيات عن سكّتها. كما قصّر كلّ طرف أشدّ التقصير، بسبب من وقوعه في شراك سياسته الداخلية، عن احترام واجباته، فضلاً عن إخفاق الولايات المتحدة، الوسيط الأساسي في المفاوضات، في دفع الطرفين إلى تحمّل مسؤولياتهم ومحاسبتهم على ذلك. وكانت هنالك مشكلتان حاسمتان: فقد توقّع الإسرائيليون أن يحصلوا على الأمن وما يولّده من حالةٍ نفسية ، وتوقّع الفلسطينيون ضمانات بأنّ إسرائيل سوف تنسحب في النهاية وتتيح لهم إقامة دولتهم المستقلة. غير أنَّ العنف، الذي انخفض بالمقارنة مع الفترة السابقة على الاتفاقية، لم يواصل انخفاضه، وعملت العمليات الانتحارية داخل إسرائيل على خلق حالة عامة من انعدام الأمن. ومن بين كلّ الأعمال الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، كان العمل الذي أطاح بثقة الفلسطينيين أشدّ الإطاحة هو مواصلة بناء المستوطنات في الضفة الغربية على الرغم من افتراض أنَّ الطرفين كانا يتفاوضان على الانسحاب الإسرائيلي من تلك الأرض. وكان لهذه الأعمال المحبطة من كلا الطرفين أن تؤدّي إلى بروز الحجج الجاهزة لدى المتشددين على كلا الجانبين. ففي إسرائيل، رأى هؤلاء أنَّ الاتفاقيات أتاحت فرصةً أكبر أمام الإرهاب الفلسطيني. أما الفلسطينيين، فرأوا أنَّ الاتفاقيات مناورة إسرائيلية لاغتنام الوقت وتعزيز السيطرة عبر بناء المزيد من

المستوطنات. ولقد فاقم هاتين المشكلتين الحاسمتين في تنفيذ اتفاقيات أوسلو إخفاق كلا الحكومتين في تهيئة شعبيهما للتسوية الضرورية وبناء آلية المصالحة بين الشعبين، بالتحول من لغة العداء التي استخدمها كل طرف على مدى عقود الصراع إلى لغة السلام والمصالحة.

وعلى الرغم من ضروب الصعود والهبوط، فقد تغلّبت العملية على عقبات كبيرة، بما فيها اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين على يد يهودي معارض لتحركاته السلمية، وانتخاب رئيس وزراء إسرائيلي جديد في عام 1996، هو بنيامين نتنياهو، يعارض اتفاقيات أوسلو. وعلى الرغم من موقفه المتشدد، فقد دخل نتنياهو مكرهاً "اتفاقية واي ريفير"مع الفلسطينيين، لدفع بعض بنود اتفاقية أوسلو صوب مزيد من التنفيذ. إلا أنَّ غياب التقدّم المهم، واستمرار العنف، والتوتر بين حكومة نتنياهو وإدارة كلينتون أدّت إلى قِصَرِ فترة نتنياهو. وفي العام 1999، حلّ إيهود باراك محلّه في رئاسة الوزراء. وقد جدّد انتخاب باراك تطلّعات إسرائيل في التوصّل إلى حلّ نهائي مع الفلسطينيين، خاصةً أنَّ الرئيس الأميركي كلينتون كان مصمماً على جعل مثل هذا الاتفاق جوهرة التاج في رئاسته. وبعد محاولة فاشلة لحلّ القضايا المعلّقة بين إسرائيل وسوريا من خلال التفاوض، أُعِدَّ المسرح للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية في كامب ديفيد في حزيران من العام 2000.

وقبل أن نأتي إلى العواقب التي ترتّبت على انهيار هذه المفاوضات، من المهمّ أن نبقي في الأذهان كيف غيّرت عملية أوسلو سيكولوجيا المنطقة على الرغم من نقاط ضعفها. فلقد افترض معظم العرب، أولاً، أن اتفاقيات أوسلو سوف تفضي في النهاية إلى سلام عربي إسرائيلي، حتى ولو كانوا يتشكّكون في بنودها الفعلية. وقد مكّن هذا الافتراض الكثير من الحكومات العربية من أن تضع الأساس لتحسين علاقاتها مع إسرائيل والتهيئة لمثل هذا السلام. فقد تمكّن الأردن من عقد اتفاقية سلام خاصة مع إسرائيل. وبدأ المغرب وتونس وقطر وعُمَان ببناء علاقات مع إسرائيل. ومع أنَّ العنف لم يتوقف تماماً، إلاّ أنَّ تلك المرحلة شهدت انخفاضاً سنوياً مطرداً في الإرهاب في الشرق الأوسط، وصولاً إلى أخفض معدّلاته لحظة انعقاد مؤتمر كامب ديفيد. وهكذا، تمكّنت إسرائيل من التركيز على اقتصادها وبرزت في الاقتصاد العالمي بطريقة لافتة، مع بلوغ مستوى الدخل فيها مستوياته في أوروبا الغربية. كما تمكّنت الولايات المتحدة، بوصفها وسيط السلام، من استخدام دورها هذا في التوصل إلى تعاون إقليمي مع سياساتها في غير مكان من الشرق الأوسط، بما في ذلك العراق، على الرغم من استمرار انتقادها في العالم العربي على انحيازها لإسرائيل.

وفي النهاية، فإنَّ ما بدا من انخفاضٍ ظاهرٍ في اهتمام أجزاء من العالم العربي بالقضية الفلسطينية كان مرتبطاً بافتراض أن

هذه المشكلة في طريقها إلى الحلّ. وهو قريب من النقاش بين اليهود الأميركيين حول إمكانية خفض الاهتمام بإسرائيل بعد قيام السلام. فمثل هذه المواقف لم تكن تعكس غياب الاهتمام بل تحولاً في الأولويات قائماً على تقويم موضوعي لفرص السلام بين إسرائيل والفلسطينيين. وهكذا، كان لانهيار عملية أوسلو في العام 2000 أن يعيد إلحاح القضية الفلسطينية الإسرائيلية لدى كلّ من العرب واليهود في العالم كلّه.

## مفاوضات كامب ديفيد الثانية

ليست غايتي أن أقوّم ما جرى من خطأ في كامب ديفيد أو أن أحدّد سبب إخفاق المفاوضات بل أن أضع الإخفاق في سياقه وأقوّم عواقبه على الشرق الأوسط وعلى السياسة الخارجية الأميركية.

وثمّة نقاط عديدة يمكن أن تساعد في وضع النتيجة التي أسفرت عنها المفاوضات في موقعها الصحيح:

1. كان لدى كلّ طرف رؤيته المختلفة للمفاوضات. فبما أنَّ الإسرائيليين كانوا يسيطرون على الضفة الغربية وغزّة، فقد نظروا إلى كل قطعة أرض عرضوا الانسحاب منها على أنّها تنازل إسرائيلي، أو شيء "يهبونه" للفلسطينيين. وهكذا نظر الإسرائيليون إلى عرضهم "إعطاء" 90٪ من تلك الأراضي للفلسطينيين على أنه تنازل إسرائيلي كبير.

أمّا الفلسطينيين فكانوا يعتقدون أنهم باعترافهم بإسرائيل كدولة، قد تخلّوا أصلاً عن 78٪ من فلسطين التاريخية واقتصروا على المطالبة بالضفة الغربية وغزّة، اللتين احتلتهما إسرائيل في العام 1967 ويشعر الفلسطينيون أنهما من حقهم تماماً. وهكذا، كانوا ينظرون إلى أيّة أجزاء من هذه الأراضي تحتفظ بها إسرائيل، مهما تكن صغيرة، على أنها تنازل فلسطيني. وهذه النظرات المختلفة أثّرت بوضوح على رؤية كل طرف لحجم التسوية التي يمكن أن يُقدم عليها.

2. لم يكن هنالك تحضير كافٍ للقاء كامب ديفيد لأنَّ الطرفين لم يناقشا تقريباً تلك القضايا المهمة مثل القدس وعودة اللاجئين الفلسطينيين.

3. في حين ذهب باراك وكلينتون وهما يعتقدان حقّاً بإمكانية التوصّل إلى اتفاق كامل، لم يشعر عرفات أنَّ الطرفين جاهزين. وقد ذهب إلى اللقاء لكي يرى إذا ما كان بالإمكان إحراز تقدّم لكنه لم يكن يتوقّع اتفاقاً نهائياً. ولهذا السبب، فقد رفض أولاً فكرة عقد المفاوضات لكنه قَبِلَ بعد أن طمأنه الرئيس كلينتون بأنّه مهما حدث، فإنّه لن يلوم الفلسطينيين على الفشل.

4. لقد جرى معظم التفاوض بين عرفات وباراك عبر كلينتون، فهما لم يطورا قطّ علاقة جيدة بما فيه الكفاية.

5. لم تكن هنالك مقترحات رسمية مكتوبة تُقَدَّم خلال المفاوضات، ولم تقدِّم إسرائيل للفلسطينيين مقترحات مباشرة. أمّا الولايات المتحدة فنقلت إلى الفلسطينيين إيحاءات تصبّ في مصلحة إسرائيل.

6. قدّم كل طرف أفكاراً جديدة مهمّة خرقت المحرمّات القديمة. فقد بدأت إسرائيل بأخذ تسوية قضية القدس على محمل الجدّ وتهيأت للموافقة على الانسحاب من حوالي 90٪ من الأراضي المحتلة. ووافق الفلسطينيون على الترتيبات الأمنية الإسرائيلية؛ وعلى مبدأ أن توضع بعض المستوطنات اليهودية في الضفة الغربية تحت السيادة الإسرائيلية؛ وعلى سيطرة إسرائيل على أجزاء من القدس الشرقية، بما في ذلك الجدار الغربي، والحي اليهودي، والأحياء اليهودية التي بنيت في المناطق المحتلة عام 1967.

7. أراد باراك استبعاد الدول العربية الأخرى عن المفاوضات، معتقداً أن فرصة الاتفاق ستكون أكبر من دونهم، وأقنع إدارة كلينتون بالمضيّ في هذا السبيل.

8. أثار كلٌّ من باراك وعرفات تهديدات شخصية يواجهانها بوصفهما الرافعتين في المفاوضات، حيث ذكّر باراك كلينتون بمصير رابين المأساوي وأوضح عرفات أنه لا ينوي أن يموت كما مات أنور السادات.

كانت قضية القدس موضع الخلاف الأكبر، وهي تفسّر جزئياً فشل المحادثات وانهيارها. وبسبب شعوري البالغ بأنَّ التركيز على القدس يمكن أن يخرج المفاوضات عن سكّتها، فقد كتبت التحليل التالي في "اللوس أنجلوس تايمز" في 14 تموز 2000، مع بداية المفاوضات:

بضغطٍ للتوصّل إلى اتفاق شامل ينهي الصراع الإسرائيلي الفلسطيني مرّةً وإلى الأبد، يُلحُّ كلٌّ من الإسرائيليين والفلسطينيين في كامب ديفيد الثانية على حلّ قضية السيادة على القدس الآن. وهذه فكرة سيئة.

تعتقد إسرائيل أنَّ استعدادها لتقديم تنازلات تتعلّق بالأرض من الأفضل أن يُسْتَخْدَم الآن لانتزاع تنازلات فلسطينية قصوى تتعلّق بالقدس. ويعتقد الفلسطينيون أنَّ استعدادهم لإنهاء الصراع مع إسرائيل في كامب ديفيد هو وسيلتهم الأخيرة لاستعادة السيطرة على القدس الشرقية. غير أنَّ قراراً حول السيادة على القدس يصدر الآن لابدّ أن يثير معارضة محمومة لدى هذا الطرف أو ذاك، ولعلّها تكون أكبر مما يمكن لإيهود باراك أو ياسر عرفات أن يسيطرا عليه.

وما يقصده كلٌّ من الإسرائيليين والفلسطينيين بـ"القدس" هو عموماً المدينة القديمة ضمن الأسوار العتيقة التي تضمّ معظم الأماكن المقدسة لدى اليهود، والمسلمين، والمسيحيين. والرمزية

التي تثيرها هذه الأماكن يصعب التغلّب عليها بواسطة الأفكار الخلاّقة المتعلّقة بتوسيع حدود المدينة.

فهذه الرمزية هي، من بعض النواحي، أكبر من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي لأنّها تثير في النهاية جماعات يهودية ومسلمة من خارج النطاق الذي يسيطر عليه عرفات وباراك.

فالمشاعر تحتدم وتعرم لدى كلا الجانبين عندما تطرح قضية السيادة على القدس. وحين سأل مستطلعو الرأي فلسطينيين ما إذا كانوا يوافقون على سيادة إسرائيل على القدس الشرقية مقابل دولة فلسطينية في بقية الضفة الغربية وغزّة، رفضت الأغلبية الساحقة الدولة الفلسطينية إنْ لم تشتمل على القدس. وفي إسرائيل، لطالما رفضت أغلبية كبيرة فكرة سيادة دولة فلسطينية على المدينة القديمة، كما أعن باراك أنَّ هذه القضية هي واحد من خطوطه الحمر. فموافقته على سيادة فلسطينية على المدينة القديمة إجراء لابد أن يُحْبَط تماماً في إسرائيل.

وفي العالمين العربي والإسلامي، ما من قضية أخرى تتعلّق بإسرائيل يمكن أن تثير ذلك القدر من الناس الذي تثيره قضية القدس. فالقدس يُحْتَفَى بها وتثار في الاجتماعات السياسية والدينية والاجتماعية. ولقد اشتدت البلاغة المتعلّقة بهذه القضية في العالم العربي منذ نجاح عمليات حزب الله الإسلامي التي أجبرت الإسرائيليين على الانسحاب من لبنان. حيث أُبرزت رسالة القتال والدين المزدوجة بوصفها بديلاً للمفاوضات.وسيادة إسرائيل على

المدينـة المسـوّرة كفيلـة بحشـد جماعـات في أرجـاء المنطقـة ضـدّ الاتفاقية. وبخلاف مصر القوية، التي تمكّنت من احتمال عَقْدٍ من العزلـة في العـالم العربـي بسـبب اتفاقيـة كامـب ديفيـد في العـام 1978 مع إسرائيل، فإنَّ عرفات أضعف بكثير من أن تكون له الغلبة دون دعم كبير من الأمة العربية[25].

وفي النهاية أخفقت المفاوضات. والأهمّ من ذلك، أنَّ انهيارها راح يفكّك النموذج الذي سيطر في تسعينيات القرن العشرين: السلام العربي الإسرائيلي الذي ترعاه أميركا ويشكّل حجر الزاوية لنظام إقليمي جديد، مستقر، ومزدهر. ومع أنّ أسباب هذا الفشل سوف تكون محلّ جدال طويل، إلا أنَّ روايتين اثنتين على الأقل مختلفتين تماماً، إحداهما فلسطينية والأخرى إسرائيلية، هما اللتان ستسيطران، حتى إنَّ أعضاء الفريق الأميركي المفاوض لم يكن لهم رأي واحد بشأن أسباب الإخفاق.

ومن المهمّ أن نبقي في الذهن أيضاً أنَّ السياسيين من كلٍّ طرف وجدوا مصلحةً في استمرار التأويلات المغالية التي تنحو باللائمة كلّها على الطرف الآخر. فنظراً لعواقب هذا الانهيار الخطيرة، ما من سياسي يريد أن يتحمّل مسؤولية أخطائه. وبعد انهيار المفاوضات مباشرةً، كنتُ قد عبّرت عن مخاوفي في "البالتيمور صن" يوم 27 تموز 2000، فقلت: "نظراً لحاجتهما إلى

---

25. شبلي تلحمي، "إنْ لم تَفُزْ منذ البداية فأجّلْ"، *لوس انجلوس تايمز*، 14 تموز 2000، ص 9.

استغلال الترحاب الذي تلقاه عودة الأبطال إلى الوطن بعد أن تمسّكوا بالثوابت، فإنَّ رئيس الوزراء الإسرائيلي إيهود باراك والزعيم الفلسطيني ياسر عرفات لا بدّ أن يركّز كلّ منهما على عيوب الطرف الآخر. وفي مثل هذه اللعبة، لن يكون هنالك أيّ فريق رابح"، وأضفتُ أنَّ السياسيين الأميركيين "ينبغي أن يقاوموا إغراء إلقاء اللوم على هذا الطرف أو ذاك...فسوف يكون في الخطاب العام، سواء هنا أم في الشرق الأوسط، قَدْرٌ من لعبة اللوم يكفي لأن يعرّض للخطر احتمالات اتفاقية مقبلة[26]". وفي سياق التركيز على لوم الطرف الآخر، لا تقتصر المأساة على أنَّ كلّ طرف يقدّم تأويلاً للأحداث مختلفاً ومغالياً بل تتعدّاه، بمرور الوقت، إلى أنهما يصدّقان ما يطلقانه من غلوّ ومبالغة.

ولقد استفحل إخفاق المفاوضات باندلاع العنف الشديد في خريف العام 2000. وكان من المتوقّع للأماكن المقدّسة الإسلامية واليهودية في القدس أن تكون القضية التي تقدح زناد الأهواء والحماس. فقد وافقت حكومة باراك على السماح لأرييل شارون، زعيم حزب الليكود، بزيارة الحرم الشريف/ جبل الهيكل في القدس في 28 أيلول من العام 2000، برفقة 1000 عنصر من عناصر الشرطة الإسرائيلية. وأدّت المواجهات التي أعقبت ذلك مع المتظاهرين الفلسطينيين إلى مقتل أربعة وإصابة مئتين فضلاً عن

26 ـ شبلي تلحمي، "تجنّب اللوم في قمّة شرق أوسطية"، *بالتيمور صن*، 27 تموز 2000.

جرح أربعة عشر شرطياً إسرائيلياً. وكان هذا الحادث إشارة باندلاع انتفاضة الأقصى.

ومع أنّ كلّ طرف راح يلقي اللوم على الطرف الآخر، فقد توصّلت لجنة بقيادة أميركية على رأسها السيناتور جورج ميتشل إلى استنتاج مفاده: "لم تُقَدَّم لنا أية أدلّة مقنعة على أن زيارة شارون قد تعدّت كونها فعلاً سياسياً داخلياً؛ كما أنّه لم تُقَدَّم لنا أية أدلّة مقنعة على أنّ السلطة الفلسطينية قد خططت للانتفاضة"[27].

وعلى الرغم من العنف، واصل الإسرائيليون والفلسطينيون التفاوض، وأحرزوا مزيداً من التقدّم في تلك الجهود التي بذلوها حتى الرمق الأخير في طابا المصرية، خلال شهري كانون الأول وكانون الثاني، لكنهم أخفقوا في التوصّل إلى اتفاق. وتحولت النفوس في إسرائيل باتجاه اليمين، ما أدّى إلى هزيمة باراك وانتخاب أرييل شارون، صاحب المواقف السياسية الأقلّ رغبة في التسوية والأكثر تصميماً على استخدام الوسائل العسكرية في قمع الانتفاضة.

وبصرف النظر عن أسباب العنف، فقد كان لهذا الأخير تأثيره الكبير على سيكولوجية الإسرائيليين، والفلسطينيين، والعرب عموماً. وهذا البعد السيكولوجي لم يُقَدَّر حقّ قدره من قِبَلِ أيّ طرف من أطراف الصراع.

27 ـ تقرير لجنة شرم الشيخ لتقصّي الحقائق (وهو ما يُعرَف أيضاً باسم "تقرير ميتشل")، 30 نيسان 2001.

## سيكولوجيّتا الضعف وانعدام الأمن

يرى معظم العرب، وخاصةً الفلسطينيين، أنَّ إسرائيل بالغة القوة: فلقد هزمت مراراً جيوشاً عربية مجتمعة؛ ولا تزال تحتل أراضٍ عربية بعد خمس وعشرين سنة؛ وتتصرف على هواها مع الفلسطينيين الواقعين تحت الاحتلال؛ وهي مدعومة من قبل القوة العظمى الوحيدة الباقية، الولايات المتحدة الأميركية؛ ولديها واحد من أقوى الجيوش في العالم كما تملك الأسلحة النووية الوحيدة في الشرق الأوسط. وهي قادرة على تحمّل الضغط الدولي، بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة، دون أن تبدّل سياساتها الأساسية. ويرى الفلسطينيون على وجه التحديد، وخاصةً من هم تحت الاحتلال، أنَّ إسرائيل تسيطر على حياتهم اليومية، وتطلعاتهم الاقتصادية، وحركتهم، ومستقبلهم. فهم غالباً تحت رحمة تلك القرارات التعسفية الواضحة التي يطلقها الموظّفون العسكريون. أمّا الإسرائيليون، الواقعون في شراك ألمهم الخاص، فلم يقدّروا حقّ قدره ذلك المدى الذي بلغته مشاعر اليأس هذه لدى الفلسطينيين.

وبالمثل، فإنَّ إحساس العرب بقوة إسرائيل قد حال بين معظمهم وبين فهم عمق الشعور لدى الإسرائيليين بانعدام الأمن. ويعتقد كثير من العرب أنَّ قضية الأمن ليست سوى أداة تستخدمها

السياسة الخارجية الإسرائيلية بقصد إثارة التعاطف الدولي مع أعمالها العدوانية. ومع أنَّ بعض القادة والسياسيين الإسرائيليين يستخدمون هذه القضية لمصلحتهم، فإنَّ هنالك إحساساً فعليّاً وعاماً بانعدام الأمن بين معظم الإسرائيليين. وكما أنَّ لدى العرب تلك الرواية عن كونهم ضحايا بسبب الطريقة التي سار عليها تاريخهم في القرن العشرين، فإنَّ الإسرائيليين، وكثيراً من اليهود بصورة أعمّ، لديهم ذلك الوعي الجمعيّ الذي وُسِمَ على نحوٍ محتومٍ بانعدام الأمن. ويرتبط ذلك ارتباطاً وثيقاً برعب الهولوكوست، إلا أنَّ تاريخ إسرائيل، كما ينظر إليه الإسرائيليون، هو عامل آخر.

فعلى الرغم من نجاحاتها العسكرية والسياسية، تبقى إسرائيل دولة صغيرة، هشّة من الناحية الديمغرافية. وفي حين يمكن للعرب أن يبلّوا من هزائمهم بمرور الوقت، فإنَّ إسرائيل لا يمكنها أن تتحمّل هزيمة واحدة. ومع أنَّ الإسرائيليين قد أقاموا سلاماً مع مصر والأردن، فإنَّ في قرارة نفوسهم خوفاً من أنّ العرب لم يقبلوا في الحقيقة بوجودهم في المنطقة. وهذه السيكولوجيا هي عامل أساسي في التحولات السريعة صوب اليمين في إسرائيل بعد الحوادث التي فاقمت الإحساس بانعدام الأمن. ومثل السيكولوجيا في العالم العربي التي تستسلم لاستغلالها من قبل السياسيين الطموحين، فإنَّ سيكولوجيا انعدام الأمن الإسرائيلية تشكّل أرضية خصبة للسياسيين الطموحين.

## روايتان مختلفتان

لقد ترك البعد السيكولوجي أثره الكبير على استعداد الجمهور في كلّ طرف لتقبّل الروايتين الرسميتين. ولو نظرنا إلى المفاوضات على أنها حدث مهمّ في سيرورةٍ جاريةٍ، لكان بمقدورنا القول إنَّ كامب ديفيد قد أنجزت الكثير. فلقد ضيّق الطرفان الفجوة حول بعض القضايا المهمّة بصورة تتجاوز ما فعلاه في السنوات السبع السابقة من المفاوضات. إلاّ أنَّ الأمل بأن تكون هذه المحادثات هي" الفرصة الأخيرة " خلق شعوراً بالفشل واسع الانتشار.

وبعد الإخفاق في التوصّل إلى اتفاق في كامب ديفيد، كان هنالك تأويلان لما حدث مختلفان اختلافاً دراماتيكياً. وتنبع أهمية التأويل الإسرائيلي من أنّه يُرِي الإحباطَ واليأسَ المنتشرين داخل إسرائيل والسبب الذي دفع معسكر السلام الإسرائيلي إلى اتخاذ موقف الدفاع بعد انهيار المفاوضات. ففي نظر معظم الإسرائيليين، أنَّ رئيس وزرائهم السابق إيهود باراك قد قدَّم للفلسطينيين أفضل صفقة ممكنة، كما قدّم تنازلات لم يكن يحسب الكثيرون أنَّها ممكنة، بما في ذلك تلك التنازلات المتعلقة بالقدس، لكن عرفات رفض الصفقة بكل بساطة دون أن يزعج نفسه حتى بتقديم عرض مقابل. وبدلاً من مواصلة المفاوضات من غير عنف، كما تتابع هذه

الرواية، فإنَّ عرفات شجّع على اندلاع الانتفاضة العنيفة، لأنه لا يقبل باتفاقية تقوم على هذه الأسس ولاعتقاده أنَّ بمقدوره الحصول على المزيد من خلال العنف. فهو، في أفضل الأحوال، يهدف إلى دفع إسرائيل نحو المزيد من التنازلات غير المقبولة لدى الإسرائيليين؛ أما في أسوئها، فهو غير مستعد لأن يقبل إسرائيل كدولة يهودية ويصرّ على حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم الأصلية في إسرائيل، الأمر الذي سيحوّل إسرائيل إلى دولة ذات أكثرية عربية. وفي النهاية، فإنَّ ما يريده عرفات ليس الضفة وغزّة بل إسرائيل كلّها.

ومع أنَّ بعضهم لم يقبل هذه الرواية بكلّ تفاصيلها، إلا أنَّ معظم الإسرائيليين صدّقوا معظمها. ولذلك لم يَرَ معظم الإسرائيليين، بمن فيهم أولئك الذين يريدون الاستقرار السلمي، أيّة فرصة فعليّة لاستقرار قائم على التفاوض ولم يكن لديهم أيّ ردّ على أولئك الذين يريدون ممارسة سياسة عسكرية قاسية تجاه الفلسطينيين. وهذا ما يفسّر لماذا انتقل كثير من الإسرائيليين إلى اليمين وانتخبوا أرييل شارون رئيساً للوزراء، وهو الرجل الذي طالما ارتبط بالتكتيكات العسكرية الباطشة ضد الفلسطينيين.

وكانت لجنة إسرائيلية قد وجدت شارون غير مناسب لمنصب وزير الدفاع بسبب مسؤوليته غير المباشرة عن المجزرة التي أنزلتها جماعات لبنانية حليفة بالفلسطينيين في صبرا وشاتيلا العام 1982.

أمّا العمليات الانتحارية ضد المدنيين الإسرائيليين فقد دفعت وجهات النظر الإسرائيلية نحو مزيدٍ من التشدّد.

على الجانب الفلسطيني، كانت هنالك رواية مختلفة تماماً تفسّر ما حدث في كامب ديفيد. ومفاد هذا التأويل، الذي انتشر في أرجاء المجتمع الفلسطيني، أنَّ الإسرائيليين قد جاؤوا إلى التفاوض إنمّا لكي يقدّموا عرضاً على أساس "خُذْ أو دَعْ"، فقدّموا بضع تنازلات ولم يقدّموا أرضاً تكفي لقيام دولة فلسطينية قابلة للحياة. وتبعاً لهذه الرواية، فإنَّ القادة الفلسطينيين قد قدّموا للإسرائيليين تنازلات كثيرة إذْ قبلوا أن يبقى ثلثا المستوطنين في الضفة الغربية ملحقين بإسرائيل، وأن تكون أجزاء من القدس الشرقية تحت السيادة الإسرائيلية، وأن يشكّل الفلسطينيون دولة منزوعة السلاح. فهم يرون إذاً، أنّهم كانوا على استعداد لأن يتخلّوا عن الكثير. لكنهم يرون أن إسرائيل لم تقدّم سوى أقلّ القليل، بما في ذلك دولة مبتورة إلى الحدّ الذي لا يتيح لها أن تكون قابلة للحياة، ولم تقدّم أيّة سيادة على الأماكن الإسلامية المقدسة في القدس، خاصةً الحرم الشريف، ثالث أقدس الأماكن في الإسلام. فما أراده الإسرائيليون في حقيقة الأمر هو إملاء حلّهم الخاص بدلاً من مواصلة البناء على ما سبق أن تحقّق في كامب ديفيد: "إنْ لم تقبلوا شروطنا، فلن يكون هنالك مزيد من المفاوضات". وما يراه الفلسطينيون هو أنَّ الإسرائيليين يعتقدون أنَّ لديهم القدرة على فرض حلّهم الخاص ويحسبون أن الفلسطينيين،

بسببٍ من ضعفهم، لا خيار أمامهم إلا القبول بالشروط الإسرائيلية أو استمرار الاحتلال. ومن الواضح، بصرف النظر عن مدى عفوية الانتفاضة، أن كثيراً من الفلسطينيين قد تزايد اعتقادهم تزايداً مطّرداً بأن العنف وحده يمكن أن يحدّ من قوة إسرائيل الطاغية بما ينطوي عليه من رسالةٍ مفادها أنَّ الفلسطينيين ليسوا بلا حول ولا قوّة.

تمثّلت العاقبة المشؤومة في أنَّ الإسرائيليين والفلسطينيين المعتدلين باتوا في موقع دفاعي تماماً في حين غدت الكلمة للمقاتلين في كلا الطرفين. ومع أنَّ الاستطلاعات ظلت تبيّن أنَّ معظم الإسرائيليين والفلسطينيين يفضّلون استقراراً سلمياً قائماً على التسوية، إلا أن معظمهم لم يعودوا يرون أنَّ من الممكن قيام مثل هذا الحلّ. وبدأت حلقة مرعبة من العنف، وشكّل المدنيون ضحاياها من كلا الجانبين. وبعد سنتين من انهيار المفاوضات، كان واضحاً أنَّ كلا الطرفين كانا في حال أسوأ بكثير مما كانا عليه حين باشرا تلك المفاوضات وأنَّ أياً منهما لا يملك حلاً لوحده.

فعلى الجانب الإسرائيلي، تدهور الاقتصاد من الازدهار إلى العجز، الأمر الذي تفاقم بالهبوط الاقتصادي العالمي. وارتفع الإنفاق العسكري، وتدهورت السياحة بصورة دراماتيكية، وزادت البطالة. وأعلنت الحكومة عن نيّتها اتخاذ إجراءات قاسية في الضفة الغربية وغزّة بغية تعزيز الأمن الإسرائيلي، لكن

الإحصاءات التي نشرتها الشرطة الإسرائيلية في آب 2002 كانت واضحة: ففي الأشهر الستة الأولى من عام 2002، قُتِلَ 238 إسرائيلي من جرّاء الهجمات الفلسطينية، مقارنة مع 68 في الفترة ذاتها من العام السابق. وهذه الإحصاءات لا تشتمل على الجنود. ففي واحد من الإحصاءات الدالّة، أشارت الشرطة إلى أنه طوال العام 1999، السنة الكاملة السابقة على انهيار المفاوضات، لم يكن هنالك سوى اثنتي عشرة عملية تفجير نُفّذت أو اكتُشِفَت في إسرائيل. أما بين 1 كانون الثاني 2002 و18 تموز من العام ذاته، فكان عدد عمليات التفجير 465. وقد قتل ما يزيد عن 550 إسرائيلي وجُرح الآلاف في السنة الأولى والثانية من الانتفاضة، وتعزّزت سيكولوجية الخوف وانعدام الأمن من جرّاء العمليات الانتحارية المرعبة التي حصدت حياة كثير من المدنيين.

وعلى الجانب الفلسطيني، كادت الحياة أن تبلغ حدّاً لا يُطَاق مع توقّف عجلة الاقتصاد التام وازدياد حدّة الفقر. ووجد كثير من الفلسطينيين أنفسهم في ظلّ نظام من الحظر ومنع التجول المفروض لفترات طويلة على مدى الأربع والعشرين ساعة. أمّا عمليات البحث ونقاط التفتيش التي حدّت من حركتهم، حتى ضمن المدينة ذاتها في بعض الأحيان، فقد جعلت أداء معظم الواجبات العادية تجربةً مؤلمةً ومُذِلّةً إلى أبعد الحدود. ومن ثم كانت هنالك الإصابات: فمن بين عدد السكان البالغ ثلاثة

ملايين، كان عدد القتلى خلال السنتين اللتين تلتا إخفاق المفاوضات أكثر من 1500 فضلاً عن آلاف كثيرة من الجرحى وآلاف الأسرى. أما فوق ذلك كلّه، فقد كان ثمّة اليأس.

## هل يتعلّمان قطّ؟

نظراً للأثمان الباهظة المتزايدة التي يواصل كلّ جانب دفعها، ونظراً لما يزال عليه الشعبان من أملٍ بإمكانية إيجاد حلٍّ سلميّ، فهل سيتعلّمان أنَّ العنف لا يفيد في النهاية وأنَّ عاقبته وخيمة؟ هل يغيّران فجأة مسارهما؟ ما تبيّنه الأدلّة، لسوء الحظّ، هو أنهما من غير المحتمل أن يكسرا هذه الحلقة إذا ما تُركا لوحدهما.

لقد نشرتُ دراسةً مع ثلاثة زملاء (هم جوشوا غولدشتين، وجون بيفهاوس، وديبورا غيرنر[28]) تبحث في الصراع والتعاون في الشرق الأوسط خلال فترة تبلغ عشرين عاماً (1979 ـ 1999). وقد تفحّصنا في هذه الدراسة المعطيات اليومية لنرى كيف كانت ردّة فعل كلِّ طرف على أفعال الطرف الآخر على أساسٍ يوميّ. ووجدنا

---

28 ـ جوشوا .س.غولدشتين، جون.سي.بيفهاوس، ديبورا غيرنر، وشبلي تلحمي، "العلاقات الثنائية، والثلاثية، والتعاون في الشرق الأوسط 1979 ـ 1997"، في ***Journal of Conflict Resolution***، العدد 45، السنة 5 (تشرين الأول 2001): 594 ـ 620.

اثنين من الأشياء: أولها، أنَّ الردّ بالمثل يغدو هو المعيار حيث يسلك البشر على نحوٍ متزايد تبعاً لمبدأ واحدة بواحدة. وهو سلوك يتعزّز بمرور الوقت ويغدو طبيعياً. وثانيهما، أنّه على الرغم من واقعة أنّ أمورهم كانت تغدو أسوأ من جرّاء السلوك الانتقامي، إلا أنّه ليس من الضروري أن يتوصّلوا إلى التعاون والتنسيق اللذين ينجمان عن تعلّمهم أنَّ العنف لا يفيد في النهاية. فلماذا؟

والجواب الأول هو السياسة الداخلية. فحين يكون ثمّة هجوم على طرف، يطالب الرأي العام بالردّ. فالشعب لا يقبل أن يكون عاجزاً بلا حول أو قوة. لا يقبل أن يحجم ويتراجع. فحتى لو لم يكن الانتقام مفيداً، عادةً ما تضغط الشروط السياسة الداخلية باتجاه القيام بفعلٍ ما، بما في ذلك الأفعال التي قد لا تفيد، حتى حين يدرك الجمهور أنّها لا تفيد. فالانتقام غالباً ما يكون غايةً بحدّ ذاته.

والثاني، أنّ هنالك اعتقاداً مخاتلاً لدى كلّ طرف مفاده أنَّ عدم الفعل هو أسوأ من الفعل؛ أيّ أنه إذا لم يردّ، فسوف يفسّر الطرف الآخر عدم الفعل على أنّه ضعف مما سيجعل الطرف الذي لم يردّ هدفاً لمزيد من العنف. ولهذا فإنَّ البشر، على الرغم من علمهم أنّ الفعل لا يحلّ المشكلة، غالباً ما يشعرون بأنَّ الفعل يبقى أيسر حالاً من عدم الفعل. وهذا النمط من التفسير هو ما يسمعه المرء في الصراعات عموماً، وهو موقف شائع بلا شكّ لدى كلّ من الإسرائيليين والفلسطينيين.

والثالث، هو أنَّ كلّ طرف يميل لأن "يتعلّم" من الأمثلة الخطأ في التاريخ لكي يبرّر ميله إلى الردّ بهذه الطريقة. وعلى سبيل المثال، فإنَّ الفلسطينيين يقولون: " لقد أفلح العنف في لبنان، وتمكّن مقاتلو حزب الله من طرد إسرائيل. ولذلك، فإنّ بمقدورنا أن نفعل الشيء ذاته ". فالفروق الواضحة بين الوضعين لا تمنع البشر من رؤية مثل هذه التشابهات. وبالمثل، فإنَّ كثيراً من الإسرائيليين يحاولون أن يجدوا التشابهات بين أفعالهم في المناطق الفلسطينية والحملة العسكرية الأميركية الناجحة في أفغانستان، كما لو أنَّ الوضعين قابلان للمقارنة. أما ما يدفع هذه التبريرات فهما الميلين الأولين اللذين أشرت إليهما أعلاه.

بل إنَّ هذه العوائق التي تحول دون كسر حلقة العنف تتواجد حتى في الظروف المثالية، حين يفضّل القادة حقاً أن يتعاونوا. غير أنَّ الظروف أبعد ما تكون عن المثالية: فهناك أدلّة وافرة تشير إلى أنَّ أرييل شارون، حتى من دون هذه الظروف، ليس مستعداً لأن يقدّم إلاّ أقلّ بكثير مما سبق لياسر عرفات أن رفضه.

## المخاطر القادمة

بدلاً من أن يغدو التعاون ذلك الدرس الذي يتمّ تعلّمه من فشل الطرائق العنيفة، فإنّه سيغدو أصعب فأصعب بمرور الوقت. ذلك أنّ ثمة عاملين كبيرين سوف يعملان على الضدّ من التطور الطبيعي صوب الحلّ.

العامل الأول، هو أنّ هنالك عدم اقتناع متزايد بإمكانية التعايش، يغذّيه العنف الوحشي وتُفاقِمُه تلك الفورية التي تنقل بها وسائل الإعلام الجديدة الأحداث. ولقد عمل حادثان على تبديد قَدْرٍ كبير من سيكولوجيا الأمل لدى كلا الجانبين. فبالنسبة للفلسطينيين، لم تكن صورة الفتى الفلسطيني، محمد الدّرة، ابن الاثني عشر عاماً، وهو يُقتل بالرصاص بين ذراعي والده العاجز في 30 أيلول 2000، والتي نقلها التلفزيون على نحوٍ يكاد أن يكون حيّاً، مجردّ مأساةٍ تتخلّع لها القلوب بل استعارة لإحساسهم بالعجز حيال الاحتلال العسكري الإسرائيلي. وبالنسبة للإسرائيليين، فقد عمل ضرب اثنين من الإسرائيليين المقيمين في المناطق الفلسطينية حتى الموت في 12 تشرين الأول 2000، والذي التقطته الكاميرا أيضاً، على إثارة مخاوف عميقة حيال أمن إسرائيل وطَرَحَ أسئلةً حول إمكانية التعايش.

ولقد كان لمجزرة ربيع العام 2002 تأثيرها الواسع على سيكولوجية المنطقة. فعلى الجانب الإسرائيلي، كان لتصاعد العمليات الانتحارية، ومن بينها تلك العملية الرهيبة في ناتانيا في عيد الفطير عند اليهود والتي خلّفت كثيراً من القتلى والجرحى، أن يخلّف ندوباً تتحدى فكرة التعايش ذاتها. وبين الفلسطينيين، كان لوحشية الأفعال الإسرائيلية في الضفة الغربية وغزّة، ومن بينها انتهاكات شديدة لحقوق الإنسان، أن تزيد الدافع إلى الثأر والانتقام. أما في العالم العربي، فكان للصور الحية التي بثّها

التلفزيون للفلسطينيين العزّل وهم يواجهون الدبابات الإسرائيلية بينما العالم يتفرّج، أن تترك على الوعي الجمعي للجيل الجديد ما يضاهي تلك الندوب التي تركتها حرب 1948.

أما العامل الثاني، فهو أنَّ ضروب النقاش والجدال حول الصراع راحت تستخدم على نحوٍ متزايدٍ لغةً عرقية دينية بدلاً من اللغة الوطنية التي أعطت فرصةً لتسوية ممكنة. فالعرب، خاصةً الفلسطينيين، يتكلمون بصورة متزايدة على "اليهود" بدلاً من الإسرائيليين، في حين يتكلم كثير من الإسرائيليين عن "العرب" و"المسلمين". وهذه ظاهرة خطيرة ومحبطة بالنسبة لكلا الطرفين. فإذا ما كان ثمّة حلّ ممكن لهذا الصراع خلال الجيل الحالي، فإنَّ الأمل يبقى محصوراً بوضع الصراع في إطار وطني: دولتان لشعبين، إحداهما تعكس الوطنية اليهودية، والأخرى الوطنية الفلسطينية. أما إذا تحدّد الصراع بحدود إثنية ودينية في جوهرها، فإنَّ من الصعب أن نتصوّر حلاً، في هذا الجيل على الأقل. بل إنَّ مثل هذا الحلّ سيغدو أشدّ صعوبة مع استمرار حلقة العنف والاحتلال.

## كسر الحلقة

العنفُ يولّد العنفَ، واليأسَ، وغيابَ بديل حقيقي للعنف، ويعزّز الحلقة الشريرة. غير أنّه على الرغم من الظروف الصعبة التي يجد فيها الفلسطينيون والإسرائيليون، بل العرب والإسرائيليين،

أنفسهم، فإنَّ الاختراقات يمكن أن تحصل. فمثل هذه الاختراقات، والخلق المفاجئ للأمل، ولمسارٍ بديل، تحصل في التاريخ من خلال أفعال القيادة، سواء المحلية منها أو الدولية.

فالقادة لديهم القدرة على تغيير سيكولوجية الصراع، وخلق الإمكانيات عبر أفعال جريئة. لكن هذه الأفعال لها ثمنها: فالنجاح ليس أكيداً. والشجاعة غالباً ما تكون غير عقلانية على المدى القصير، وفي بعض الأحيان تكون باهظة الثمن بالنسبة للقادة أنفسهم. فالاختراقان الكبيران في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي ـ المعاهدة المصرية الإسرائيلية واتفاقيات أوسلو ـ قتلا قائدين شجاعين هما أنور السادات وإسحق رابين. إلا أنَّ أفعالهما غيّرت احتمالات المصالحة السلمية وخرقت محرّمات كانت تبدو مستحيلة الاختراق. فمثل هذه الأفعال ممكنة، لكنها نادرة في التاريخ.

كما يمكن للقيادة أيضاً أن تأتي من الخارج. فنظراً لكون الصراع العربي الإسرائيلي صراعاً ذا عواقب لا تقتصر في تأثيرها على دول الشرق الأوسط بل تتعدّاها إلى الدول الأخرى، بما في ذلك الدول الأوروبية، فإنَّ لكثير من الأطراف نصيب ممّا يحدث. ومع أنَّ معظم الدول العربية لم تتّخذ خطوات مباشرة للتعامل مع الصراع، أدّى التصعيد في العام 2002، واهتمام هذه الحكومات بردّة فعل شعوبها من جهة أولى وبالحفاظ على علاقات جيدة مع الولايات المتحدة من جهة أخرى، إلى مبادرات جديدة. فقد قدّمت

العربية السعودية، بوجهٍ خاص، اقتراحاً لحلٌ شامل للصراع العربي الإسرائيلي، يقوم على أساس انسحاب إسرائيل الكامل من الأراضي المحتلة في العام 1967 مقابل السلام الكامل والعلاقات الطبيعية بين إسرائيل والدول العربية. ومما له أهميته في هذا المجال، أنَّ هذا الاقتراح قد دعّمته القمة العربية التي عقدت في بيروت، في آذار 2002. كما دُعِمَتْ هذه الجهود أيضاً بالديبلوماسية المتواصلة للاتحاد الأوروبي، الذي وظّف أموالاً في السلام، خاصةً في الاقتصاد الفلسطيني المضطرب.

وفي النهاية، فإنَّ ما من فريق يمكن أن يحقق نتائج دون أن يقنع إسرائيل فضلاً عن الفلسطينيين. وما من فريق يحتلّ ذلك الموقع الذي يمكن منه التأثير على كلا الطرفين مثل الولايات المتحدة، ويعود ذلك في جزء كبير منه إلى دعمها الاقتصادي والعسكري والسياسي الكبير لإسرائيل وبعض الدول العربية؛ وإلى وجودها العسكري في المنطقة؛ وإلى ثقلها العالمي بوصفها القوة العظمى الوحيدة الباقية. ولهذه الأسباب، فإنَّ معظم الناس في المنطقة يرون أن مفتاح السلام هو في البيت الأبيض في نهاية المطاف.

## ما الذي يجعل أميركا هدفاً للغضب؟

لطالما اتّسم بالمبالغة ذلك الرأي القائل إنَّ "99٪" من الأوراق هي في يد أميركا. فحتى حين يعطي رئيس أميركي أولويةً فائقةً

لتحقيق السلام في الشرق الأوسط، كما فعل بل كلينتون في السنة الأخيرة من رئاسته، فإنَّ النجاح لا يكون مضموناً بأيِّ حال من الأحوال. غير أنَّ لأميركا دوراً مركزياً تلعبه، ولأفعالها عواقب لا تقتصر على الشرق الأوسط بل تتعداه إلى مصالح الولايات المتحدة عموماً. وما من أحد سوى الفرقاء أنفسهم يمكن أن يؤثّر على النتيجة أكثر من أميركا.

ومن وجهة نظر الكثيرين في الشرق الأوسط، فإن إسرائيل تستمدّ قوتها من الدعم الأميركي. فهي تدين بقسم كبير من تفوّقها العسكري الحاسم إلى دعم أميركا، ومع أنَّ اقتصادها بات أقل اعتماداً على الولايات المتحدة بمرور الوقت، إلا أنَّ إسرائيل لا تزال تتلقى معونة أميركية أساسية مباشرة وغير مباشرة. والأهمّ من ذلك، أنَّ القدرة الأميركية في المنظمات الدولية تدرأ إسرائيل من قرارات مجلس الأمن. فمنذ قيام الأمم المتحدة، كانت معظم الحالات التي استخدمت فيها الولايات المتحدة حقّ الفيتو في مجلس الأمن أو هدّدت باستخدامه متعلّقةً بالصراع العربي الإسرائيلي. وغالباً ما وجدت الولايات المتحدة نفسها في طرف من هذه القضية بينما الأعضاء الآخرين جميعاً في الطرف الآخر.

ومن الأمثلة الدّالة ما حدث في ربيع العام 2002، بعد العمليات الإسرائيلية في المدن الفلسطينية على أثر سيل من العمليات الانتحارية الرهيبة داخل إسرائيل. فقد سجّلت منظمات حقوق الإنسان، ومن بينها بتسيليم الإسرائيلية، ومنظمة مراقبة

حقوق الإنسان التي تتمركز في أميركا، ومنظمة العفو الدولية التي تتمركز في بريطانيا، انتهاكات حادّة لحقوق الإنسان، بما في ذلك ما دعاه بعضهم جرائم حرب إسرائيلية. وكانت الصور تُبَثّ في أنحاء كثيرة من العالم مُظْهِرَةً ذلك الخراب الكبير الحاصل في المناطق المدنية. واتّهم العرب إسرائيل بارتكابها " أعمالاً وحشية " خاصةً في مدينة جنين. وفي هذه البيئة، كان من الصعب معرفة التفاصيل الدقيقة، غير أنه كان من الواضح أنَّ هنالك قدراً كبيراً من الموت والدمار. وبموافقة إسرائيلية، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة تشكيل لجنة دولية للتحقيق والاستقصاء. وحين اجتمعت اللجنة في أوروبا في طريقها إلى المنطقة، قررت إسرائيل رفض دخولها. ووقفت الولايات المتحدة إلى جانب إسرائيل، ما أدى إلى إلغاء اللجنة. أمّا السخط على الولايات المتحدة وفقدان الأمم المتحدة لمصداقيتها من جرّاء ذلك فقد اتّسع انتشارهما في المنطقة.

وعلى المرء ألاّ يستخفّ بالأهمية المتواصلة لمواقف الولايات المتحدة من هذه القضية في تشكيل التصورات عن أميركا ليس في الشرق الأوسط وحسب بل أيضاً في أجزاء أخرى من العالم، خاصةً أوروبا. فمع أنَّ هذه القضية ليست ذات أولوية عليا لدى معظم الدول، إلا أن تكرّر الخلافات عليها، خاصةً في الأمم المتحدة، غدا عاملاً في تعزيز تصوّر سلبي سائد عن النزعة الأميركية أحادية الجانب. فليس مدهشاً أن الأغلبية في أماكن متباعدة مثل فنزويلا وفرنسا قد عبّرت في ربيع 2002 عن رأي مفاده أن نجاح

أميركا في تأمين حلّ لهذا الصراع سوف يؤدي إلى تحسّن نظرتهم إلى الولايات المتحدة.

ومعضلة أميركا في سياستها تجاه الصراع العربي الإسرائيلي هي أنها تريد، من جهة أولى، أن تبدي التزاماً لا يتزعزع بأمن إسرائيل ورفاهيتها، حتى لو عنى ذلك الوقوف ضد الأمم الأخرى. أما من جهة أخرى، فإنَّ قدرة أميركا على المساعدة في دفع مفاوضات الحلّ السلمي يقوّضها تماهيها مع إسرائيل. وهذه معضلة تتفاقم في لحظات الأزمة.

وفي النهاية، فإنَّ على القادة الإسرائيليين والفلسطينيين أن يأخذوا على عاتقهم مسؤولية إخراج تصوراتهم وأفكارهم خارج أي مسار كارثيّ. فمأساة حلقة العنف تتخطى الألم اليومي لكثير من الشعب البريء، الذي لا حول له و لا قوة. بل إنها تتخطى ما ينبغي أن يكون واضحاً: وهو أنَّ ما من طرف سيمكنه أن يحقق نتيجة مستقرة دائمة من خلال العنف. ففي موضع الرهان ثمّة قضايا وجودية بالنسبة لكلا الطرفين، وما من طرف منهما يمكن أن يَغْرب ويزول، هكذا ببساطة. كما أن هذه المأساة هي مأساة أخلاقية: فحتى لو كانت الغلبة العسكرية لطرف دون الآخر، فإنَّ الانتصار الظاهر سوف يكون انتصاراً فارغاً. فما الذي سيحصل لمجتمعهم، لأطفالهم، بوصفهم مقاتلين أو محتلين؟ لا يمكن لأميركا أن تكون غير مبالية، حتى بما يتجاوز المسؤولية الأخلاقية التي للأمم القوية في مواجهة المأساة وإراقة

الدماء. فمصالح أميركا هي موضع رهان: فإذا ما أُضعفت إسرائيل أو هُدِّدت، لن تقف أميركا على الحياد؛ وإذا ما إذا كانت لإسرائيل اليد العليا، ستظلّ أميركا هدفاً لغضب مئات الملايين من العرب والمسلمين بسبب تمكينها إسرائيل من خلال دعمها العسكري والاقتصادي والسياسي. ولا يمكن أن تُحَلَّ هذه المعضلة إلاّ إذا تعايش العرب والإسرائيليون بسلام. كما أنَّ أحداً لا يمكنه أن يتجاهل المصالح الاستراتيجية الأميركية الباقية في الخليج والتي كان من المحتوم أن تتأثّر بالصراع العربي الإسرائيلي. وهذه المصالح هي موضوع الفصل التالي.

# 5

## دور منطقة الخليج العربي

**نحن نحتاج إلى أن نمارس ضغطاً على العربية السعودية لكي تتغيّر، غير أنَّه لن تكون لدينا الرافعة لفعل ذلك ما دمنا نعتمد عليهم فيما يتعلّق بالنفط. علينا أن نحدّ من ذلك الاعتماد.**

**مدير المخابرات المركزية الأميركية السابق**
**جيمس وولسي 5آذار 2002**

في الأشهر التي تلت الهجمات على الولايات المتحدة، مال كثيرون ممن ساهموا في نقاشنا الوطني نحو سجالات تقوم على التفكير الرغائبي الذي يعتقد بصحة أمرٍ ما لمجرّد رغبته في أن يكون صحيحاً، كالقول إنّ منطقة الخليج العربي لم تعد ذات أهمية استراتيجية كما كانت من قبل؛ وأنَّ العربية السعودية بوجهٍ خاص باتت أقلّ أهمية في سوق النفط العالمي نظراً لصعود قوى جديدة تملك الطاقة مثل روسيا؛ وأنَّ الولايات المتحدة يمكن أن

تخفَف كثيراً من المعضلة التي تواجهها في المنطقة بمجرد أن تقلّل استيرادها من نفط الخليج وتزيد استيرادها من نفط المصادر الأخرى. هذه السجالات تغفل الأسباب الحقيقية التي تقف وراء أهمية الخليج العربي المطّردة بالنسبة لإمدادات الطاقة العالمية بل واحتمال أن تغدو أكثر أهمية في المستقبل.

لقد كان لاكتشاف أنَّ كثيراً من الإرهابيين المسؤولين عن الهجمات على الولايات المتحدة، بمن فيهم أسامة بن لادن نفسه، قد أتوا من العربية السعودية أن يخلق توتراً غير عادي في إحدى أقدم علاقات الولايات المتحدة الوديّة في الشرق الأوسط، تلك العلاقة التي وُلِدت من المصالح المتبادلة في حقول العربية السعودية الغنية بالنفط. فلقد اجتازت هذه الصداقة سياسات الحرب الباردة، وبقيت على قيد الحياة على الرغم من انقسامات العالم العربي وما شعر به من ضروب الإحباط بسبب الولايات المتحدة، وتخطّت حظر النفط في أواسط سبعينيات القرن العشرين. كما أنها تعزّزت على مدى الحرب العراقية الإيرانية وتجلّت في أقوى مظاهرها في التحالف الذي قادته الولايات المتحدة لإخراج العراق من الكويت في العام 1991. وعلى الرغم من خلافات الولايات المتحدة والمملكة السعودية، خاصةً حول الصراع العربي الإسرائيلي، فإنَّ كلا الطرفين تعلّما أن يتدبّرا أمر خلافاتهما من أجل منفعتهما المتبادلة.

غير أنَّ اثنين من الأشياء رفعا مستوى التوتر في الأشهر التي تلت الهجمات على الولايات المتحدة. أولهما ما جرى من تمحيص

دقيق في نظام العربية السعودية السياسي حين بدأ الناس يتساءلون كيف يمكن لها أن تُنْتِج أمثال بن لادن. فحين دقّق المحللون مزيداً من التدقيق، اكتشفوا أنَّ السعوديين يكنّون للولايات المتحدة ذلك الاستياء العميق الذي أُنْحِيَ على حكومتهم من أجله بقدرٍ كبير من اللائمة. ورأى كثيرون في الطرف الأميركي أنَّ الردّ على ذلك يتمثّل بالضغط على الحكومة السعودية لكي تواجه هذه المشاعر المعادية لأميركا، والأهمّ من ذلك، لكي تعمل على إصلاح نظامها السياسي ودَفْعِهِ صوب الليبرالية. أمّا الشيء الثاني، فهو تحوّل القضية العربية الإسرائيلية إلى مصدر آخر للتوتر مع تنامي دعم الولايات المتحدة لإسرائيل بعد 9/11 في الوقت الذي تصاعدت فيه حدّة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

ولقد واجهت هذه التوترات واقعاً قائماً لا مفرّ منه، تمثّل في أنَّ العربية السعودية تبقى لاعباً أساسياً في توريد الطاقة العالمي. ولذلك لم تكن فارغة اليدين في علاقتها مع الولايات المتحدة. وقد جاهد كثير من المعلّقين الأميركيين، خاصةً أولئك الذين يفضّلون مقاربةً أميركية أحادية الجانب أقلّ اعتماداً على إقامة التحالفات، مثل مدير وكالة المخابرات المركزية الأميركية السابق جيمس وولسي، لإيجاد سُبُلٍ تحدّ من هذا الاعتماد. وبلغ بعضهم حدود التطرف في اقتراح طرائق لضرب السعوديين، ورأوا أنهم ينبغي أن يُعَاملوا كأعداء لا كأصدقاء. بل إنَّ محللاً في مؤسسة راند، وهي إحدى جماعات التفكير الأميركية، أَطْلَع المسؤولين في البنتاغون

صيف العام 2002 على الأسباب التي تدعو إلى اعتبار السعوديين أعداءً واقترح خيارات مثل الاستيلاء على حقول النفط في العربية السعودية وتجميد موجوداتها المالية في الولايات المتحدة. غير أنَّ معظم أولئك الذين أرادوا إيجاد سُبُلٍ لتهميش العربية السعودية نصحوا باللجوء إلى إجراءات أقلّ تطرفاً. وكان من بين الأفكار التي وجدت حظوة أن تُفْطَم أميركا عن مصادر الطاقة في الشرق الأوسط بإيجاد بدائل للنفط السعودي، خاصةً في روسيا، التي كان إنتاجها في ارتفاع وكان بعض المحللين ينظرون إلى دورها كمنتج للنفط على أنه منافس لدور العربية السعودية.

لقد أثارت منطقة بحر القرم في آسيا الوسطى اهتمام الغرب. ولقد أعادت إلى ذهني زيارةٌ إلى مدينة باكو في أذربيجان على بحر القرم في كانون الأول 2001 حقيقةَ أنَّ هذه المنطقة كانت، منذ قرن مضى، تسيطر على نصف موارد النفط العالمي. أمّا منذ نصف قرن مضى، فقد كان للسيطرة على تلك الموارد الهائلة نصيب كبير من الأسباب التي خيضت من أجلها معركة ستالينغراد، وهي واحدة من أشدّ معارك الحرب العالمية الثانية دموية. أمّا اليوم فليس لدى هذه المنطقة سوى القليل مما تُبديه. فهي لا تزال فقيرة نسبياً ومتخلّفة، وواحدة من أشدّ مناطق العالم إنهاكاً على المستوى البيئي، ولذلك فهي ترى خلاصها اليوم فيما يَعِدُ به مخزونها النفطي المكتشف حديثاً. وهاهي شركات النفط والاستراتيجيات السياسية الغربية تبدي اهتماماً، مرّة أخرى، بهذه المنطقة وهي تباشر

مشروعها لبناء خط أنابيب جديد عبر جورجيا وتركيا إلى البحر الأبيض المتوسط، وتستخرج مليون برميل في اليوم على أمل تلبية الزيادة الواضحة في الطلب على النفط والتقليل في الوقت ذاته من تأثير منظمة البلدان المصدّرة للنفط (أوبك) في الأسواق النفطية.

## أهمية نفط الخليج المطّردة

لقد بُنيت معظم السيناريوهات التي تدعو إلى استبدال مصادر أخرى بنفط الشرق الأوسط على التفكير الرغائبي. فأسواق النفط، أولاً، هي أسواق لا فواصل بينها: فلا يهمّ من أين تشتري الولايات المتحدة نفطها، لأن أيّ انخفاض في العرض سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار في كلّ مكان ويؤثر على الاقتصاد العالمي بأسره. فليس السؤال من أين نشتري النفط بل السؤال هو من الذي يملك القدرة الأكبر على الإمداد بالنفط والتأثير على السوق. ولا مهرب من حقيقة أنَّ المنطقة التي أثارت خلال نصف القرن الماضي أعظم اهتمام عالمي بمسائل النفط، أيّ الشرق الأوسط، تبقى منطقة حاسمة بالنسبة لموارد الطاقة في المستقبل. ولا يمكن لكلّ ذلك التدافع لتطوير مصادر في غير مكان من أرجاء العالم سوى أن يؤجّل يوم الحساب. فعلى الرغم من أنَّ الشرق الأوسط ينتج ربع إمدادات النفط العالمية، إلا أنّه يملك ما بين ثلثي إلى ثلاثة أرباع جميع المخزون النفطي المعروف. ولهذا السبب، فإنَّ الولايات المتحدة

والأمم الغربية الأخرى سوف تواصل النظر إلى المنطقة على أنّها ذات أهمية حيوية بالنسبة لها.

ومن المؤكّد أنّ حصّة دول الخليج في سوق النفط العالمي قد انخفضت منذ سبعينيات القرن العشرين مع تخفيض مستويات الإنتاج المحلي وزيادة الدول الأخرى صادراتها. ومع أنّ الغاز الطبيعي ومصادر الطاقة الأخرى قد قللت من وزن النفط النسبي في سوق الطاقة العالمي، إلاّ أنّ النفط لا يزال يشكّل 40٪ من استهلاك الطاقة العالمي ولا يُتوقّع أنْ يهبط إلى أدنى من هذه النسبة في العشرين سنة القادمة.

والأهمّ من ذلك، أنّه، فيما عدا الاكتشافات النفطية الجديدة، من المتوقّع أن تأتي جميع الزيادات الكبرى في إنتاج النفط من العام 2010 إلى العام 2020 من الخليج العربي نظراً لما يشكّله مخزونه المرتفع من عاملٍ مركزي في الإمداد النفطيّ. كما أنّه من المتوقّع، في الوقت ذاته، أن تزداد حاجة مناطق العالم الأخرى لنفط الشرق الأوسط وأن تنافس الغرب على هذه المصادر. فالصين، مثلاً، تستورد الآن 60٪ من استهلاكها النفطي من الخليج العربي. وتشير التوقّعات إلى أنّ هذا الرقم يمكن أن يرتفع في العقدين القادمين إلى 90٪. وكانت الصين قد بدأت بالاستثمار في مجال التنقيب عن الطاقة في إيران وبذلت جهوداً للحصول على حقوق التطوير في العراق قبل حرب العام 2003.

وفي النهاية، فإنَّ ما من دولة في أرجاء العالم لها ما للعربية السعودية من تأثير حالي وأهمية مستقبلية مرجّحة في سوق النفط. ومن المؤكّد أنَّ روسيا لا تشذ عن هذه القاعدة، لأنَّ مخزونها لا يشكّل سوى 5٪ من المخزون العالمي. وإذا ما استمر المعدّل الحالي لاستخراج النفط الروسي، بعيداً عن أيّة اكتشافات جديدة، فإنَّ من المتوقّع لروسيا أن تستنفد قاعدتها الاحتياطية في العام2040. أمّا العربية السعودية فتبقى ورقتها الرابحة قدرتها الإنتاجية الاحتياطية، والتي تتيح لها أن تؤثّر كثيراً على السوق بإحجامها عن العرض أو زيادته. وما من بلد آخر يحوز مثل هذه الإمكانية، وتالياً مثل هذه القدرة، في سوق الطاقة العالمي.

## النفط والاستراتيجية العسكرية

إنَّ الأهمية الحيوية التي يتمتّع بها الشرق الأوسط لا تفضي بصورة آلية إلى استنتاجٍ مفاده أنَّ ثمّة حاجة إلى استراتيجية عسكرية أميركية هناك. ولقد كان البعد العسكري للاستراتيجية النفطية الأميركية محلّ نقاش جرى مؤخّراً في واشنطن وتركّز بصورة خاصة على العربية السعودية، التي تسيطر وحدها على ربع المخزون النفطي العالمي المعروف. وتمثّلَ واحد من الأسئلة الأساسية فيما إذا كانت الولايات المتحدة بحاجةٍ لأن تتواجد عسكرياً في المنطقة ككلّ. وتمثّلَ سؤال آخر فيما إذا كان هدفنا الرئيس من إقامة القواعد في المنطقة هو الدفاع عن

العربيـة السـعودية وغيرهـا مـن دول الخليـج الـتي نكتشـف الآن أنَّ خلافاتنا السياسية معها هـي خلافات جدّية. وقد بلغ الأمـر ببعض المعلّقـين، الـذين أحـبطهم التـوتر بـين الولايـات المتحـدة والعربيـة السعودية، حدّ إطلاق الدعوات إلى فَطْمِ الولايات المتحدة عن نفط المنطقـة عمومـاً والشـرق بوجـه خـاص. غـير أنَّ النقـاش أغفـل كلّيـاً منطق الانخراط الأميركي في تلك المنطقة.

فالمشـكلة، أولاً وقبل كلّ شـيء، لا تُحَلّ بشـراء النفط مـن منـاطق أخـرى غـير الشـرق الأوسـط. وكمـا تـذكّرنا الحكمـة المأثورة، "نحن جميعاً نرشف مـن الكـأس ذاتها". والعـرض والطلـب هـو مـا يـدفع سـوق النفط العـالمي إلى حـدّ بعيـد. وإمـدادات الشـرق الأوسـط لا تـؤثّر علـى أسـعار نفـط الشـرق الأوسـط وحـدها بـل علـى أسـعار الـنفط العـالمي. ومـع أنَّ بمقـدور الولايـات المتحـدة، ومـن واجبها، أن تدّخر الطاقة وتطور مصادر بديلة لها، فإنَّ الفجـوة بـين مـا تنتجـه الولايـات المتحـدة ومـا تسـتهلكه حاليـاً (حـوالي عشـرة ملايين برميل يومياً) هـي فجـوة أوسـع بكـثير مـن أن تُسَدّ في المدى المنظـور. وعلـى الولايـات المتحـدة أن تنـوّع مصـادرها للطاقـة كيمـا تخفف من التأثير الممكن قصير المدى الذي يمكـن أن يترتّب على انقطاع الإمداد من أحـد المصـادر. غـير أنَّ العاقبـة الأهـمّ الـتي تترتّب علـى خفـض إمـدادات الـنفط تتمثّـل في التـأثير علـى أسـعار الـنفط العالمية وعلى الاقتصاد العالمي، وهاتان القضيتان هما ما يبقـي علـى الأهميـة الحاسمـة لـنفط الشـرق الأوسـط. وعـلاوةً علـى هـذا، فـإنَّ

تجمّع المخزون النفطي في الشرق الأوسط يعني أنّ حصّة أكبر من الإمداد النفطي سوف تأتي من هذه المنطقة في لحظة لا مفرّ منها في المستقبل غير البعيد.

بيد أنه ليس من الواضح تماماً ما الذي يفرض أن تُخلَط اقتصاديات النفط مع السياسات النفطية أو ما الذي يجعل الاستراتيجية العسكرية ضرورية. فكثير من البلدان التي تعتمد بشدّة على نفط الشرق الأوسط ـ مثل اليابان وكثير من الأمم الأوروبية ـ تفترض أنّ بمقدورها أن تقيم سياستها بصورة كلية على طلب السوق دون حاجةٍ إلى التدخّل السياسي والعسكري. وقد يكون مثل هذا الموقف مدفوعاً جزئياً بتسليمهم بحضور الولايات المتحدة وافتراضهم أنّ العمّ سام سوف يقوم بما ينبغي لمصلحة المستهلكين جميعاً. غير أنّ في الأمر ما يتعدّى ذلك. فخارج الولايات المتحدة، يتنامى الرأي القائل إنّ الاطمئنان إلى استمرار تدفّق النفط لا يقتضي مقاربةً عسكرية. وما يعزّز هذا الرأي هو الاتجاهات التاريخية. فباستثناء الحظر النفطي العربي في العام 1973، والذي وقفت وراءه دوافع سياسية وأدّى إلى ارتفاع استثنائي في أسعار النفط، نجد أنّ الأدلّة طويلة الأمد تشير إلى أنّ السوق هو الذي يحدد، أكثر من أي أمر آخر، اتجاهات أسعار النفط. فمنتجو النفط يبيعونه إلى البلدان التي تحتاجه والمستعدة لدفع ثمنه. وهذا النموذج كان صحيحاً حتى في سنوات الحرب الباردة، حيث كان من الواضح أنّ العلاقات السياسية لم تكن أساسية في

سلوك منتجي النفط التجاري. ومن الأمثلة على ذلك ليبيا، التي ظلّت حليفاً استراتيجياً للغرب يستقبل القواعد البريطانية والأميركية حتى العام 1969. أمّا الإطاحة بالملكية في العام 1969 وصعود الرئيس القذافي فقد أدّت إلى تحوّل السياسة الليبية لمصلحة الاتحاد السوفيتي. غير أنّ النماذج التجارية بقيت ذاتها إلى حدّ بعيد سواء قبل الانقلاب أم بعده. وعلى سبيل المثال، فإنّ نصيب التجارة مع دول المعسكر السوفيتي وقف عند 1.9٪ في عامي 1960 و1965، وعند 1.8٪ في عام 1970، و1.3٪ في عام 1975، و1٪ في عام 1980[29]. ولم يكن ثمّة اختلاف جذريّ بين تجارة الدول المعتدلة وتجارة الدول الموالية للسوفييت: فالدولة المصدرة للنفط ذات الحصّة الأكبر من التجارة مع المعسكر السوفيتي كانت إيران الشاه، وليس ليبيا أو الجزائر أو العراق. فلقد تمثّل الخطّ الأساسي بأنّ هذه الدول كانت تفعل ما هو في صالحها الاقتصادي، بصرف النظر عن توجّهها السياسي.

وبعد حرب الخليج في العام 1991، ومع الزخم المتصاعد لانتشار القوات الأميركية ووجود ما يكاد يشكّل أسطولاً جديداً في الخليج، اعتقد بعض المراقبين أنّ زيادة الوجود العسكري هناك سوف تعطي الولايات المتحدة ميزة أكيدة على أوروبا واليابان في التجارة مع دول الخليج. ولا شكّ أنّ واشنطن قد تمكّنت، في بعض

29. شبلي تلحمي، ***القوة والقيادة في الصفقات الدولية: الطريق إلى اتفاقيات كامب ديفيد*** (نيويورك: مطبوعات جامعة كولومبيا، 1990)، ص73.

الحالات، من استخدام رافعتها السياسية في مساعدة الشركات الأميركية على أن تبرم عقوداً في المنطقة، خاصةً في المجال العسكري ومجال الملاحة الجوية. غير أنَّ أرقام التجارة بين المنطقة وبقية العالم تبيّن أنَّ الولايات المتحدة لم تكن لها أية ميزة منظورة. ففي العام 1989، العام السابق على غزو العراق للكويت، بلغت صادرات أوروبا إلى الشرق الأوسط ما قيمته 57.2 بليون دولار، مقابل 19.9 بليون دولار للولايات المتحدة. وقد استمر هذا الاتجاه. ففي العام 2000، صدّرت أوروبا إلى الشرق الأوسط ما قيمته 63.7 بليون دولار، في حين صدّرت الولايات المتحدة ما قيمته 23 بليوناً من الدولارات[30].

ويكلّف الإبقاء على الوجود الأميركي في الخليج العربي دافعي الضرائب الأميركيين بلايين الدولارات في كلّ عام. ولأنَّ هذه القوات يمكن أن تستخدم في غير مكان من العالم، فإنَّ تلك المبالغ لا تُصرَف كلّها في الدفاع عن المنطقة. بل إنَّ المرء يتساءل ما الذي يدفع الولايات المتحدة لأن تكرّس للخليج العربي مثل هذا القدر من مواردها وطاقاتها وتخطيطها الحربي. أليس من المعقول أكثر أن يُترَك أمر النفط لقوى السوق وأن تُتْرَك السياسة والعسكرة بعيدة عنه؟

---

30 ـ شبلي تلحمي، "الخليج الفارسي: في فهم الاستراتيجية النفطية الأميركية"، *البروكينغز ريفيو*، 20، 2 (ربيع 2002): 32 ـ 35.

وكما فهمنا تقليدياً، فإنَّ الاستراتيجية الأميركية ترتكز إلى عزم وطيد على ضمان تدّفق النفط إلى الغرب بأسعار معقولة، وهو عزم يمتدّ إلى تخفيف ضروب الانقطاع قصيرة المدى في إمداد النفط وما يتلوها من ارتفاع حاد في الأسعار من خلال الاعتماد على دولٍ، أبرزها العربية السعودية، تتميّز بقدرة فائقة. (وهذه الفكرة وحدها تتطلب تعاوناً سعودياً أميركياً لضمان استخدام القدرة السعودية كقوةٍ موازنةٍ في سوق النفط). غير أنه على مدى أكثر من نصف قرن، لم يكن الدافع الأساسي وراء الاستراتيجية الأميركية في المنطقة الغنية بالنفط ضمان تدفق النفط المتواصل إلى الولايات المتحدة بل منع الأعداء الأقوياء من السيطرة على هذه المصادر الهائلة، وهذا ما يفهمه تماماً معظم المحللين.

## نشوء سياسة منع السيطرة على النفط

مع احتلال الحرب الباردة موقعاً مركزياً في السياسة الخارجية الأميركية في العام 1948، بزغ ضرب جديد من القلق في البيت الأبيض: إمكانية أن يسيطر الاتحاد السوفييتي على مصادر النفط في الشرق الأوسط. فليس مصادفةً أنَّ قدراً كبيراً من الاهتمام الباكر بإمكانية التهديد السوفييتي بعد الحرب العالمية الثانية قد تركّز على الوجود السوفييتي في إيران. ولم يعرف الجمهور إلا مؤخّراً، مع رفع الحظر في السنوات الأخيرة عن وثائق مجلس الأمن القومي، مدى اهتمام إدارة ترومان باحتمال

سيطرة السوفييت على حقول النفط. كما كان من المدهش بالمثل أنَّ إدارة ترومان لم تبنِ استراتيجيتها على فكرة الدفاع عن حقول النفط في وجه غزو محتمل بقدر ما بنتها على منع الاتحاد السوفييتي من استخدام هذه الحقول إذا ما غزاها.

فقد سارع مجلس الأمن القومي NSC إلى وضع خطة مفصّلة، (NSC26/2)، صادق عليها الرئيس ترومان في العام 1949 وأُلحقت بها فيما بعد سلسلة من التوجيهات الإضافية الصادرة عن المجلس. وقد دعت هذه الخطة، التي وُضِعَت بالتنسيق مع الحكومة البريطانية وشركات النفط الأميركية والبريطانية دون علم حكومات الشرق الأوسط، إلى تخزين المتفجرات في الشرق الأوسط. فإذا ما حصل غزو سوفيتي، تمَّ، كملجأ أخير، نَسْفُ المنشآت والمصافي النفطية وأُحْرِقت حقول النفط بحيث يستحيل على الاتحاد السوفيتي أن يستخدمها.

لقد كان الخوف من أن يستغل السوفييت نفط المنطقة شديداً إلى الحدّ الذي دفع الإدارة إلى التفكير حتى بنشر الأسلحة "الإشعاعية". لكن المخابرات المركزية الأميركية رفضت هذا الخيار، كما كشفت وثيقة أُفْرِجَ عنها مؤخراً، وهي الوثيقة NSC26/3، التي تعود إلى 29 تموز 1950. وكان التفسير "أنَّ منع السيطرة على الآبار بالوسائل الإشعاعية يمكن استخدامه لمنع العدو من الانتفاع بحقول النفط، لكنه لا يمكن أن يمنعه من إجبار العرب "المُضحَّى بهم" من دخول المناطق الملوَّثة لفتح رؤوس

الآبار ونزح المخزون. ولذلك، وبصرف النظر عن الآثار الأخرى التي يمكن أن تنزل بالسكان العرب، لا يمكن أن نعتبر استخدام الوسائل الإشعاعية أمراً عملياً كإجراء محافظ".

وبعبارة أخرى، فإنَّ المنطق الذي وقف وراء الرفض كان يتمثَّل، علاوةً على منع العدوان من السيطرة على النفط، بسياسةٍ سعت إلى "الحفاظ" على النفط، أي "المحافظة على مصادر النفط لكي نستخدمها بعيد إعادة احتلالنا لها". وفي النهاية، كان أن اقْتُرِحَت طرائق للتدخّل أقرب إلى التقليدية.

ونفّذت الخطة، ونُقِلت المتفجرات إلى المنطقة. وعلى الرغم من أنَّ وزارة الخارجية عبَّرت عن تحفظاتها بأنَّ الخطة يمكن أن تُفْهَم على أنَّ الولايات المتحدة ليست مستعدة للدفاع عن حكومات المنطقة، إلا أنَّ الخوف من سيطرة السوفييت طغى على مثل هذه الاعتبارات. وفي العام 1975، عزّزت إدارة أيزنهاور هذه الخطة مع تنامي المخاوف من اضطراب المنطقة بعد أزمة السويس. وتشير الأدلة إلى أنَّ هذه الخطة بقيت مطروحة خلال أوائل ستينيات القرن العشرين على الأقلّ.

## منع الأنظمة المعادية في المنطقة من السيطرة على النفط

لقد توسّعت سياسة "منع السيطرة على النفط"، خلال الحرب الباردة، بحيث تخطّت التهديد المباشر المتوقّع من الاتحاد

السوفيتي. فإدارة أيزنهاور، التي واجهت في الشرق الأوسط انقلابات تهدّد الحكومات الموالية للغرب في تلك المنطقة، اعتراها القلق من ظهور أنظمة معادية يمكن أن تحوز قدرات كبيرة من خلال النفط فتقوّض بذلك مزيداً من المصالح الغربية.

وفي العام 1957، بعد أزمة السويس وعقابيلها، التي اشتملت على الإطاحة بالحكومة الموالية للغرب في العراق، وسّعت إدارة أيزنهاور استراتيجية ترومان في منع السيطرة على النفط. ومنذ تلك اللحظة فصاعداً، لم تعد تلك السياسة مقتصرةً على التهديدات الوشيكة من الاتحاد السوفييتي بل تعدّتها إلى التهديدات التي يمكن أن تصدر عن الحكومات المعادية في المنطقة.

ولقد غدا منطق منع القوى المحلية من السيطرة على النفط عاملاً مهمّاً في قرارات السياسة الأميركية حين غزا العراق الكويت في العام 1990.

ففكرة أن يقوم عراقٌ قوي بالسيطرة على منطقة غنية بالنفط لم تكن بالفكرة المقبولة لدى الاستراتيجيين في الولايات المتحدة. ولذلك فإنّ من المهمّ أن نعاين السياسة الأميركية تجاه القوى المحلية في محاولتها حماية مصالح الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.

## الاستراتيجية الأميركية في الخليج بعد زوال الهيمنة البريطانية

بدأ اهتمام أميركا المتزايد بالخليج العربي أواخر ستينيات القرن العشرين في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا تنهي انسحابها من هناك. كانت في الخليج آنئذٍ قوتان عسكريتان مهمتان: العراق وإيران. وكانت في سدّة حكم العراق حكومة قومية عربية تعارض السياسة الخارجية الأميركية وتتلقّى السلاح من الاتحاد السوفييتي. أمّا في سدّة حكم إيران فكان الشاه الموالي للغرب، رضا بهلوي، الذي سبق للمخابرات المركزية الأميركية أن حمت عرشه في خمسينيات القرن العشرين، حين واجه اضطرابات داخلية. وكان ثمّة سببان يحولان دون توفّر الولايات المتحدة على فرصة سانحة لكي تنشر قوات كبيرة في المنطقة دفاعاً عن المصالح الغربية: أول هذين السببين، هو أنّ الاتحاد السوفييتي كان سيقاوم نشر مثل هذه القوات. وثانيهما، والأهمّ من بينهما، هو أنّ الجمهور الأميركي لم يكن في مزاج يتيح اتّخاذ مثل هذا القرار في وقت كانت الولايات المتحدة تحاول فيه أن تخرج نفسها من ورطة فيتنام. وهكذا وُلِدَت المقاربة الأميركية المعاصرة لأمن منطقة الخليج العربي، تلك المقاربة التي تقوم على توازن القوى بين القوتين الإقليميتين المسيطرتين، إيران والعراق. ومنذ ذلك الحين لم يكن يجري التفكير بسياسة أميركية تجاه واحدة من هاتين

الدولتين دون تقويم للسياسة تجاه الأخرى. ففي العقد الذي تلا، ساعدت الولايات المتحدة في بناء القوات الإيرانية، وزوّدتها بالأسلحة الحديثة، خاصة بعد الأرباح المالية التي جنتها إيران من ارتفاع أسعار النفط في أواسط سبعينيات القرن العشرين. وقد اقتضت هذه الاستراتيجية شيئاً من الوجود العسكري الأميركي أبعد من مدى القوات البحرية الأميركية.

غير أنّ هذه الصورة تغيّرت بصورة دراماتيكية في العام 1979 حين أطاحت ثورة شعبية يقودها رجال الدين بالنظام الإيراني الذي تدعمه أميركا، فعلى حين غرّة غدت القوّتان الإقليميتان، إيران والعراق، غير ودودتين كلتيهما تجاه أميركا، بل إنّ تلك التي كانت الولايات المتحدة قد ساعدت على تمكينها وتعزيز قوتها كانت الألدّ من بين الاثنتين. فالغضب الشعبي حيال دعم أميركا للشاه الظالم طيلة عقود ثلاثة جعل إيران بلداً معادياً لأميركا أشدّ العداء. وقد جرى التعبير عن هذا العداء بأخذ رهائن من الأميركيين، ما أدّى إلى أزمة أثارت صدمة لدى الجمهور الأميركي لعامٍ ونيِّف و أدّت إلى هزيمة الرئيس الأميركي جيمي كارتر في الانتخابات الرئاسية لعام 1980.

وفي هذا الوقت بالذات، راح العراق يُبْرِز مشاعر عداء متزايدة تجاه أميركا، خاصةً حين توسّطت الولايات المتحدة صلحاً منفرداً بين مصر وإسرائيل في العام 1979 رفضته معظم الدول العربية. فالعراق كان على رأس ما دُعي بجبهة الرفض

التي أبت أن تقبل باتفاقيات كامب ديفيد، تلك الاتفاقيات التي شعر معظم القادة العرب بأنها أتت على حساب مصالحهم. كما شهدت تلك الفترة ذاتها تنافس إيران والعراق على نصرة القضية الفلسطينية. فعلى الرغم من أنّ إيران دولة مسلمة شيعية غير عربية، إلاّ أنّ زعيمها الروحي، آية الله روح الله الخميني، كان يُعلي من شأن القدس وأهميتها الروحية، وكان من أوائل القرارات التي اتّخذها إغلاق السفارة الإسرائيلية في طهران وفتح واحدة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

أما الغزو السوفييتي لأفغانستان في العام 1979 بغية إنقاذ الحكومة الشيوعية المحاصرة في كابول فقد جعل الأمور تبدو أشدّ خطورة وتهديداً بالنسبة للمصالح الأميركية. فقد أنعش هذا الغزو مخاوف الولايات المتحدة التي تعود إلى بداية الحرب الباردة حيال تطلّع الاتحاد السوفييتي إلى موطئ قدم في الخليج. وقد دفعت هذه التهديدات المحسوسة إدارة كارتر إلى إعلان منطقة الخليج منطقة "ذات أهمية حيوية" بالنسبة للولايات المتحدة في محاولة لإجهاض أيّة مخططات سوفيتية ترمي إلى استغلال البيئة الاستراتيجية المتغيّرة.

غالباً ما يعمد كثير من المحلّلين الأميركيين إلى وضع الدول العربية والإسلامية في سلّة واحدة. ويفترضون أنّ باعث هذه الدول تجاه أميركا هو القضية الواحدة الأهمّ التي تدفع سياساتها الخارجية. غير أنّ الأحداث التي تكشّفت بعد عام 1979 مباشرةً

كانت تَذْكِرَةً بأنَّ إيران والعراق يكرهان أحدهما الآخر ويخشيان أحدهما الآخر بما يتعدّى غضبهما حيال أميركا. فقد قادت إيران حكومة من رجال الدين المسلمين الشيعة الذين طالما عارضوا الحكومة البعثية العلمانية في العراق. كما كان تعامل الحكومة العراقية مع الأكثرية الشيعية المهمّشة، التي ترتبط بإيران بروابط دينية وثقافية، عاملاً آخر من عوامل الخلاف والنزاع.

وبعد أشهر من التوتّر بسبب شطّ العرب، ذلك الممرّ المائي الذي يفصل البلدين، واتّهام بغداد الحكومة الثورية الإيرانية بمحاولة بذر الشقاق داخل العراق، شنّت حكومة صدام حسين حرباً على جارتها. ودامت تلك الحرب ثمان سنوات وكلّفت كلا البلدين خسائر فادحة في الأرواح والأموال. غير أنّ واشنطن لم تنظر إلى هذه الحرب على أنّها تنطوي على أيّ تهديد خاص. فقد تمثّلت وجهة نظر الولايات المتحدة طوال تلك الفترة بأنّ هاتين الدولتين المناوئتين تقوّضان قدرات إحداهما الأخرى على تهديد المصالح الأميركية. وهكذا كان للسياسة الأميركية اثنان من الأهداف الرئيسة: أولهما، ألاّ تمتد هذه الحرب إلى أجزاء أخرى من الخليج، خاصة العربية السعودية والكويت وسواها من دول الخليج الأصغر، على نحوٍ يمكن أن يقطع إمداد النفط. وثانيهما، ألاّ ترى الولايات المتحدة منتصراً حقيقياً في هذه الحرب خشية أن تبرز قوة مسيطرة يكون على الولايات المتحدة أن تتنازع

معها. والأهمّ من ذلك كلّه، أنّ الولايات المتحدة لم تكن تريد أن ترى انتصاراً إيرانياً، سواء لأنها كانت تخشى الحكومة الثورية الإسلامية في إيران أكثر بقليل مما كانت تخشى صدام حسين أم بسبب أصدقائها العرب في الخليج، ومن بينهم العربية السعودية، الذين كانوا يدعمون العراق.

وحين بدا أن كعب العراق قد علا في تلك الحرب، بدأت إدارة ريغان، على الرغم من معارضتها العلنية الشديدة لإيران، بمفاوضات لتزويد إيران بالأسلحة مقابل تعاونها في إطلاق رهائن أميركيين في لبنان. والحال، أنّ نقل الأسلحة إلى إيران قد بدأ في العام 1985 بصواريخ أميركية مضادة للدروع، سُلّمت لها عبر إسرائيل. غير أنّ المسؤولين الأميركيين راحوا بعد ذلك يشعرون بالقلق حيال تغيّر وجهة الحرب، خاصة في العام 1986، حين بدا أنّ الإيرانيين قد تجاوزوا خسائرهم السابقة وحققوا تفوّقاً قاد بعض المحللين لأن يستنتجوا أنّ الوقت يمرّ لمصلحة إيران. وحين احتلّت القوات الإيرانية شبه جزيرة الفاو العراقية، قرب الكويت، في العام 1986، خشي المحللون الأميركيون من إمكانية اتّساع رقعة الحرب مما يؤثّر على الكويت ونقل النفط. وفي العام 1987، أشارت الولايات المتحدة إلى التزامها ضمان تدفّق النفط برفعها الأعلام الأميركية على السفن الكويتية وتوفير الحماية لها بواسطة البحرية الأميركية، وكان ذلك رسالة قوية مفادها أنّ أيّ هجوم على هذه السفن هو هجوم على أميركا. وعلاوة على ذلك،

فقد بدأت الولايات المتحدة بمدّ يد العون إلى العراق عسكرياً، كلّ ذلك باسم الحفاظ على توازن القوى في الخليج. وهكذا انتهت الحرب في العام 1988 بشيء من التفوّق العراقي، وإن كان لا يرقى إلى مصاف الانتصار العسكري الكبير. فمن المؤكّد أنّ الحرب قد انتهت حين قبلت إيران خطط الأمم المتحدة لوقف إطلاق النار، على الرغم من أنّها كانت قد اتّخذت موقفاً ألاّ تفعل ذلك قط ما دامت الحكومة البعثية باقية في بغداد، هكذا كان القرار صعباً على خميني إيران، عدوّ صدام حسين اللدود، الذي شبّه قبول وقف إطلاق النار بينما صدّام لا يزال في السلطة "بتجرّع كأس من السمّ". لكنّ القرار الإيراني اتُّخِذ لأنّ العراق كانت له اليد العليا عسكرياً في العام 1988، ولم يكن ثمّة أمل كبير في أن تعكس إيران وجهة الحرب مرّة أخرى.

وكانت الحرب، في الوقت ذاته، قد أنهكت العراق. غير أنّ مظاهر النصر العسكري والتحسينات في قدرات العراق الصاروخية مكّنت صدام حسين وحكومته، على الرغم من غياب أيّ كسب في الأرض، من استغلال انتهاء الحرب كما لو كان نصراً عسكرياً وسياسياً كبيراً.

## عواقب حرب الخليج في العام 1991

في الأشهر بين نهاية الحرب العراقية الإيرانية وغزو العراق للكويت في آب 1990، كانت الحرب الباردة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة تتجه نحو نهايتها، وكان الخوف من التهديد السوفيتي في الخليج قد اختفى.

ولقد غيّر غزو العراق للكويت نظرةَ الولايات المتحدة الاستراتيجية تغييراً كليّاً. فعلى الرغم من تركيز البلاغة الأميركية السابقة على قواعد العلاقات الدولية في حقبة ما بعد الحرب الباردة، فإنّ الخوف الأساسي كان زوال توازن القوى في الخليج. فإذا ما سُمِح للعراق أن ينجو باحتلاله للكويت، فسوف يضاعف قدراته النفطية بين ليلة وضحاها ويغدو القوة الأهمّ في الشرق الأوسط، بعد إسرائيل. وحتى لو لم يستخدم العراق تلك القدرة لغزو العربية السعودية أو دول الخليج الأصغر، ويسيطر بذلك على المنطقة، فإنه سيكون في الموقع الذي يتيح له أن يهدّدها ويملي عليها سياساتها. ولعلّ التفكير بأنّ العراق - الذي تتعارض سياسته الخارجية بوجه عام مع السياسة الخارجية الأميركية خاصة فيما يتعلّق بقضية إسرائيل - سوف يصبح تلك القوة المهمّة هو الدافع الرئيس وراء ردّة الفعل الأميركية. وكانت الحجّة الأميركية الأساسية للإبقاء على سياسة العقوبات الاقتصادية الدولية الصارمة ضد العراق بعد الحرب أنّ العراق إذا ما أُتيح له

أن يتصـرّف بمزيـد مـن الـدخل، فسـوف يسـتخدمه في تخطّـي العقوبات العسكرية وبناء قواه.

أدّت حرب الخليج في العام 1991 إلى تطورات جديدة ومهمّة: وجود عدد كبير من القوات الأميركية في المنطقة وإقامة قواعد عسكرية جديدة في عدد من الدول العربية، بما فيها الكويت والبحرين والعربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر. لكن الولايات المتحدة واصلت رؤيتها إلى إيران والعراق من منظور توازن القوى بين البلدين. فهزيمة العراق في العام 1991، واضمحلال قوته، وفرض عقوبات صارمة راحت تتآكل قدراته طوال تسعينيات القرن العشرين، كلّ ذلك زاد الاهتمام بإيران والقلق حيالها. فالسياسة الخارجية الأميركية خلال عدد من العقود الماضية لم تنظر إلى أحد هذين البلدين قطّ إلاّ بالعلاقة مع البلد الآخر. فكلّ سياسةٍ عراقية جديدة تقتضي بالضرورة تغييراً في السياسة تجاه إيران. ولقد تمثّل هدف السياسة الأميركية الاستراتيجي بعد العام 1991 بالحفاظ على وحدة وسلامة أرض العراق لئلاّ يزداد ضعفاً بالنسبة إلى إيران وإيجاد سُبُلٍ في الوقت ذاته للحدّ من قوّة إيران أثناء ضعف العراق. وقد عُرِفَ هذا المنطق باسم "الاحتواء المزدوج"، تلك السياسة التي اتّبعتها إدارة كلينتون. أمّا حجة هذه السياسة فتقوم على أنَّ إيران والعراق ليسا بالدولتين الصديقتين كلتيهما، وبما أنَّ العراق لا بدّ أن يبقى خاضعاً لعقوبات قاسية، فإنَّ من الواجب احتواء القوة الإيرانية أيضاً.

وهكذا، أعلنت الولايات المتحدة عن تدابير تحظّر على الشركات الأميركية التعامل مع إيران وبذلت كل ما في وسعها لإقناع حلفائها الأوروبيين بفعل الشيء ذاته. وكانت سياسة الرئيس جورج دبليو بوش التي أدرجت إيران (ومعها العراق وكوريا الشمالية) في "محور الشرّ"، على الرغم من تعاون طهران مع الولايات المتحدة في الطور الأول من الحرب على الإرهاب، ثمرة حتمية للتفكير بحرب على العراق. فالولايات المتحدة لديها مرارتها مع إيران، غير أنَّ ما من عامل جديد يسوّغ التشدّد المفاجئ في السياسة حيالها سوى النظرة الجديدة التي طورتها الإدارة تجاه الخليج. فلقد طرح التخطيط للحرب مع العراق مخاوف من تزايد القوة الإيرانية قياساً بالدول العربية الخليجية الصغيرة، التي ترغب الولايات المتحدة في أن تدعم سياستها تجاه العراق. ولأن عاقبة الحرب على المدى القصير قد تمثّلت بالحدّ من قوة العراق العسكرية، فقد طرح ذلك خشية الأميركيين من أن تفيد إيران استراتيجياً من هذا الضعف العراقي.

والحال، أنَّ حجم التهديد الذي طرحه كلٌّ من إيران والعراق سوف يبقى مسألة فيها خلاف. فهل يطرح هذان البلدان تهديداً مباشراً للولايات المتحدة من ذلك النوع الذي يصعب احتواؤه؟ أم أنَّ قلق الولايات المتحدة الأكبر هو على أصدقائها في المنطقة، خاصةً إسرائيل؟ فالحجّة الأساسية التي طرحتها إدارة بوش في تحديدها "محور الشرّ" تقوم على فكرةٍ مفادها أنَّ خطر دولٍ مثل إيران

والعـراق نـاجم مـن سـعيهما إلى امـتلاك أسـلحة الـدمار الشـامل وإمكانيـة إمـداد الإرهـابيين بهـذه الأسـلحة، الأمـر الـذي يهـدّد أميركا وأصدقاءها. وقد افترضت هذه الحجّة أنَّ الرَّدع الذي فعل فعله ضد اتحاد الجمهوريات السوفيتية الستالينية والصين الماوية، لن يفعل فعله ضد هذه الدول؛ وأنَّ أنظمتها تكره أميركا تلك الكراهية التي تتجاوز رغبتها في البقاء؛ وأنها مرتبطة بالإرهابيين الذين هاجموا الولايات المتحدة. غير أنّه كان من الصعب كثيراً تأكيد هذا الأمر الأخير، خاصةً أنّه لم يكن بين الإرهابيين الذين تورطوا في هجمات 9/11 أيّ إيراني أو عراقي وأنَّ القاعدة ونصراءها نظام طالبان، ليسوا أصدقاء لأيّ من هاتين الدولتين. ويبقى من الأَوْجَه أن نعتبر أنَّ هاتين الدولتين تمثّلان تهديداً لإسرائيل.

ومن العسير أن نتصوّر ظروفاً يمكن فيها للأميركيين ألاّ ينظروا إلى حكومة صدام حسين في العراق والحكومة الإسلامية في إيران على أنهما ليستا عدوانيتين، خاصةً بعد إعلان الرئيس بوش أنهما جزء من "محور الشرّ"، الذي غدا سمة أساسية في الحرب على الإرهاب، وأدخل ما يُدعى بسياسة "الحرب الاستباقية". ومثل هذه النظرة هي التي رجّحت مواصلة الولايات المتحدة منعها هاتين الدولتين من السيطرة على معظم مخزون العالم النفطي المعروف.

## عواقب حرب العراق

مهما تكن النتائج قصيرة المدى التي ترتّبت على الحرب في العراق، تبقى الأسئلة بعيدة المدى المرتبطة بهذه الحرب أكبر بكثير: كيف ستحمي الولايات المتحدة مصالحها في المنطقة؟ كيف ستحدّ من فرصة قيام هجمات إرهابية على أرضها؟ كيف ستواصل دعمها لإسرائيل؟ لقد عبّر معظم الذين شاركوا في الجدال الذي دار في الولايات المتحدة عن الرغبة في تغيير النظام العراقي، وربما الإيراني، وفي الضغط على السعوديين لكي يتجهوا صوب الديمقراطية بوصفها سبيلاً للحدّ من المعارضة المسلّحة. بل إنّ بعضهم، مثل السيد وولسي، لم يقتصر في رؤيته إلى الحرب مع العراق على أنها سبيل لإجهاض قدرات ذلك البلد النووية بل تعدّى ذلك إلى رؤيتها كوسيلة ضد العربية السعودية عبر الحدّ من حاجة الولايات المتحدة للتسهيلات العسكرية الأميركية هناك وزيادة الدور الذي يمكن أن يلعبه في سوق النفط عراقٌ صديقٌ للأميركيين.

ولقد أوجزت الفايننشيال تايمز اللندنية النافذة، في عددها الصادر يوم 11 آب 2002، افتراضات هذه المدرسة الفكرية المؤثّرة التي تسعى إلى ترتيب الشرق الأوسط من خلال ممارسة القوة العاتية. فقد لاحظت هذه الصحيفة أنَّ "أصدقاء واشنطن الأوروبيين والعرب" قد ارتابوا في أنَّ حملة إدارة بوش "للإطاحة بصدام حسين هي في حقيقة الأمر جزء من استراتيجيةٍ لإعادة ترتيب الشرق الأوسط على

نحوٍ يخدم المصالح الأميركية وبما يفيد إسرائيل، باستخدام السيطرة على العراق كوسيلةٍ"، وختمتْ بالقول إنَّ "صقور الإدارة لطالما رأوا أنَّ هذا الأمر ينبغي أن يكون هو الاستراتيجية، التي لا يقتصر تحقيقها، في النهاية، على تدبّر أمر التهديد المحتمل الذي تمثّله أسلحة الدمار الشامل لدى السيد صدام حسين. ذلك أنَّ السيطرة على العراق سوف تحدّ من اعتماد الولايات المتحدة على النفط السعودي، وتزيد من حصار إيران، وتشكّل ضغطاً هائلاً على سوريا، بل وتهمّش مصر، حليف الولايات المتحدة الآخر".

إنه لمن المشكوك فيه أن يكون صنّاع السياسة في الولايات المتحدة قد توافقوا بالإجماع على أهداف السياسة الأميركية في عراق ما بعد صدّام حسين. غير أنه من الواضح أنَّ النظرة السائدة تمثّلت باستخدام القوة الأميركية الصريحة لتغيير اللوحة الاستراتيجية. وكانت الحجّة أنَّ الولايات المتحدة، بكسبها الحرب مع العراق، سوف تحوّل هذا البلد المهمّ إلى حليف لأميركا، الأمر الذي سيغيّر بصورة آلية حسابات جيران العراق جميعاً. فالعراق بلد غني بإمكانياته وشعبه مجدٌّ ومتعلّم وعلماني. وقد لعب تاريخياً ذلك الدور الأساسي في سياسة المنطقة. وهو يسيطر على ثاني أضخم مخزون نفطي في العالم. كما أنَّ عراقاً صديقاً يحدّ ثلاث دول صديقة أخرى، هي الكويت والأردن وتركيا، سوف يرهب الدولتين المجاورتين الأخريين، سوريا وإيران. أمّا تضافر الإمكانيات النفطية في الكويت والعراق مع

قدرات دول الخليج الأصغر المنتجة للنفط فسوف يشكّل منافساً لقدرات العربية السعودية. وإذا ما أضفنا زيادة الوجود العسكري الأميركي في المنطقة، فسوف تكون لدينا تلك الصورة التي تغري كثيراً من المحللين وصنّاع القرار الأميركيين.

وتبعاً لهذا الخطّ من التفكير، فإنَّ لا ضرورة للقلق بشأن المعارضة الدولية، بما فيها معارضة الشرق الأوسط، لأنَّ هذه السياسة ما إن تُنَفَّذ حتى يعمد الآخرون إلى تبنّيها والتكيف معها بكلّ بساطة. فما من شكّ أنَّ الولايات المتحدة سوف تربح أية مواجهة عسكرية سواء مع العراق أو إيران، أو مع أيّ جَمْعٍ من دول المنطقة. فمعظم الدول، خاصةً الضعيفة منها، لا تريد أن تقف في الصفّ المقابل للرابح. ولذلك كان الافتراض أنَّ كثيراً من الدول المعارضة لمثل هذا السيناريو سوف تكتفي بالقفز إلى عربة الرابح، وعربة أولئك الذين لن يعانوا من العواقب الوخيمة.

وبغية إضافة المزيد من الإغراء إلى هذه الرؤية، أشار كثير من المدافعين عنها إلى أنَّ مثل هذا السيناريو لن يقلّل وحسب من تهديد أسلحة الدمار الشامل بل سيساعد أيضاً على نقل المنطقة من الحكم السلطوي إلى الديمقراطية. فأميركا ستكون قادرةً على ضمان انبثاق عراق ديمقراطي وزيادة قدرته إزاء دول مثل مصر والعربية السعودية، مما يضطر هذه الأخيرة إلى التغيير الداخلي، سواء من خلال رؤية شعوبها إلى نجاح الديمقراطية في العراق أم من

خلال المزيد من القدرة التي ستحوزها الولايات المتحدة في الضغط على هذه الحكومات. ومثل هذا التغيير لا بدّ أن يفضي إلى شرق أوسط أكثر استقراراً وإلى الحدّ من الإرهاب، إذْ إنَّ الافتراض المسيطر هو قمع الإرهاب المتنامي.

## ضروب القلق بشأن عواقب الحرب

لم يكن ثمّة شكّ في أنَّ استخدام قوة الولايات المتحدة العاتية في الشرق الأوسط يمكن أن يغيّر توضّعات القوة في المنطقة وحسابات كلّ دولة فيها. ولم يكن ثمّة شكّ أيضاً في أنَّ الولايات المتحدة إذا ما شاءت استخدام ما يكفي من مواردها بهدف تغيير الحكومة في العراق، وحتى في إيران، فسوف تنجح. غير أنَّ ضروباً من القلق برزت قبل الحرب بشأن كلفة مثل هذه المهمات وحجم التحالف الذي يمكن للولايات المتحدة أن تقيمه. فكثير من الدول، ومن بينها تلك التي تعارض مثل هذا السيناريو وتخشاه، يمكن أن توطّن نفسها عليه إنْ لم يكن لديها خيار آخر. كما تبقى القوةُ أساسيةً في تصريف السياسة الدولية وتعديل أولويات الدول. لكنَّ القضية التي لا يمكن للقوة أن تحلّها هي العواقب النهائية التي يمكن أن تترتّب على استخدام هذه القوة، وتأثيرها بعيد المدى على حسابات الفاعلين المحليين والعالميين. فالولايات المتحدة لديها القدرة على إعادة توزيع ورق اللعب في الشرق الأوسط لكنها لا تستطيع أن تحدّد كيف ستأتي الأوراق.

أمّا الرأي الذي مفاده أنّ استخدام القوة العسكرية والسياسية سوف ينقل المنطقة من نزعة التسلّط إلى الديمقراطية فهو رأي يعاكس منطق الواقعية السياسية سواء بالنسبة لأميركا أم بالنسبة للفاعلين في المنطقة، بل إنه يعاكس الأدلة التاريخية ذاتها. وإذا ما كان الهدف الأساسي متمثلاً في قيام عراق مستقر صديق لأميركا وحماية أرواح الأميركيين المقيمين في المنطقة، فهذه لوحدها ليست بالمهمة البسيطة، نظراً للانقسامات داخل العراق وتأثير بعض جيرانه، مثل إيران وتركيا وسوريا، ومصلحتهم. فبعد عقدين كاملين من الحرب والعقوبات الاقتصادية، بات العراق بلداً منهكاً ويحتاج قدراً كبيراً من إعادة البناء قبل أن يمكن للولايات المتحدة أن تجني ثمار طاقاته. ومثل هذه المهمّة، إلى جانب الأولوية الأميركية الأساسية المتمثّلة في الحيلولة دون وقوع الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة، لا بدّ أن تَرْجَح على أية مهمة أخرى، بما في ذلك قضية الديمقراطية. فهل يمكن أن نسمح للأكثرية الشيعية التي اضطُهِدَت طويلاً في العراق، والتي تربطها روابط دينية قوية بالأكثرية الشيعية في إيران، أن تمارس قوتها الديمقراطية إذا ما تبيّن أنّها ستكون متعاطفة مع إيران؟ وفي محاولتنا الحصول على دعم الملكية الأردنية بقرب العراق، ألاَ ينبغي أن ننظر في اتجاه آخر إذا ما كان السبيل الوحيد المتاح أمام الملك لكي يقدّم دعمه لأميركا هو قمع شعبه، الذي يعارض الحرب والوجود الأميركي أشدّ المعارضة؟

لننظر إلى علاقتنا مؤخراً مع الباكستان، التي احتجنا دعمها أشدّ الاحتياج في الحرب على القاعدة ونظام طالبان. فالحاجة إلى مثل هذا الدعم فاقت كلّ رغبة لدى الولايات في إجراء تغيير ديمقراطي مهمّ في الباكستان. وتشير التجربة التاريخية إلى أنّ حسابات الواقعية السياسية تطرح مخاوف من أن تفضي عملية التحول الديمقراطي إلى ظهور حكومات راديكالية معادية لأميركا في المنطقة. فمثل هذه الحسابات كانت، على الأقلّ، قد مالت بنا إلى إغفال السياسة المحلية لمصلحة إقامة تحالفات جوهرية. ومع أنّ الولايات المتحدة قد ترغب في رؤية تغيير ديمقراطي في العربية السعودية، فهل تقبل بحكومة إسلامية راديكالية يمكن أن تستخدم القدرات النفطية ومنبر مكّة، حيث يجتمع ملايين الحجّاج المسلمين في كلّ عام، في حشد بقية المسلمين وراء قضيتها؟ خاصةً أنّ ما من شيء يشير إلى أنّ هذا النموذج التاريخي لن يكون النموذج الذي يقوم في المستقبل بصرف النظر عمّا يحدث في عراق ما بعد الحرب.

إنّ التصوّر العام عن الولايات المتحدة في كثير من العالم العربي والإسلامي هو تصوّرها كإمبريالية أميركية. وحضور القوة العسكرية الأميركية المتزايد والظاهر في مناطق العرب والمسلمين الغنية بالنفط لا بدّ أن يعزّز الاستياء العام من السياسة الخارجية الأميركية. أمّا الحكومات فلديها خياران: إما أن تتلافى حنق أميركا بقمع شعوبها أو أن تتلافى حنق شعوبها بإزعاج أميركا.

ومن غير المحتمل أن يكون لأيّ من هذين الخيارين تلك النهاية السعيدة سواء بالنسبة لسياسات المنطقة أم بالنسبة للغايات الأميركية. أمّا في تلك البلدان الواقعة في المنتصف، غير قادرة على حسم خياراتها، فسوف يكون عدم الاستقرار الناتج أرضية خصبة للإرهابيين. كما أنّ الإذلال النفسي المخيّم بين أفراد الجيل الجديد من الشباب العرب والمسلمين، والمرتبط بأميركا، يمكن أن يكون على المدى البعيد أشدّ العواقب الباعثة على القلق.

وعلاوة على قضايا القمع، والرأي العام، والاستياء من أميركا بين الجيل الجديد من العرب والمسلمين، فسوف يكون هنالك أيضاً ضَرْبٌ من انعدام اليقين حيال القدرة على جلب الاستقرار للعراق والبلدان المحيطة به. فلا شكّ أنّ العراقيين قد عانوا معاناة رهيبة من حكم صدام حسين، ولعلّ معظمهم كان يتطلّع إلى اليوم الذي يتخلّص فيه من نظامه. ولكن ما إن انجلى غبار الحرب، حتى عمل واقع الانقسامات الداخلية والمصالح الخارجية على تعقيد مهمة أميركا ذلك التعقيد الشديد. وعلى الأقل، فإنّ هنالك حاجة إلى استخدام موارد اقتصادية وعسكرية ضخمة على سبيل الدعم ولفترةٍ مديدة بغية ضمان النجاح.

وعلى الرغم من المخاطر الواضحة والعواقب الوخيمة المحتملة، فإنّ الحجج وراء استخدام القوة العاتية لإعادة ترتيب السياسات في المنطقة كانت من الكثرة بحيث تصعب مقاومتها. ومن الصعب على الدوام تقديم وجهة نظر بديلة لا تقوم إلا على

الخوف من العواقب، ذلك أنّ هذه الأخيرة قابلة للجدال على الدوام. وأولئك الذين دافعوا عن استخدام القوة العاتية كان لديهم الكثير مما يؤيّدهم: فما وعدوا به وجد أصداءً طيبة لدى كثير من الأميركيين، كما أنّ قدرتنا على الانتصار في الطور العسكري كانت مضمونة. وبالنسبة لهؤلاء، فإنّ القول "إننا نستطيع، ولذلك فإنّ علينا أن نفعل" كان حجّة كافية.

ولما كانت عواقب الغزو تلك العواقب الوخيمة، كاحتمال أن يستخدم العراق أسلحة الدمار الشامل، فقد كان من السهل الإيحاء بأنّ العراقيين يستحقون أنّ يُبَادَروا بالهجوم قبل أن يحصلوا على مزيد من الأسلحة الفتّاكة. أمّا إذا تبيّن أنّ العراق ضعيف كما توقّع كثير من المحلّلين (وكما أثبتت الحرب بالفعل)، فإنّ ذلك الضعف سوف يدحض حجج أولئك الذين حذّروا من صعوبة الإطاحة بحكومته الحالية. وفي كلتا الحالتين، فقد بدت أوراق اللعب مرتّبةً في صالح أولئك الذين أيّدوا استخدام القوة العاتية ضد العراق.

أما بالنسبة للعواقب بعيدة المدى، فإنّ قلّةً من الأميركيين هي التي ستتذكّر في المستقبل أين كانت بداية ذلك كلّه. وإذا ما كانت العواقب شديدة الإيلام، فإنّ الألم يمكن أن يحول بيننا وبين الإقرار بأية مسؤولية مهما تكن جزئية لئلا يبدو مثل هذا الإقرار كتبرير للأفعال الشنيعة التي ولّدت مثل هذا الألم. كان هذا هو أمل المناصرين للحرب على الأقل.

غير أنه كان من انعدام المسؤولية بمكان أن نتجاهل عواقب أفعالنا، سواء على المدى القريب أم على المدى البعيد، فإذا ما جاءت النتيجة على غير ما نرغب فيه زعمنا أنّ لا علاقة لنا بالعواقب. فعلى المقاربة التي تركّز على القوة وحدها أن تدرك أيضاً، وبالتحديد، أين يقع القدر الأكبر من المسؤولية. ذلك أنّ القوة تشتمل على تأثيرٍ ونفوذٍ جوهريين لكنها تشتمل أيضاً على قدر كبير من المسؤولية. فلا شكّ أننا ساعدنا على صياغة النظام السياسي الحالي في الشرق الأوسط. كما أننا نمتلك القدرة على إعادة ترتيب السياسات في المنطقة، وعلى تجاهل رغبات شعوبها، وإجبار الآخرين على التكيّف مع الوقائع الجديدة التي نخلقها، لكن هذه القدرة تتطلّب أن نكون قادرين على محاسبة قادتنا، حتى حين يكون هنالك قَدْر كبير من الألم. فعلينا، قبل كلٍّ شيء أن نفكّر في مفاعيل سياساتنا و آثارها.

لم يكن لمقدّرات العراق قطّ أن تضاهي القدرة الأميركية، على الرغم من وجود ضروب جدّية ومشروعة من القلق قبل الحرب. ولو كان النظام العراقي يمتلك أسلحة الدمار الشامل الخطيرة، كما حاججت حكومة الولايات المتحدة، لكان من المحتمل أن يستخدمها عند وشوك الإطاحة به. ومثل هذه الأسلحة كانت كفيلة بأن تزيد كثيراً من عدد الإصابات في صفوف الأميركيين وحلفائهم. وفي الحرب، ثمّة مفاجآت على الدوام. فقد أحرق العراق حقول النفط الكويتية أثناء انسحابه

في العـام 1991. وكـان مـن الممكـن أن تكـون لديـه خطـة مرسـومة لإحـراق حقولـه النفطيـة وجعلها غير قابلـة للاستخدام، بحيث يحول بين الولايات المتحدة وتحقيق مكاسب استراتيجية. ومـن حسـن الحـظّ أنّ العـراق لم تكـن لديـه، كمـا بـدا، أيّـة أسلحة للدمار الشامل قابلـة للاستخدام، وأنّ الأذيـة التي ألحقت بحقول النفط كانت طفيفة، لكنّ المخاطر كانت شديدة إذا ما صدّق المرء تقديرات الحكومة.

أمّا فيما يتعلّق بما بعد الحرب، وعلى الرغم من أنّ معظم العراقيين ربما كانوا سعداء لخلاصهم من نظامهم القمعي ورحبّوا بالتغيير، إلا أنّ كثيراً منهم لم يكونوا كذلك. بل إنّ كراهية النظام العراقي لم تُتَرْجم بأي معنى من المعاني إلى حبّ الولايات المتحدة أو سياساتها، وما كان ينبغي كذلك أن نستخفّ بتحدّي الحفاظ على عراق موّحد، ومستقر، وصديق. وهل من الحكمة أن نتجاهـل واقعـة أنّ أفعالنـا تعـزّز العـداء، والغضـب، والإحسـاس بالإذلال العميق لدى جيل جديد من العرب والمسلمين؟ هل كان في مصلحتنا أن نظهـر كإمبريـالي جديـد في منطقـةٍ تحـدَّد تاريخهـا المعاصر بكراهية الإمبريالية؟

## العربية السعودية والحاجة إلى الإصلاح السياسي والاقتصادي

من المفيد أن نتناول تبدّل النظرة الأميركية إلى العربية السعودية بالارتباط مع القضية المباشرة للسياسة الخارجية الأميركية: الحرب على الإرهاب. فَقَدْرٌ كبير من إحباط المسؤولين تجاه العربية السعودية منذ هجمات 9/11 كان متوقّعاً على أساس اثنين من المعطيات: أولهما، أنَّ السعوديين ساعدوا على خلق القاعدة بتشجيعهم البلاغة المعادية لأميركا في المملكة، أو عدم زجرهم إيّاها على الأقل؛ وثانيهما، أنَّ النظام الملكي السعودي المغلق، الذي لا يسمح إلاّ بأدنى حدود المعارضة السياسية الشرعية ويمنح الجماعات الأصولية المسلمة سلطة ثقافية مُعْتَبَرة، إنما يزيد من راديكالية جماعات المعارضة كما يزيد من فرصة الإرهاب. أمّا دعم الولايات المتحدة للعائلة المالكة فقد نُظِرَ إليه على أنَّه السبب الأساسي لاستهداف هذه الجماعات أميركا.

غير أنّه على الرغم من مساعدة السعوديين في خلق القاعدة من غير قصد، مما يوجب تناول الأسباب الداخلية لصعود هذه المنظمة، يبقى علينا أن نضع هذه الظاهرة في نصابها أو منظورها الصحيح. فالقاعدة لا تمثّل تهديداً للولايات المتحدة وحدها بل للحكومة السعودية أيضاً، ذلك أنّها تهدف إلى الإطاحة بالنظام السعودي بقدر ما تهدف به إلى إيذاء أميركا. وإذا ما كان

للسعوديين دورٌ في خلق هذا الوحش الفرانكشتايني، فإنَّ للولايات المتحدة يدٌ كبيرة في ذلك أيضاً. فواقع الحال أنَّ أميركا لعبت دوراً أكبر من دور العربية السعودية فيما يتعلّق بالأصول السياسية لأسامة بن لادن ومنظمته المرعبة. فالجهود الأميركية التي بُذلت لحشد النشطاء السياسيين المسلمين الأتقياء عبر العالم باسم الجهاد ضد الشيوعيين "الكفرة" في أفغانستان كانت سبباً أساسياً في النجاح الباكر لهذه الجماعات التي ساهمت في النهاية بتشكيل القاعدة. أمّا الدور الذي لعبته بلدان مثل العربية السعودية ومصر في المساعدة على تجنيد مثل هؤلاء فكان استجابة لرغبات الولايات المتحدة إلى حدٍّ كبير.

وبصرف النظر عن جذور القاعدة، فإنَّ هنالك حاجة قوية وواضحة لإصلاح ذلك النظام السلطوي في المنطقة الذي يزيد من احتمال المعارضة العنيفة، بما في ذلك الإرهاب. غير أنَّ السجلّ ليس واضحاً بما فيه الكفاية حول هذه النقطة. ففي الشرق الأوسط على وجه الخصوص، تبدو النتائج مشوشة ومختلطة فيما يتعلّق بمدى زيادة القمع للمعارضة العنيفة أو إنقاصها. فسوريا، التي واجهت جماعات المعارضة الإسلامية بالقوة والبطش في ثمانينات القرن العشرين، يبدو أنّها أفلحت في قمع النزعة القتالية وإخمادها. أمّا في الأردن، فقد عملت الليبرالية السياسية المتواضعة التي سمحت لأحزاب إسلامية بالمساهمة في السياسة على الحدّ من وقوع المعارضة والخروج العنيفين.

ومـع ذلـك، تبقـى الديمقراطيـة في العربيـة السـعودية وبقيـة المنطقة أمراً حسناً بحدّ ذاته وتشكّل واحداً على الأقل من العوامل المهمّة في استقرار النظام السياسي في المنطقة: حيث تعزّز هوية الدول على حساب الهوية العربية الجامعة والهوية الإسلامية الجامعة. فحين تكون شرعية الحكومات قائمة على انتخابها من قبل شعوبها، تقلّ حاجتها إلى توسّل قضايا المنطقة في إثبات شرعيتها.

غير أنّه إذا ما كانت الديمقراطية بوصفها نتيجة نهائية أمراً مرغوباً فيه، إلا أنَّ وسائل التوصّل إلى هذه النتيجة هي محلّ جَدَلٍ متواصل بين الخبراء. وتتمثّل واحدة من الخلاصات التي يمكن استمدادها من التجارب التاريخية بأنّه حتى لو كانت الديمقراطية تفضي إلى مزيد من الاستقرار، إلاّ أنَّ مراحل الانتقال إلى الديمقراطية غالباً ما تكون بعيدة عن الاستقرار أشدّ البعد، ولا يمكن التنبؤ بمآلاتها النهائية. والانتقال الجذري والسريع من النظام السلطوي إلى الديمقراطية في أمكنة مثل العربية السعودية ليس بالأمر المرجّح، لكنه إذا ما حصل، فإنَّ عدم الاستقرار الناتج أو الثمار غير المتوقعة، كاحتمال انتخاب نظام إسلامي مقاتل بصورة ديمقراطية، قد تبدو أشدّ تهديداً للمصالح الأميركية من الوضع الراهن.

وتتمثّل المقاربة البنّاءة على هذا الصعيد بالسعي إلى إحداث تغيير متدرّج. ومثل هذا التغيير لا يمكن تحقيقه إلاّ عبر جهد تعاونيّ متبادل المنفعة مع آخرين، بما فيهم الحكومات الراغبة في

المنطقة. فالحكّام في المنطقة، ممّن يبقى نزوعهم إلى الاحتفاظ بالسلطة على حاله دون نقصان، تدفعهم أسباب كثيرة إلى الشعور بالحاجة إلى التغيير، خاصةً في المجال الاقتصادي. أمّا دور الولايات المتحدة فينبغي أن يتمثّل في زيادة حافز هؤلاء الحكّام إلى إحداث مثل هذا التغيير.

ومن المهمّ أن نفهم جذور النزعة السلطوية في المنطقة عموماً ونحن نسعى إلى مساعدة قوى التغيير. فأولاً، لقد بدأ هذا المسار التاريخي بإقامة القوى الاستعمارية أنظمة سلطوية. ومثل هذه المسارات يصعب تغييرها لأن من يمسكون بمقاليد السلطة نادراً ما يرغبون في التخلي عنها. بل إنّ المنطقة غدت، من بعض النواحي المهمّة، رهينة هذا الوضع المؤسف لأنّ الحكّام ينظرون إلى مناصبهم على أنّها حقّ مخوَّل. ولقد تفاقمت المشكلة بضروب انعدام الأمن لدى معظم الحكومات في سنواتها الأولى بينما كانت تخلق هويات جديدة حول دول جديدة في وقتٍ كانت فيه التحديات الصادرة عن حركاتٍ عابرة للأوطان (عروبية جامعة بشكل خاص) تلك التحديات القوية. ومع بناء هذه الحكومات ضروباً من الولاء، صار من الصعب الفصل بين "الدولة" و "الحاكم". أما ثانياً، فقد ساعد النظام الاقتصادي على تعزيز النزعة السلطوية، خاصةً في الخليج. فالثروة النفطية وفّرت لتلك الحكومات عدم الاعتماد على شعوبها في مداخيلها عبر الضرائب، لأنّ معظم الدخل في تلك الدول يأتي من الثروات الوطنية مباشرةً.

وقد استُخْدِم هذا الدخل الكبير في التأثير على الشعب، الذي صار ينتظر من الحكومات أن تدفع لتلبية حاجاته. وهذه هي البنية الاقتصادية التي عملت عملها حين كانت هنالك وفرة نفطية مفرطة، لكنها غدت أقلّ فاعلية في العقد الماضي بسبب التزايد السكّاني السريع وانخفاض دخل الفرد. ولقد خلقت هذه الضغوط للحكومات في المنطقة أسباباً داخلية مهمة للسعي وراء التغيير السياسي بغية توزيع المسؤولية. فإنْ لم تفعل لا بدَّ أن تقلق حيال المعارضة المقاتلة أكثر مما تقلق أميركا.

وعلى الرغم من وجود أسباب تاريخية ومحلية لاستمرار النزعة السلطوية في المنطقة، إلاّ أنّ السياسة الخارجية كانت أيضاً عاملاً مهمّاً في السنوات الأخيرة. ففي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، استخدمت دول مثل مصر الناصرية المواجهة مع إسرائيل كمبرّر للسريّة، وقمع المعارضة، والإخفاقات الاقتصادية. وفي السنوات الأخيرة، عمل الصراع العربي الإسرائيلي ضدّ اللبرلة في بلدان صديقة للولايات المتحدة، مثل العربية السعودية. وقضايا السياسة الخارجية الأساسية، خاصة قضية الصراع العربي - الإسرائيلي، تشكّل بالنسبة للشعب السعودي المصدر الأكبر للاستياء من الولايات المتحدة وتُواجِهُ كثيراً من الحكومات في المنطقة بخيارات قاسية بين إرضاء أميركا أو إرضاء شعوبها. وغالباً ما كان إرضاء الطرفين بعيداً عن الاكتمال، إنّما مع إرضاء الشعوب أقلّ من إرضاء أميركا. لنأخذ، مثلاً، ردّة فعل

الشعب العربي على السياسة الخارجية الأميركية خلال فترة العنف الفلسطيني الإسرائيلي الشديد في ربيع العام 2002. فقد عملت ردّة فعل الشعب العربي، الذي تصوّر حكوماته إمّا عاجزة أو متواطئة مع الولايات المتحدة، على دفع الحكومات إلى استخدام وسائل قمعية شديدة درءاً للتهديدات الداخلية الخطيرة. وكما في الماضي، فقد أفلحت الحكومات، إنّما مقابل قمعٍ إضافي على المدى القصير وقمع دائم على المدى البعيد. بل إنّ تشكيل بيروقراطيات أمن الدولة الفاعلة والضخمة يغدو بحدّ ذاته عاملاً في النظام السياسي الداخلي يعيق التغيير. وحين ينظر المرء في تكرّر مثل هذه الحوادث، يمكن أن يدرك إلى أيّ مدى كانت قضايا السياسة الخارجية، وخاصة الصراع العربي الإسرائيلي، عاملاً مهمّاً في إدامة القمع.

وفي النهاية، فإنّ الهدف الرامي إلى تحقيق مزيد من الديمقراطية في المنطقة هو هدف معقّد ويمثّل تحدّياً. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة يمكن أن تلعب دوراً في مسيرة الإصلاح السياسي في المنطقة، إلا أنّه ما من قوة يمكنها أن تحقّق ذلك لوحدها. فالحكومات في المنطقة لن يسعدها أن تتبنى خططاً تقوّض سلطتها. وما تخلقه الاستراتيجية المنطوية على تهديد ومواجهة هو ذلك الخطر المزدوج المتمثّل في استبعاد مزيدٍ من دول المنطقة أو نزع استقرارها. وهما نتيجتان لا تساعد أيّ منهما في الحرب على الإرهاب: فالدول المُسْتَبعَدة من غير المحتمل أن تبدي

ذلك التعاون الذي تحتاجه الولايات المتحدة لمقارعة الإرهاب، والدول غير المستقرة قد تشكّل أرضية خصبة للإرهابيين.

وتتمثّل المقاربة الواعدةُ الراميةُ إلى إحداثِ إصلاحٍ سياسي تدريجي، عبر عمليةٍ لا تنطوي على زيادة كبيرة في عدم الاستقرار، بالانطلاق من التركيز على النظامين الاقتصادي والتعليمي. فجميع الدول في المنطقة، بما فيها الغنية بالنفط، تواجه تحديات اقتصادية خطيرة تسهم في زيادة التهديد السياسي الذي تتعرّض له هذه الدول. وهي تحتاج إلى لَبْرَلَةِ اقتصاداتها المركزية، وإلى اجتذاب الاستثمارات الأجنبية، وخلق بيئة ملائمة للتجارة الدولية. ويمكن للولايات المتحدة أن تساعد في هذه المجالات، غير أنّ لدى الحكومات أيضاً ما يدفعها إلى السعي وراء هذه الأهداف، كالأمل في تحسين اقتصاداتها المضطربة. ولسوف تزداد الحاجة الداخلية إلى الإصلاح السياسي مع تقدّم الإصلاح الاقتصادي، كما يمكن للولايات المتحدة أن تواصل مساعدتها تلك الأصوات الإصلاحية في المنطقة.

و لا تزال لدول مجلس التعاون الخليجي - العربية السعودية، والكويت، والبحرين، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، وعُمان - مصالحها في الإبقاء على علاقات وثيقة بالولايات المتحدة، خاصةً من حيث الدعم العسكري الأميركي. وهذه المصالح توفّر للولايات المتحدة رافعةً مهمّة، إنّما إلى حدّ معين وحسب لأنّ دول مجلس التعاون الخليجي تعلم أنّ استراتيجية الولايات المتحدة

مكرّسة لخدمة المصالح الأميركية في المقام الأول، والنتيجة هي تلك الدوافع الواضحة المتبادلة التي تدفع باتجاه التعاون والتنسيق. فحين تكون التهديدات واضحةً، كما كان عليه الحال في الغزو العراقي للكويت في العام 1990، سوف تصطف العربية السعودية وبقية دول مجلس التعاون الخليجي وراء الولايات المتحدة من غير شكّ دفاعاً عن حقول النفط. بل إنّ لدول مجلس التعاون الخليجي، خاصة الكويت، مصلحة بوجود الولايات المتحدة في المنطقة حتى بغياب التهديد الوشيك. والقوات الأميركية منتشرة في أرجاء كثيرة من الخليج، من التجهيزات في قطر إلى القوات والتجهيزات في الكويت إلى التسهيلات البحرية في البحرين. كما أنّ لدى العربية السعودية، التي تستضيف قوات أميركية، ما يدفعها إلى الحفاظ على الوجود الأميركي في المنطقة لأنها لا تقوى وحدها على مواجهة إيران أو العراق، على الرغم من أنها تسعى إلى خفض تعداد وقوام القوات الأميركية على أراضيها خشية ردود الفعل الشعبية.

ومن المعروف تاريخياً، أنّ لدى شعب شبه الجزيرة العربية تلك النزعة القوية إلى الاستقلال، التي لا تقتصر على علاقته بالغرب. ففي القرن التاسع عشر، تحدّوا الحكّام العثمانيين، الذين كانوا يسيطرون على قَدْرٍ كبير من الشرق الأوسط باسم إمبراطورية إسلامية يهيمن فيها الترك العثمانيون. وفي أوائل القرن العشرين، تعاونوا مع بريطانيا في الحرب العالمية الأولى سعياً وراء الاستقلال

عن العثمانيين. وفي العام 1990 ، انضمّوا إلى التحالف الذي قادته الولايات المتحدة خشية أن يكون لصدام حسين تلك السيطرة عليهم. وهكذا كان سعيهم إلى الاستقلال ذلك السعي المستقلّ عمّا إذا كانت القوى التي يخشونها أو التي يتحالفون معها مسلمة أو عربية أو غربية.

إنّ الصراع العربي الإسرائيلي هو الأساس الذي يقوم عليه قدر كبير من الاستياء من الولايات المتحدة، فهذا الصراع هو ما كدّر العلاقات الأميركية السعودية على نحوٍ واضح منذ انهيار مفاوضات السلام العربية الإسرائيلية. وكما أشارت استطلاعات الرأي التي جرت مؤخّراً، فإنّ معظم السعوديين، شأن غيرهم من العرب، حانقون على أميركا بسبب سياساتها، وليس قيمها، ويعتبرون القضية الفلسطينية قضية الخلاف الأساسية.

لقد اكتشف السعوديون، في الأشهر التي تلت 11 أيلول، أنّ التصوّر الشعبي عن عدم شرعية الوجود الأميركي على أرضهم يشكّل تهديداً لهم ولذلك الوجود. كما تكتشف الولايات المتحدة أيضاً عمق الاستياء العام في المنطقة. وهذه مشكلة سوف تحتّم التنسيق والتعاون المتبادل. فحاجة السعوديين إلى الدعم الأميركي سوف تتواصل، كما أنّ الولايات المتحدة ستظلّ تكسب من التعاون مع السعودية أكثر بكثير مما تكسبه من المواجهة معها.

6

## حِكْمَةُ التعاطف

**عَمِلْتُ، أثناء دراستي الجامعية، في مطاعم عديدة، من بينها بعض المطاعم الفخمة؛ وأكتفي بالقول إن قناعةً تشكّلت لديّ أنّ من الحسن أن تكون لطيفاً مع فريق الخدم. ليس مطلوباً منك أن تغنيهم، أو تخشاهم أو تجاورهم.... للاحترام نتائجه الطيبة.**

**من تعليقات قارئ على مقالة كتبتُها**

ستظلّ المصالح الأميركية في الشرق الأوسط على أهميتها في سياسة الولايات المتحدة خلال العقد التالي وأبعد منه. فالتزام أميركا بإسرائيل يربطها بالشرق الأوسط على نحوٍ لا فكاك منه، وأهمية النفط المتواصلة بالنسبة للاقتصاد العالمي، متضافرةً مع توفّر المنطقة على أكبر مخزون عالمي، تبقيان على أهمية الشرق الأوسط الاستراتيجية بالنسبة لأميركا. أمّا القلق حيال

تهديد الإرهاب واحتمال استمرار وجود القوات العسكرية الأميركية في المنطقة فيضيفان درجةً أخرى من المصلحة والأهمية. والسؤال بالنسبة لأميركا هو كيف تتدبّر هذه المصالح المهمة في السنوات القادمة. فالرهانات مرتفعة وخطيرة.

وسوف تظلّ الولايات المتحدة مأخوذةً بمقاربةٍ تستند في المقام الأول على المزايا الواضحة التي تتمتّع بها بوصفها القوة العظمى الوحيدة الباقية لأنَّ شعباً متألّماً ألماً عميقاً يظلّ يتطلّع إلى ردود سريعة وبسيطة على ذلك الألم. ولذلك تركّز هذه المقاربة كثيراً على استخدام القدرة العسكرية الأميركية إزاء التحديات التي تواجه أميركا وعلى التعامل مع الحكومات وحدها، عبر الترهيب والترغيب، دون اهتمام بالرأي العام العالمي، كما تلاحق المصالح الأميركية في المنطقة دون كبير اكتراثٍ بمصالح الآخرين الحيوية وتنظر إلى الحرب على الإرهاب بوصفها قضيةً يملك الأميركيون حقّ تعريفها الحصريّ على الأقل.

وتبقى أميركا قويةً وقادرة. فمن المؤكّد أنَّ الغلبة ستكون لها إذا ما واجهت سواها من الدول عسكرياً، حتى لو خاضت تلك المواجهة وحدها. وهي إذْ تمارس مثل هذه القوة، لا بدّ أنْ تعيد تشكيل أولويات الدول الأخرى بل وتعيد صياغة النظام السياسي الإقليمي، كما هو الحال في الشرق الأوسط.

غير أنَّ المعضلة التي ينطوي عليها استخدام القوة هي أنَّ هزيمة الآخرين لا تعني النصر على الدوام. وهنالك أسباب كثيرة

للتفكير بأنَّ تطبيق مثل هذه المقاربة على الشرق الأوسط لن يُلحق الضرر بأعداء أميركا وحسب بل بأصدقائها أيضاً ويمكن في النهاية أن يقوّض المصالح ذاتها التي نحاول الدفاع عنها. وسوف أُعنى هنا بأربعةٍ من هذه الأسباب:

1. الاستخفاف بما للقوة من حدود.
2. دفع الآخرين إلى تحدّي أميركا.
3. التوصيف الخاطئ لطبيعة التحدّي المطروح، وتالياً لطبيعة الردّ الضروري.
4. إغفال القيم التي هي موضع رهان، والتي نمثّلها ونرمز إليها كأمّة.

وسوف يشكّل الربط بين هذه المسائل الأربع والإفصاح عنها غاية هذا الفصل الختامي.

## 1 . حدود القوة

إنّه لما يبعث في النفس الرضا والسرور أن تكون أمتنا هي الأمة الأقوى على وجه الأرض، وأن تردع الأعداء المحتملين وتعاقب أولئك الذين يهاجموننا على أرضنا. فالقدرة على معاقبة من كانوا وراء جرائم 9/11 لم تكن ذات أثر تطهيريّ وحسب بل كانت ضرورية أيضاً للحيلولة دون وقوع هجمات أخرى. وكلٌّ من التهديد

وممارسة القوة مهمّ في تحقيق الأهداف القومية وضمان الاستقرار العالمي، وكلاهما لا يمكن تجنّبهما في بعض الأحيان.

بيد أنّه ينبغي أن يكون واضحاً، في الوقت ذاته، أنّه على الرغم من كون القوة ميزة مهمّة بالنسبة للدبلوماسية الحصيفة، إلاّ أنّها ليست بديلاً لها. إنّ لدينا من القوة ما ليس يوجد لدى أي أحد آخر، لكن هذه القوة ليست بلا حدود. فالآخرون أيضاً يمتلكون القوة ويمكن أن يمتلكوا المزيد منها. ولدى استخدام القوة على حساباتنا ألاّ تقتصر على المنافع المحتملة قصيرة الأمد، بل ينبغي أن تتعدّاها إلى العواقب طويلة الأمد التي يمكن أن تترتّب على ممارستنا إياها مرّة أخرى. فخلق المزيد من الأعداء قياساً بالأصدقاء لا يدلّ على الكفاءة ولا الحصافة.

لنأخذ حرب العراق في العام 2003، التي شُنّت بأدنى حدود الدعم من قِبل الآخرين وإزاء معارضة كثيرٍ من البلدان في المنطقة والعالم بأسره. لقد أفلحت الولايات المتحدة في الإطاحة بالنظام العراقي، على الرغم من أنّ فعلها هذا كاد أن يكون فعلاً أحادياً. غير أنّ ضمان الولايات المتحدة النتيجة المطلوبة اقتضى منها أن تسخّر موارد اقتصادية وعسكرية وسياسية كبيرة لفترة مديدة. ولا شكّ أنّ اقتضاء المهمّة مثل هذه الموارد في الوقت الذي تواصل فيه أميركا حربها على الإرهاب، في آسيا الوسطى خاصةً، يقلّل من قدرتها على القيام بحملات أخرى في غير مكان ويمكن أن يقوّض التحالف الذي تحتاجه للنجاح في حملتها ضد الإرهاب. وإذا

ما كان إظهار قوة أميركا الساحقة واستعداد واشنطن لاستخدامها في ردع الأعداء المحتملين يشكّلان جانباً من مقاصد مثل هذه الاستراتيجية، فإنَّ النتيجة يمكن أن تكون التوسّع المفرط، الذي كان بمثابة جنوح لدى كثيرٍ من الإمبراطوريات، حيث تتقوّض قدرة أميركا على ردع التهديدات الجديدة التي يمكن أن تتهدد مصالحها. تلك هي معضلة القوة: حيث تكون أشدّ فعالية كلما قلّ استخدامها؛ وكلما زاد استخدامها قلّت مواردها الباقية وقلّت مصداقية التهديد باستخدامها.

ومن المهمّ أيضاً أن نتأمّل في تأثير الحرب مع العراق على الكثيرين في أرجاء العالم ممن زاد سخطهم باطّراد على النزعة الأحادية الجانب لدى أميركا: فقد غدوا أشدّ ميلاً إلى إقامة التحالفات للحدّ من تأثير القوة الأميركية. كما كثّفت الدول الطامحة إلى امتلاك الأسلحة النووية، مثل كوريا الشمالية وإيران، من جهودها على هذا الصعيد في محاولة لردع أحادية الجانب الأميركية. وإذا ما حلّت قوى إقليمية أخرى محلّ هذه الأحادية الأميركية، فسوف تكون العواقب على النظام العالمي أدهى وأمّر.

## 2. دَفْعُ الآخرين إلى تحدّي أميركا

لقد أدرك الاستراتيجيون العسكريون منذ وقت طويل أنَّ الدافع مسألة أساسية في النتيجة التي يمكن أن يسفر عنها أيّ

صراع. فمدى "الشرعية" التي يُرَى أنَّ قضيةً ما تتمتّع بها يؤثّر على الدرجة التي يبلغها دافع الأطراف المعنية بهذه القضية. وإذا ما كان الدور الأساسي الذي تلعبه القوة العسكرية في تحديد النتيجة دوراً واضحاً لا جدال فيه، إلاّ أنَّ أهمية الدافع توازن أهمية القوة العسكرية على المدى البعيد. فمع انخفاض إرادة القتال لدى الطرف الأقوى أو انخفاض قدرته على تحمّل حتى الإصابات والخسائر المحدودة، تزداد إرادة خصمه الضعيف وترتفع لديه عتبة الألم. ولعلّ من المفيد على هذا الصعيد أن نقارن بين تجربة إسرائيل في لبنان من جهة أولى ومواجهاتها مع الفلسطينيين من جهة أخرى.

لقد انسحبت إسرائيل من لبنان في العام 1999 بعد سنوات من الاحتلال. ومع أنَّ الدرس الذي استخلصه بعضهم من ذلك هو أنَّ حرب العصابات هي الوسيلة المثلى للتعامل مع إسرائيل، متصوّرين أنَّ حزب الله قد ألحق بها هزيمة عسكرية، إلا أنَّ النتيجة كانت مرتبطة إلى حدٍّ بعيد بالدافع لدى كل طرف. فإسرائيل تمتلك، من الناحية العسكرية، قوة كاسحةً بالمقارنة مع الدولة اللبنانية، وجارتها المسيطرة سوريا، وحزب الله الذي تُعَدّ قواته بالمئات ولا يملك سوى عتاد محدود. ولم يقتصر الأمر على تفوق إسرائيل الحاسم عسكرياً بل تعدّاه إلى إنزالها من الألم بحزب الله ولبنان (والقوات السورية في بعض الأحيان) ما يفوق بكثير ما أنزله بها هؤلاء. فأفعال إسرائيل جعلت لبنان يواجه مشكلة عشرات الآلاف

من اللاجئين؛ ومئات الإصابات؛ والتخريب الجدّي في اقتصاده بأساليب مثل تدمير محطات الطاقة التي شلّت عاصمته بيروت. وبالمقابل، فإنَّ وجود إسرائيل في جنوب لبنان لم يؤثّر على الاقتصاد الإسرائيلي إلاّ بأدنى الحدود، وعدد الإصابات التي تكبّدتها كان بسيطاً بمقاييس الحرب (بضع عشرات في كلّ عام). وكان بمقدور إسرائيل أن تواصل وجودها هناك، ولم يُرِد كثيرون في المؤسسة العسكرية الإسرائيلية أن يتم الانسحاب من لبنان دون عقد اتفاقية للسلام.

غير أنَّ إسرائيل انسحبت في النهاية من غير مثل هذه الاتفاقية. وفسَّر حزب الله وسواه في المنطقة هذه الحصيلة على أنها نصر عسكري يمكن تكراره في المناطق الفلسطينية. وهذا تفسير خاطئ ومؤسف. فانسحاب إسرائيل ونجاح حزب الله لا يمكن فهمهما بمعادلة القوة وحدها، أو بالمقاييس العادية لِكَسْبِ حربٍ أو خسارتها. والأمر الأساسي كان الدافع لدى كلّ طرف. والأهم من ذلك، أنَّ درجة هذا الدافع ومداه كانا مرتبطين بعاملين اثنين ليست لهما علاقة مباشرة بالقوة: مدى الأهمية الحيوية التي يسبغها كلّ طرف على هذا الصراع بالنسبة لوجوده ودرجة الشرعية التي يتصوّر كلّ طرف أنّ قضيته تحوزها في أعين العالم.

لقد رأى معظم اللبنانيين، بمن فيهم أولئك الذين يعارضون حزب الله، إلى احتلال إسرائيل أرض لبنانية والعمل انطلاقاً منها على أنه تهديد لسيادتهم يتخطّى كلّ انقساماتهم. أمّا عدم وجود

تهديد مباشر لإسرائيل من لبنان وتركيز عمليات حزب الله الفدائية على القوات الإسرائيلية الموجودة على الأرض اللبنانية بصورة أساسية فقد طرحا في أذهان الرأي العام الإسرائيلي أسئلة عن الحاجة إلى البقاء في لبنان وعن المبّرر الذي يقف وراء أيّة إصابات إسرائيلية. ولو أنَّ حزب الله صاغ أهدافه في إطار استئصال إسرائيل بدلاً من تحرير لبنان، وأرسل انتحارييه لقتل المدنيين الإسرائيليين، لكان الدافع لدى إسرائيل قد تغيّر إلى حدٍّ بعيد. فالدافع يؤثّر، كحدٍّ أدنى، على عتبة الألم لدى كلّ طرف وإرادته في استخدام القوة. فمن أجل تحقيق لبنان استقلاله، يمكنه أن يتحمّل قدراً هائلاً من الألم؛ وفي غياب أيّة مصالح حيوية واضحة، فإنَّ إسرائيل لا يمكنها أن تتحمّل ولو قدراً قليلاً منه. كما تأثّرت مسألة الدافع هذه بالتصورات الخارجية عن شرعية القضية التي يحمل لواءها كلّ طرف: فالإحساس بأنَّ دافع لبنان إلى السعي وراء استقلاله كان متّسقاً مع مبادئ السيادة التي يقرّها معظم العالم ولّد من التعاطف الدولي مع لبنان ما فاق التعاطف مع إسرائيل، الأمر الذي عزّز تصميم اللبنانيين وشحذ عزائمهم.

أمّا المواجهة الفلسطينية الإسرائيلية في الضفة الغربية وغزّة فكانت من طبيعة مختلفة. فهنا أيضاً تمتّعت إسرائيل بتفوّق كاسح من حيث قوتها. وكان لدى الفلسطينيين دافع يفوق دافع اللبنانيين نظراً لافتقارهم إلى أيّة دولة ووجودهم تحت الاحتلال.

ولذلك كانت عتبة الألم لديهم مرتفعة جداً لأنَّ المسألة بالنسبة لهم هي مسألة وجود في جوهرها. أمّا بالنسبة لإسرائيل، فثمّة قضايا ثلاث جعلت مسألة الدافع لديها مختلفة أشدّ الاختلاف عن حالها في لبنان: أول هذه القضايا، أنَّ قرب الضفة الغربية من قلب إسرائيل يجعل النتيجة أكثر أهمية بكثير. وثانيتها، أنَّ قسماً كبيراً من الإسرائيليين لطالما أراد إعلان الضفة الغربية جزءاً من إسرائيل. وثالثها، أنّ العمليات الانتحارية ضدّ المدنيين داخل إسرائيل جعلت القضية أكثر حيوية لما يمثّله ذلك من تهديد مباشر. وبالنتيجة، وعلى الرغم من إنزال الفلسطينيين إصابات بالإسرائيليين تفوق ما أنزله بهم حزب الله، فإنَّ الدافع الإسرائيلي زاد ولم ينقص. وهكذا عَمِلَ توازن الدوافع في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي على تغذية الصراع وتأجيجه أكثر مما أجّجه توزّع القوى العسكرية الفعلي، كما عمل على الحدّ من إمكانية كسب هذا الصراع عبر الهجمات الفلسطينية أو عبر التفوق العسكري الإسرائيلي. فمن الممكن لإسرائيل أن تنزل بالفلسطينيين ألماً يفوق بكثير ذلك الألم الذي تعانيه، لكن ذلك لا يعني أن تربح أو تحقق السلام.

وبالنسبة لأميركا القوية، فإنَّ من المهم أن نُبقي في أذهاننا لدى تأمل الخيارات العسكرية على مستوى عالمي، وعلى مستوى الشرق الأوسط أيضاً، أنَّ الدافع هو عامل يؤثّر على الفائدة المتوخّاة من القوة وعلى إرادة استخدامها. فأمر الشرق الأوسط يقلق

أولئك الذين يعيشون فيه أكثر ما يقلقنا. وما من استراتيجية للدفاع عن المصالح الأميركية في مناطق مثل العراق وبقية الخليج العربي يمكن أن تنجح على المدى البعيد ما لم تضمن الولايات المتحدة ألاّ تزيد في سياق ذلك من أعدائها الذين يمتلكون دوافع عميقة لمثل هذا العداء.

## 3. طبيعة التحدّي والردّ الضروري

### *فهم التحدّي:*

بمقدور القوة الأميركية أن تتصدى تماماً للتهديدات التي تصدر عن أيّة دولة أو مجموعة من الدول وتواجه مصالح الولايات المتحدة الحيوية. وكما قلتُ في الفصل الأول، فإنّ الإرهاب هو ذلك التهديد الذي يصدر بصورة أساسية عن فاعلين من خارج الدول. ولم يكن مدهشاً أنّ أيّاً من الإرهابيين الذين هاجموا أميركا لم يأتِ من البلدان التي تضعها وزارة خارجيتنا ضمن "الدول الإرهابية"، وأنّه لم يكن هنالك أيّ دليل على صلتهم بمثل هذه البلدان. وتكفي قدراتنا العسكرية لردع الحكومات الأشدّ طموحاً في أرجاء الدنيا، وما من دولة، بما فيها إيران وكوريا الشمالية، إلاّ وتتحسّس ردع الأطراف التي تفوقها قوة. والجبروت العسكري الأميركي هو السبب الرئيس لعدم استخدام صدام حسين أسلحته الكيماوية في العام 1991، حين أظهرت تقديراتنا

العسكرية الخاصة أنَّ مثل هذا الفعل قد يؤدي إلى إصابة آلاف الأميركيين. لقد فعل الردع فعله: حين حذّر وزير خارجيتنا الأسبق جيمس بيكر من أنَّ استخدام مثل هذه الأسلحة سيعني نهاية حكومة صدّام. غير أنّه من الأصعب بكثير أن تردع أولئك الأفراد وتلك الجماعات الصغيرة المتحمّسة التي تزدهر حيث تضعف السلطة المركزية ويكون الردع أقلّ فاعلية. وفي حقبةٍ تضعف فيها سيطرة الدول على تدفّق المعلومات والتكنولوجيا ، فإنَّ من الأسهل بكثير على الجماعات المتحمّسة والأفراد المستعدّين لتحمّل المخاطر أن يقوموا بهجمات إرهابية ، ويطرحوا تهديدات تتزايد خطورتها وفتكها باطّراد.

ولاشكّ أنَّ بمقدور الدول أن تتعاون للحدّ من هذا التهديد ، الذي هو في النهاية تهديد لها جميعاً؛ ذلك أنَّ منطق السيادة ذاته في النظام الدولي مبنيّ على احتكار الحكومات لاستخدام القوة. وبما أنَّ المشكلة عالمية ، فإنَّ من غير الممكن مواجهتها بصورة أحادية الجانب. فلا يمكن لاستراتيجية المواجهة هذه أن تنجح إلاّ عبر تعاون واسع مع الدول الأخرى، على صعيد الاستخبارات، والتمويل، والمواجهة المباشرة مع الجماعات المهدِّدة. أما السياسة التي تنزع الاستقرار الإقليمي - من خلال نزع استقرار العراق وإثارة الرأي العام في المنطقة - وتُضْعِف الدول من جهة أولى وتقلّل من استعدادها للتعاون من جهة ثانية ، فلا بدّ أن تخفق في الحدّ من التهديد الإرهابي.

لننظر، مثلاً، إلى الخوف الجدّي من أن يمتلك الإرهابيون أسلحة الدمار الشامل. ففي العقد الماضي، لم يكن مصدر القلق العالمي المشروع إمكانية أن توفّر الدول ذات السيادة مثل هذه الأسلحة للإرهابيين بل أن يفضي تفكك الاتحاد السوفيتي إلى فقدان السيطرة الكاملة على هذه الأسلحة في الدول السوفيتية السابقة. وحتى ذلك الاكتشاف الموثّق الذي جرى في العام 2002 من أنَّ أعضاء من القاعدة أو من جماعات أخرى كانوا يختبرون أسلحة كيماوية في شمال العراق يبقى اكتشافاً ذا دلالة: فمثل هذا الاختبار لم يَجْرِ في مناطق تسيطر عليها الحكومة العراقية بل في مناطق كردية شبه مستقلّة تحميها جزئياً القوى الجوية الأميركية. كما أشارت التقارير بعد العام 2003 إلى انتقال بعض الجماعات الإرهابية إلى العراق. فحيث تقلّ السيادة، تكون ثمّة فرصة للإرهاب.

وللإرهاب جانب يتعلّق ب "الطَّلَب" فضلاً عن جانبه المتعلّق ب "العرض"، كما أشرت في الفصل الأول. ويمكن لاستراتيجيةٍ عسكريةٍ أن تجتثّ قوّة بعض المعارضين، تلك المنظمات التي تستغلّ السخط الشعبي لتجنيد الأعضاء والتخطيط للهجمات. لكن جانب الطلب يبقى: ذلك الغضب الشعبي، واليأس، والإذلال الذي يدفع البشر إلى الانضمام إلى مثل هذه الجماعات. وما دام هذا الجانب باقياً أو كان يزداد، وهو الأسوأ، فإنَّ الفراغ الذي يخلقه تدمير أحد المعارضين سرعان ما يسدّه طامحون آخرون. ولا

يميل جميع البشر اليائسين أو الذين يشعرون بإذلال عميق، ولا معظمهم، إلى الانخراط في جماعاتٍ متورطة في الإرهاب. غير أنَّ المرء حين ينظر إلى المجتمع ككلّ ويجد أنَّ الغالبية فيه حانقة وساخطة، فذلك في العادة مؤشّر على أنَّ البشر في هوامش هذا المجتمع قد بلغوا من الراديكالية ما يمكن أن يدفعهم في بعض الأحيان إلى القيام بأفعالٍ وحشية.

والحال، أنَّ المواقف العامة في العالم العربي وقسم كبير من العالم الإسلامي لم تقتصر على الاستياء الشديد من السياسة الخارجية وحسب بل تعدّته على نحوٍ متزايد إلى إحساس باليأس والإذلال العميقين اللذين يربط البشر بينهما وبين تلك السياسة. ومن المرجّح أنَّ تفاقم السيطرة الأميركية المتامية في الخليج هذه المشاعر. وعلى الرغم من النوايا الحسنة بعد 9/11، فقد عملت النقاشات التي جرت في أميركا وفي العالمين العربي والإسلامي على تصوير المواجهة على أنها تضع أميركا في طرف والعرب والمسلمين في الطرف الآخر. وهذه ظاهرة خطيرة لأنّها تضع كلا الطرفين على منزلقٍ يفضي بهما إلى مواجهة طويلة الأمد لا تفيد أحداً.

وعلى الرغم من وجود قضايا كثيرة تفسّر الخلاف بين الولايات المتحدة وكثيرين في العالم العربي والإسلامي، فإنَّ لا مفرّ من الاعتراف بحقيقة إنَّ الصراع العربي الإسرائيلي هو المصدر الأكبر للغضب والإذلال. فمن غير هذه القضية، كانت ستظلّ

هنالك خلافات كثيرة باقية، كتلك التي بين الولايات المتحدة وأجزاء أخرى من العالم. غير أنَّ عمق الغضب الذي يدفع كثيراً من البشر ويخلق لمنظمي الإرهاب متطوعين جاهزين كان سيقلّ. كما كان العمل مع الفاعلين في المنطقة سيغدو أسهل في مواجهة المشاكل المشتركة.

ولا مجال للزعم بأنَّ بنية العلاقة التي تربط أميركا بالشرق الأوسط لا تتأثر جوهرياً بالصراع العربي الإسرائيلي؛ فحروب مثل الحرب الجديدة مع العراق لن تعمل إلاّ على دفع المنطقة ذلك الدفع المدوِّخ إلى فترة من الهدوء المؤقّت قبل أن يعاود الواقع الظهور: وهو أنَّ أميركا لاعب أساسي في الصراع العربي الإسرائيلي. فالالتزام الأميركي بإسرائيل، الذي غالباً ما يضع الولايات المتحدة في الطرف المقابل لجميع الآخرين في المنظمات الدولية، يعني أنَّ على الولايات المتحدة أن تردّ حين تتعرّض إسرائيل للتهديد. كما يعني، من جهة أخرى، أن تتلقّى أميركا بصورة أكيدة ذلك القدر الكبير من اللوم حين تكون الغلبة لإسرائيل ويكون العرب في الطرف الخاسر، وذلك بسبب تقديمها لإسرائيل صنوف الدعم العسكري، والاقتصادي، والسياسي. هكذا يغدو أيّ غضب على إسرائيل غضباً متزايداً على الولايات المتحدة أيضاً. ولا يمكن، على المدى البعيد، لأيّة إعادة ترتيب سياسي للمنطقة أن تحلّ تلك المعضلة ما لم تحلّ الصراع العربي الإسرائيلي، خاصةً القضية الفلسطينية. فالسلام بين الإسرائيليين والعرب هو وحده

الذي يمكن أن يحدّ كثيراً من تحدّي المصالح الأميركية في المنطقة. فما من قضية أخرى تحتلّ مثل هذا الموقع المركزي سواء بالنسبة لمصالح أميركا في الشرق الأوسط أو بالنسبة للحدّ من جانب الطلب في إرهاب المنطقة.

***الحاجة إلى بناء جسور التفاهم المتبادل:***

تدمير الجسور أيسر من بنائها بكثير، إلاّ أنّ كثيراً من جسور التفاهم هي التي ينبغي بناؤها بين الولايات المتحدة وشعوب البلدان العربية والإسلامية. وتشير استطلاعات الرأي العام، على نحوٍ ثابت، إلى أنَّ المصدر الأساسي لإحباط العرب والمسلمين وغضبهم إزاء الولايات المتحدة هو افتقارها الواضح إلى التعاطف مع آلامهم ومحنهم. وحتى لو صرفنا النظر عن الصواب والخطأ في السياسة تجاه قضايا مثل العراق والصراع العربي الإسرائيلي، فإنَّ التصور السائد هو أنَّ أميركا تستخفّ بأرواح العرب والمسلمين ولا توليها أهمية أو قيمة. والحال، أنَّ الدبلوماسية العامة الفاعلة تشكّل واحداً من المكوّنات الأساسية للسياسة الخارجية الأميركية في المنطقة.

لكنَّ الدبلوماسية العامة لا تعني الدعاية، وثمّة حدود لما يمكن تحقيقه عبر هذه الوسيلة. صحيحٌ أنَّ الولايات المتحدة بحاجة لأن تشرح سياساتها وتنشر المعلومات حول الثقافة والقيم والأهداف الأميركية، إلاّ أنَّ الدبلوماسية العامة ينبغي أن تكون حاضرة عند

الشروع في أيّة سياسة وينبغي أن تشتمل على الحوار والتغذية الراجعة: فحين يتمثّل الهدف في إيصال رسائل إلى الآخرين وتوليد استجابات محدّدة لديهم، لا يمكن لذلك أن يُفْلِحَ من غير تفهّم أهداف أولئك الآخرين، وطموحاتهم، وأولوياتهم، وحساسياتهم.

وفي بعض الأحيان يمكن لكلمة واحدة يتفوّه بها الرئيس أو وزير الخارجية أن تفوق في قيمتها ملايين الدولارات التي تُنْفَق في حملة من حملات الدبلوماسية العامة. وقد شهدنا في التاريخ القريب مثالين لافتين على هذا الأمر. أولهما هو استخدام الرئيس بوش عن غير قصد لمفردة الصليبية في وصفه الحملة العالمية على الإرهاب، حيث تثير هذه الكلمة في العالم الإسلامي مخاوفَ حملةٍ صليبيةٍ مسيحيةٍ ضدَّ الإسلام. و الأمر أشبه بأن يعلن الرئيس المصري أو الباكستاني سياسة عالمية جديدة تستهدف أميركا وتقوم على أساس الجهاد، هذا المصطلح الذي يُفهَم منه في الولايات المتحدة حرباً إسلامية مقدّسة، علماً بأنَّ العرب والمسلمين كثيراً ما يستخدمونه بمعنى الصراع والكفاح. ومع أنَّ الرئيس صوّب لاحقاً ما يعنيه وراح يستخدم مصطلحات مختلفة، إلا أنَّ إعلانه الباكر هذا لا يزال يُسْتَخْدَم ضدّه في المنطقة على أنّه يعكس النيّة الحقيقية للسياسة الأميركية.

أما المثال الثاني فهو مثال على كلمات لم تُقَلْ وكان من اللازم أن تُقال. وقد وقع ذلك خلال تلك الفترة العصيبة من العمليات الإسرائيلية المدمّرة في المدن الفلسطينية، والتي أمر بها

أرييل شارون بعد عمليات انتحارية رهيبة قتلت كثيراً من المدنيين الإسرائيليين. فكما ركّز الإسرائيليون بصورة مفهومة ومبرّرة على ألمهم ومأساتهم، كذلك استثير العرب لمقتل كثير من المدنيين الفلسطينيين، وتخريب مدنهم، وعجزهم في مواجهة الجيش الإسرائيلي القوي، ممّا بُثَّ حيّاً على شاشات تلفزيوناتهم. ولقد عزّزت مثل هذه الصور من ربطهم شارون بالحرب، أو العنف، ومذبحة الفلسطينيين في لبنان في العام 1982. وانتظروا أن يسمعوا ما سيقوله البيت الأبيض، يحدوهم الأمل بأن تكون ثمّة خطة لإنهاء العنف أو بضع كلمات متعاطفةٍ على الأقلّ. غير أنَّ الرئيس بوش وصف شارون بأنّه "رجل سلام". وتصدّرت هاتان الكلمتان الصحف العربية إلى جانب صور الموت والدمار وقوّضتا كلّ شيء آخر قاله الرئيس.

وثمّة سبب مهمّ آخر لمدّ الجسور وإقامة الحوار مع شعوب المنطقة في الحملة على الإرهاب بوجه خاص. فالإرهاب، كما سبق أن قلت في هذا الكتاب، هو وسيلة لا أخلاقية تستخدمها جماعات مختلفة لغايات مختلفة. ولكي نقلّل من وقوعه، ينبغي أن تَنْزَعَ عنه الشرعية تلك المجتمعات التي يحصل فيها. ولكي تنجح الحرب على الإرهاب، لا ينبغي أن يُنْظَر إليها على أنّها حرب أميركية ضدّ جماعات بعينها بل بوصفها حملة ترمي إلى نزع الشرعية عن الطرائق الإرهابية، وإلى جعل الأمور أصعب بالنسبة لتلك الجماعات في تجنيد الأعضاء، وتحقيق المكاسب، وتحقيق

القبول. ومثل هذه السياسة تقتضي إقامة التحالفات وإبراز الاتّساق الأخلاقي، ذلك أنّ الشرعية واللاشرعية تتعلّقان في جوهرهما بالتوافق والإجماع ولا يمكن أن تقوما لوحدهما. وعلى السياسة الفاعلة أن تَحولَ دون التصوّر الذي يرى أنّ الصراع هو "بيننا" و "بينهم" بالمعنى الذي يضع الأميركيين في مواجهة المسلمين والعرب، ويؤسّس لصدام الحضارات. وعلى تلك السياسة أن تتبيّن ما يجري من صراعٍ على مصير المجتمع في داخل العالمين العربي والإسلامي، حيث تشاطرنا أقسامٌ واسعة ونافذةٌ في هذه المجتمعات كثيراً من قيمنا، وإنْ كانت لا تقاسمنا كثيراً من سياساتنا. وتمكين هذه القوى ومساعدتها على خوض كفاحها الخاص من أجل التغيير هو أمر أساسي في كسب المعركة على القلوب والعقول.

ومثل هذا التمكين لا يمكن أن يجري من خلال الدبلوماسية العامة وحدها، تلك الدبلوماسية التي تتعلّق بإبراز المعلومات، والصور، والقيم بغية إطلاع الجمهور الأجنبي عليها. فقدرة المعتدلين على رفع صوتهم بالكلام في مجتمعاتهم ـ بما فيها المجتمعات الحرة ـ تكون محدودة في أوقات الأزمات القومية. وحين يخيّم إحساس بألم قوميّ، غالباً ما يُنْظَر إلى أصوات المعارضة على أنّها غير وطنية، عديمة الذمّة، تخدم مصالح الأعداء. وفي مثل هذه الأوقات يُكْتَم الحوار، ويلعب المتشدّدون على مشاعر الجمهور، ويتّخذ المعتدلون مواقع الدفاع. وهذه ظاهرة مؤسفة تبرز في كلّ مكان، بما في ذلك بلادنا الحرّة، لكنها تسود أكثر حين يكون

المجتمع أقلّ حرّية. فمع أنَّ الكثيرين في الشرق الأوسط يرفضون الإرهاب، إلاّ أنَّ قلة وحسب هي التي رفعت صوتها مع تنامي التوتر مع الولايات المتحدة بسبب موقفها من الصراع العربي الإسرائيلي. وما يدفع هذا الصمت هو الرقابة الذاتية في بعض الأحيان، والتهيّب في أحيان أخرى، والغضب وحده في أحيان ثالثة: "إنْ لم يكن بمقدور الولايات المتحدة أن تحسّ بآلامنا، فلن نحسّ بآلامها نحن أيضاً". وهكذا تشكّل السياسة الأميركية عاملاً مهمّاً في التأثير على منظورات النقاشات الجارية في الشرق الأوسط، وصيغتها، ونتيجتها.

والدور الذي تلعبه الحكومات والسياسات الرسمية في أوقات الأزمات القومية هو دور أساسيّ في تحديد نبرة النقاشات القومية والعمل على تعبئة المعتدلين في مواجهة أولئك الذين يؤيدون الخيارات المتطرفة وقد أعماهم الخوف أو الألم. فلدى الحكومات في الشرق الأوسط دور أساسي تلعبه في النقاش الداخلي، كما أنَّ لحكومتنا تأثيرها الكبير في رفع نبرة الصداقة والتعاطف التي تمكّن القوى المعتدلة وتمدّ لها يد العون. والسياسة التي تخلق بدائل سلمية حقيقية هي أفضل طريقة لتمكين المعتدلين، وحشدهم، وإفساح المجال أمامهم لتقديم منظور فيه أمل وهم يناقشون علانية تلك الأصوات المقاتلة. ولا حاجة بمثل هذه البدائل السياسية أن تنطلق من واشنطن على الدوام، ذلك أنَّ على الولايات المتحدة أن تجد سُبُلاً للعمل مع آخرين في المنطقة وفي سواها. وعلى هذا

الأساس، فإنَّ من الممكن استخدام الدعم الأميركي لجهود الاتحاد الأوروبي، أو لأفكارٍ مثل مقترحات السلام السعودية، في تعزيز المصالح الأميركية كما في تعزيز منظورات السلام في الشرق الأوسط.

## 4. القيم مَوْضِعُ الرهان

قلتُ إنَّ المقاربة المتعاطفة، تلك المقاربة التي تبني التحالفات وتراعي مصالح الدول الأخرى الحيوية، ولا تستخفَ بأماني الشعوب في أرجاء الأرض، هي أيضاً مقاربة حكيمة وحصيفة بوجهٍ عام، مثلما هي حكيمة وحصيفة حتماً بالنسبة للشرق الأوسط. كما أنّها مقاربة أساسية للسياسة الخارجية الناجحة بقدر ممارسة القوة المدروسة والموزونة. غير أنَّ التعاطفَ غايةٌ بحدّ ذاته، خاصة بالنسبة لأولئك الأقوياء بما يكفي لإبداء هذا التعاطف. ولقد بدأتُ هذا الكتاب بالتعبير عن مخاوفي إزاء الرعب الذي أُنزل بأمتنا: الخوف من التهديد الفعلي الذي طرحه الإرهاب في عالمنا اليوم، والقلق من أن يقوّض ردّنا على ذلك الخوف تلك القيم ذاتها التي تقوم عليها عظمة أمتنا.

لا شكّ أنَّ قوة أميركا العسكرية المتفوقة قد عزّزت نجاحها في السياسة المعاصرة. لكن تلك القوة العسكرية هي ذاتها نتاج نظام اقتصادي وسياسي ناجح يعكس ما تمثّله أميركا وما ترمز

إليه. وأولئك الذين سعوا، في أرجاء العالم، إلى تغيير أنظمتهم السياسية والاقتصادية فعلوا ذلك من أنفسهم وليس لأنَّ أميركا فرضت أفكارها عليهم. فالنجاح هو نموذج يُحتذى. وأولئك الذين يودّون بلوغ النجاح سوف يكون عليهم أن يسيروا على غرار النموذج، ومن لا يفعلون ذلك سوف يخفقون على الأرجح. وأولئك الذين يتنافسون في السوق العالمي إنما يقبلون الأفكار القوية أو يرفضونها بقصد وعن عَمد: فالأفكار تنتصر بالإلهام، لا بالتهديد. والديمقراطية هي جزء من قصة نجاح أميركا. وحتى أولئك الذين ينفرون من اعتناقها، مثل القادة الصينيين، يدركون الحاجة إلى تقليد أشياء كثيرة في المقاربة الاقتصادية الأميركية لئلاً يتخلّفوا بعيداً في الوراء. وباعتناق هذه الأمم مقاربةً اقتصاديةً جديدةً، فإنها تطلق عملية سياسية لن تكون لديها قدرة السيطرة عليها سيطرة تامة ومطلقة.

ويعتقد البعض أنَّ بمقدورنا أن ننشر الديمقراطية من خلال الحرب، غير أنه ينبغي أن يكون واضحاً أنّ الديمقراطية تعني إرادة الشعب، وحقّه في الاختيار. ويتمثّل دورنا الجوهري في هذه القضية بالتعاون، والمساعدة، والإلهام قبل كل شيء. فالديمقراطية، بالتعريف، لا يمكن أن تُفْرَضَ فَرْضاً. أما التفكير بأنَّ امتلاكنا القوة يفرض علينا أنْ نستخفّ بأماني شعوب العالم المتعلّقة بقضايا غالباً ما تكون حيوية بالنسبة لهم أكثر من حيويتها بالنسبة لنا، وأنْ نعتقد بأننا نعلم ما هو

الأفضل للآخرين أكثر مما يعلّم هؤلاء الآخرين أنفسهم، فلن يكون بالتفكير المريح لمعظم الأميركيين.

ما من مجتمع آخر أبدى ما أبدته أميركا تجاه المهاجرين من انفتاح، ومساواة، وتنوّع، وحسن ضيافة. وهذا الانفتاح هو جزء من عظمة أميركا ونجاحها السياسي والاقتصادي. أمّا تلك السياسة تجاه العالمين العربي والإسلامي التي يترتّب عليها تحويل أميركا إلى حصن أو قلعة، والتي تقيم الحواجز بين الولايات المتحدة وأمم تعدّ أكثر من مليار نسمة، وتترك للخوف أن يطاول الحريات المدنية حتى في أرضنا ذاتها فلا علاقة لها بالعظمة. ولعلنا نربح تكتيكياً على المدى القصير لكن ذلك لن يكون إلاّ مقابل خسارتنا لأنفسنا، وما نمثّله. فنحن، في النهاية، ما نفعله.

## خاتمة

كتبت هذا الكتاب في الأصل بعد مأساة 2001/9/11، وقبل حرب العراق في ربيع العام 2003. ومنذ ذلك الحين، ومع تكشّف عواقب الحرب، تعمّقت مخاوف كثيرة كان قد عبّر عنها المتشككون بخطة حرب العراق، ومن بينها ضروب القلق التي عبّرتُ عنها في الفصول السابقة من هذا الكتاب.

عشية الحرب، وبالتعاون مع مؤسسة زغبي الدولية، أجريتُ استطلاعاً للرأي في ستة بلدان عربية (هي مصر والعربية السعودية والمغرب ولبنان والأردن والإمارات العربية المتحدة) إضافةً إلى الولايات المتحدة[31]. ولم يكن مدهشاً أنَّ الغالبية الساحقة من العرب كانت تعارض الحرب. كما كشفت عمليات استطلاع أخرى، ومن بينها استطلاع أجرته بيو في بلدان إسلامية، عن مستويات مشابهة من المعارضة، حيث ارتبط ذلك إلى حدٍّ بعيد (وبصورة مقلقة) بأسباب تتعلّق بانعدام الثقة العميق بنوايا الولايات

---

31. يمكن للقارئ أن يجد تفاصيل هذا الاستطلاع ومناقشةً له في: شبلي تلحمي، "الرأي العام العربي: استطلاع في ستّة بلدان"، ***سان خوسيه ميركوري نيوز***، الأحد 16 آذار 2003، وفي: شبلي تلحمي، "الرأي العام العربي والولايات المتحدة والعراق"، بروكينغز ريفيو، العدد 21، السنة 3(صيف 2003)، ص 24. 27.

المتحدة. فقد أشار معظم المُستَجوَبين في كلّ بلد قمنا باستطلاع الرأي فيه إلى أنَّ غايات الولايات المتحدة الرئيسة هي تأمين النفط ومساعدة إسرائيل، وليس نشر الديمقراطية، أو مقارعة الإرهاب، أو إزالة أسلحة الدمار الشامل، أو تقدّم السلام في الشرق الأوسط.

وفي الأشهر التي تلت الحرب، تعزّزت شكوك المنطقة حيال السياسة الخارجية الأميركية. فلم تُقَدَّم أية أدلة مادية رصينة على وجود رابط بين النظام العراقي والقاعدة، على الرغم من تأكيدات الحكومة الأميركية المتكررة قبل الحرب. كما عمل العجز عن اكتشاف أسلحة الدمار الشامل، وحقيقة أنَّ نظام صدام حسين لم يستخدم مثل هذه الأسلحة خلال الحرب، على تعميق الخشية من أنَّ التفسير الذي وُضِع أولاً للحرب، أي أسلحة الدمار الشامل، لم يكن إلاّ لتبرير الغايات الأميركية الأخرى. أمّا كثير من الحكومات العربية، التي واجهت معارضة داخلية قوية للحرب لكنها دعمت جهود الولايات المتحدة في حقيقة الأمر، فقد مالت إلى ردم الهوّة بين عواطف شعوبها وما قامت به من أفعال عن طريق مزيد من الإجراءات غير الديمقراطية، في حين اضطرت حكومة إحدى الديمقراطيات المسلمة في الشرق الأوسط، وهي تركيا، لأن تستجيب للرأي العام فيها وتعود عن تفاهم يقضي بالسماح للقوات الأميركية بشنّ الحرب من الأراضي التركية، على الرغم من أن تلك القوات كانت تنتظر في سفن بالقرب من السواحل التركية.

وفي العراق، كان واضحاً أنَّ كراهية نظام صدام حسين، حتى بين الشيعة في الجنوب، لا تعني قبول الوجود الأميركي. كما عقّدت الانقسامات المتواصلة في داخل العراق عملية قيام حكومة فاعلة. أمّا المصالح الحيوية للدول الجارة، مثل إيران وتركيا وسوريا، فكانت عوامل تعقيد كبرى على صعيد تحقيق الاستقرار في العراق. ونظراً لتحطيم نظام صدام حسين معظم المنظمات الاجتماعية والسياسية، بقيت المنظمات الدينية أحسن الجماعات المتبقية تنظيماً، ما زاد مخاوف الولايات المتحدة من إمكانية قيام نظام دينيّ، ربما يكون مشابهاً للنظام الإيراني، إذا ما أُجريت انتخابات مبكرة.

وبدا واضحاً أنَّ أيّ تقدّم باتجاه الاستقرار في العراق يحتاج إلى وقت لكي يتحقق، حتى في أفضل الظروف. فلقد أدّت حالةٌ شبيهةٌ بالفوضى في أجزاء من العراق إلى ضروب جليّة من المعاناة: غياب الأمن الشخصي؛ وغياب معظم الخدمات الأساسية، مثل الماء والكهرباء؛ وتنامي تلك الظواهر المؤلمة مثل الخطف والبغاء. ولقد حالت كلّ هذه الأمور، التي لقيت تغطية واسعة في الإعلام العربي، دون بروز العراق كنموذج يُحتذى في العالم العربي. بل برز على النقيض من ذلك بصورة تخدم تلك الأنظمة السلطوية التي تقاوم التغيير حيث طغت التصورات والوقائع السلبية على الاحتمالات الإيجابية التي كان يمكن أن تترتّب على زوال نظام صدام حسين الوحشي.

أمّا على صعيد الصراع العربي الإسرائيلي، ذلك المنظور الذي يقوّم معظم العرب أفعال أميركا من خلاله، فقد آل أمر الأمل المبكر بإحياء تطلعات السلام بين إسرائيل والفلسطينيين إلى إخلاء المكان لليأس في أوائل خريف العام 2003. فلا شكَّ أنَّ إدارة بوش، ومعها الروس، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة (ما يدعى بالرباعية)، كانت قد قدّمت خطة للسلام (هي خريطة الطريق) بدت واعدةً في الأسابيع الأولى التي تلت حرب العراق[32]. لكن خطة الطريق كانت قد أُعدَّت في الأصل قبل حرب العراق، وذلك جزئياً بقصد تسكين المخاوف من أن تكون حرب الولايات المتحدة على حساب السلام العربي الإسرائيلي. ولهذا كانت خريطة الطريق مجموعة من الأفكار أكثر منها خطة قابلة للتنفيذ. وقد اشتملت على كثير من التناقضات التي حالت دون تطبيقها.

---

32 ـ صدرت خريطة الطريق عن وزارة الخارجية في 30 نيسان 2003، مع أنَّ معظمها كان قد وُضِعَ قبل الحرب. وهي مصمّمة على أساس خطوات مُقْتَرَحَة باتجاه إقامة دولة فلسطينية متّصلة، وقابلة للحياة، تعيش في سلام مع إسرائيل، خلال ثلاث سنوات. وقد دعت هذه الخريطة إلى وقف الإرهاب، وتجميد بناء المستوطنات اليهودية وتوسيعها في الضفة الغربية وغزّة، وإجراءات إصلاحية فلسطينية، فضلاً عن خطوات أخرى، تتم خلال أطوار قصيرة ثلاثة. وقد دُعي الطور الأول "إنهاء الإرهاب والعنف، وتطبيع الحياة الفلسطينية، وبناء المؤسسات الفلسطينية"؛ ودُعي الطور الثاني "الانتقال"، في حين دُعي الطور الأخير "اتفاقية الوضع الدائم وإنهاء الصراع الإسرائيلي الفلسطيني".

ولاشكّ أنّ الحوادث على الأرض ـ استمرار الهجمات الإرهابية على المدنيين الإسرائيليين،

وتواصُل بناء المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية المحتلة، وبناء الجدار أو السياج[33] ـ قد جعلت الأمور أسوأ. غير أنّ المشكلات كانت في حقيقتها أعمق ممّا اعترف به أولئك الذين اكتفوا بإلقاء اللوم على عيوب الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات أو رئيس الوزراء الإسرائيلي أرييل شارون.

لقد افترضت الخطة أنّ القادة الفلسطينيين والإسرائيليين قد قبلوا مقترحاتها حقّاً. لكن هنالك أدلّة كثيرة على أنّ الحال لم يكن كذلك. فمن الصعب أن نعلم ما الذي كان يدور في خلد ياسر عرفات، لكن من الأسهل أن نعلم أنّ السيد شارون لم يكن يتطلّع إلى حلّ نهائي وكامل يكون مقبولاً في حدّه الأدنى لدى

---

33 ـ بُنيَ السياج داخل الضفّة الغربية. وفي خريف 2003 تمّ الانتهاء من بناء حوالي 90 ميلاً منه، حيث يمكن للطول النهائي أن يبلغ 400 من الأميال. ويبلغ عرض هذا السياج 60 ـ 100 ياردة، ويمكن أن يمتدّ أكثر من 15 ميلاً منه داخل الضفة الغربية. وهو مؤلف من أسلاك شائكة وأجهزة مراقبة إلكترونية وجدران إسمنتية وخنادق وطرق وآلات تصوير وأبراج مراقبة وسياج فولاذي وأشياء أخرى. وستشتمل أجزاء معينة من الجدار على فتحات يحرسها الجنود. وفي حين قالت إسرائيل إن الغاية منه هي الأمن، رأى المنتقدون أن موقعه ( داخل الضفة الغربية وليس على حدود 1967 ) سيوقع الاضطراب في حياة الفلسطينيين وأنه، مثل المستوطنات، إشارة إلى أن إسرائيل عازمة على ضمّ أجزاء من الضفة الغربية، ما يُفقد الفلسطينيين ثقتهم بالمفاوضات. ولقد عبّرت إدارة بوش عن قلقها إزاء هذا السياج.

الفلسطينيين ويُنَفّذ خلال المدة الزمنية التي اقترحتها الخطّة والبالغة ثلاث سنوات. ففي استجابة كلٍّ من الإسرائيليين والفلسطينيين للخطّة إنمّا كانوا يستجيبون أساساً لطلب الولايات المتحدة، وليس لطلب بعضهما بعضاً، في محاولةٍ للتقليل من المعارضة الأميركية واجتذاب أكبر قدر من الدعم الأميركي. وقد عنى ذلك أنَّ على الولايات المتحدة، إذا ما أرادت للخطة أن تسير قُدُماً، أن تضع إقامة السلام بين العرب والإسرائيليين في أعلى سلم أولوياتها وأن تبذل جهداً سياسياً بالغاً في الداخل والخارج.

وإذا ما كان ثمّة أمل قبل الحرب بأنَّ قدرة الرئيس في الداخل والخارج سوف تتحسّن بما يكفي لإنجاح جهود السلام الأميركية، إلاّ أنَّ حساب الحقل لم يتطابق مع حساب البيدر. فأولاً، لقد اشتدت أولوية العراق بالنسبة للولايات المتحدة أكثر مما كان عليه الحال من قبل، حيث بقي حوالي 150000 جندي أميركي على أرض العراق يواجهون حرباً تزداد تشبّهاً بحرب العصابات. وهذا، بالطبع، إضافةً إلى الحرب المتواصلة على الإرهاب، خاصةً في أفغانستان. وهكذا كان لابدّ لأولوية السلام العربي الإسرائيلي من أن تتراجع. وثانياً، فقد قلّلت أسئلة الأميركيين المتزايدة عن الحرب في العراق من شعبية الرئيس في خريف العام 2003، الأمر الذي حدّ من قدرته الداخلية. أمّا ثالثاً، فلم يكن بدٌّ من أن تحتلّ بداية الحملة الرئاسية الأميركية، والتركيز الحتمي على القضايا الداخلية المهمّة، خاصةً الاقتصاد،

مكان الصدارة. وفي النهاية، كان أن تُرِكَت خريطة الطريق تحت رحمة الفاعلين المحليين الذين بلغت ثقتهم ببعضهم بعضاً أخفض درجاتها.

وهنا كان مكمن المشكلة: ففي خضمّ الآلام اليومية الناجمة عن الاحتلال والعنف، والثقة المتناقصة باطّراد، كان المطلوب من كلّ طرف أن يقدّم تنازلات في كلّ خطوة بغية إعطاء زخم لخطوة تاليةٍ أكثر أهمية. ولم يُكْتَب لهذه الصيغة النجاح في أيّة مفاوضات، حتى حين تفاوض الطرفان عن خلوص نيّة. ففي هذه البيئة، ونظراً للاهتمام الأميركي القليل، كان على كلّ طرف أن يفترض أن آفاق الفشل أوسع من آفاق النجاح. وبسببٍ من هذه الحسابات، اضطر كلّ طرف لأن يتصرّف مسبقاً على أساس الفشل بدلاً من تعظيم فرصة النجاح. وكانت هذه وصفة أكيدة لأحادية الجانب والإخفاق.

والأرجح، مع استمرار الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، أن يبقى العقبة الأكبر أمام قيام سياسة أميركية فاعلة في الشرق الأوسط. لكنه سوف يستظلّ، في هذه المرة، بظلّ العلاقات المتغيرة بين الولايات المتحدة وحكومات المنطقة بعد حرب العراق. ومن الإنصاف القول بهذا الصدد، إنّه مع تزايد استياء الجمهور في العالم العربي من الولايات المتحدة، اعترى القلق بعض الحكومات في المنطقة حول مصيرها بعد حرب العراق. فلا شكّ أنَّ الإحساس

المبكر بأنَّ القوة الأميركية قد أفلحت بسهولة مرة أخرى بإسقاط نظام مكين، واتّضاح أنَّ الولايات المتحدة كانت مستعدة وقادرة على المضي في ذلك وحدها، قد عززا قلق بعض حكومات المنطقة.

لكن هذا القلق لم يدم طويلاً. إذ غدا واضحاً أنَّ ما بدا على أنّه نجاح مبكر لم يصل تلك الدرجة التي تسوّغ الاحتفال به، ذلك أنَّ الصراع على العراق راح يظهر على أنّه قد يستغرق سنوات، دون أن تكون النتيجة المأمولة مضمونة بأيّ حال من الأحوال. لكن الولايات المتحدة، من جهة أخرى، لا يسعها أن تخسر صراع ما بعد الحرب في العراق. لأنَّ ذلك سوف يشجّع أعداء أميركا على مقاومة قوة الردع لديها. ونجاح أميركا يتوقّف، من جهة ثالثة، على إحكام مواردها العسكرية، والمالية، والدبلوماسية لفترة من الزمن قد تطول كثيراً هذا إنْ لم تحدّ كثيراً من جبروت أميركا. فلقد غدا واضحاً للكثيرين أنَّ قدرة أميركا على خوض حرب أخرى مع دول مثل إيران أو كوريا الشمالية قد انخفضت بالفعل، بدل أن تتحسن، في المدى المنظور على الأقل.

وعلى المستوى الاستراتيجي، بدا ما توقّعته في الفصول الأولى من هذا الكتاب وكأنه يتّخذ هيئته بتلك الطريقة التي تضرّ بالمصالح الأميركية. فالإسراع المتوقّع في البرامج النووية لدى دول ربما خافت أن تغدو الهدف التالي لتدّخل الولايات المتحدة تحقّق فعلاً في حالة كلٍّ من كوريا الشمالية، التي أعلنت عن تطوير أسلحة نووية، وإيران، التي أثارت الريبة بأنها قد تحاول اتّباع

السبيل ذاته. كما بدا، في الوقت ذاته، ونظراً للشبهات التي ارتفعت حول ادعاء الولايات المتحدة وجود أسلحة دمار عراقية، أنّ قلّة وحسب، سواء في العالم أم في الداخل، هي التي ستصدّق التأكيدات الأميركية بشأن القدرات النووية المحتملة لدى دول مثل إيران.

أما القلق العالمي من النزعة الأميركية أحادية الجانب فقد دفع إلى ظهور أحلاف مضادة في الأمم المتحدة، خاصةً من قبل روسيا وألمانيا وفرنسا، بدعم من الصين في أغلب الحالات. فقد اتضح منذ الحرب العراقية أنّ هذه الدول مستعدة لأن تتبرى للولايات المتحدة في المنظمات الدولية وأنها ليست مستعدة لإرسال قواتها ومواردها إلى العراق. غير أنّ من المؤكّد أنّ الولايات المتحدة لا تزال لديها القدرة، سواء بسبب قوتها العسكرية الطاغية في المنطقة أم، وهو الأهم، لأنّ دولاً مثل فرنسا ذاتها، تخشى أن يشجع النجاح السريع في العراق واشنطن إلى فعل الشيء ذاته في غير مكان، لكنها تخشى بالمثل أن يكون ثمّة إخفاق أميركي في العراق. فكثير من الحكومات الأوروبية والشرق أوسطية تخشى الجماعات الإسلامية المقاتلة؛ ومعارضتها للسياسة الخارجية الأميركية تتعلّق بالوسائل في المقام الأول، لا بالغايات. وثمّة إحساس بأنه إذا منيت أميركا بالفشل في العراق بسبب استمرار الهجمات عليها، فسوف تكون العاقبة تشجيع تلك الجماعات التي يخشاها كثير من النقّاد الأميركيين وزيادة قوتها.

وطوال النقاش حول العراق، كان ثمّة تناسٍ أنَّ حرب العراق قد سُوِّغت للجمهور الأميركي بذلك الخوف المفهوم من الإرهاب بعد رعب 9/11. فعلى الرغم من عدم وجود أيّة أدلّة تربط صدام وحكومته بحوادث 9/11، ووجود بعض الأدلّة على عكس ذلك، أظهرت استطلاعات للرأي في الولايات المتحدة في صيف 2003 أنَّ حوالي 70٪ من الأميركيين يعتقدون بوجود مثل هذا الرابط أو الصلة. كما أشار استطلاع للرأي أجراه PIPA في أيلول من العام 2003 إلى صلة محتملة بين هذه القناعة ودرجة الدعم الشعبي للحرب[34]. وبصرف النظر عن الدور الذي لعبته حكومتنا وإعلامنا في إحداث مثل هذه الانطباعات والتصورات (بخلاف الاستطلاعات التي جرت بعد 9/11 مباشرة وبيّنت أنَّ قلّة من الأميركيين هي التي تعتقد بتورّط صدام حسين[35])، فقد رأى أنصار الحرب أنَّ

---

34 . أجرى هذا الاستطلاع برنامج المواقف من السياسة الدولية (PIPA) في جامعة ميريلاند و صدر في 2 تشرين ثاني 2003. وقد كشف عن تصوّرات خاطئة واسعة الانتشار فيما يتعلق بالعراق أفضت بقوة إلى دعم الحرب. يمكن للقارئ أن يجد هذا التقرير على الموقع:

http://
www.pipa.org/OnlineReports/Iraq/Media_10_02_03_Report.
pdf

35 ـ استطلاع أجرت مؤسسة Wirthlin Worldwide، 15 . 17 أيلول 2001. و لدى السؤال: "من هو المسؤول أكثر من سواه برأيك عن الهجمات الإرهابية التي جرت مؤخراً في نيويورك على مركز التجارة العالمية والبنتاغون؟" لم يجد سوى 3٪ أنّ صدام حسين أو العراق هو المشتبه الأساسي. وقد أورد هذا الاستطلاع برنامج تحليل السياسة الدولية. ويمكن العودة إلى موقعه:

. http://www.americans
world.org/digest/regional_issues/Conflict_Iraq/linkstoTerr.cf
m

إسقاط النظام العراقي سوف يحد من الإرهاب. لكنّ الأحداث التي تلت الحرب دحضت هذا التصور الذي يرى إلى الإرهاب على أنه أداة بيد الدول، كما سبق أن قلت في الفصل الأول من هذا الكتاب. أمّا الفوضى في العراق فلم تؤدِّ إلا إلى تكاثر الجماعات المقاتلة داخل العراق، بل لعلها خلقت بيئة تُحْسِنُ وفادة الجماعات الإرهابية الخارجية، بما في ذلك القاعدة ربما، وهي جماعات لم يُعرف لها وجود في العراق من قبل. وتوالد مثل هذه الجماعات الإرهابية هو ثمرة لعدم الاستقرار مزعجة وغير مقصودة، وإنْ تكن متوقّعة.

وفي النهاية، فإنَّ النجاح الفعلي للسياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط وفي العالم يتوّقف على نجاح الولايات المتحدة في إقامة عراق مستقر، ومزدهر، وديمقراطي إلى حدٍّ معقول، كما يتوقّف على مصير السلام العربي الإسرائيلي. ومع أنَّ النتيجة ليست واضحة بأي حال من الأحوال، إلا أنَّ التحديات قد تكون أكبر مما كانت عليه قبل حرب العراق، وهي أكبر مما كانت عليه قبل مأساة 9/11.

وتتمثّل الوجهة الأشدّ خطورة في ذلك التصور المتنامي في البلدان الإسلامية بأنَّ الولايات المتحدة تستهدف المسلمين على وجه التحديد وتستضعفهم، وما يضاهيه من مخاوف شديدة لدى كثير من الأميركيين تجاه أهداف المسلمين فيما يخصّ أميركا والغرب. وبالمقابل، فإنَّ ثمّة صورة حسنة تقدمها تركيا، ذلك الحليف

القوي للولايات المتحدة منذ الحرب العالمية الثانية، والبلد المسلم الذي يتمتع بنظام يفوق في ديمقراطيته معظم بلدان المنطقة، وهو النظام الذي يتصوره صنّاع السياسة الأميركيون نموذجاً للتحديث والديمقراطية في العالم الإسلامي، خاصةً بعد 9/11.

ومثل غيرهم من المسلمين في أرجاء الدنيا، فإنَّ الغالبية العظمى من الأتراك قد عارضوا حرب العراق. لكن المزعج في الأمر أنَّ معارضتهم قامت على إحساس بأنَّ الولايات المتحدة تستهدف بلداً مسلماً. وهكذا رُفِعَت الهوية الإسلامية في العلاقات التركية مع الولايات المتحدة أعلى من المصالح القومية التركية في مسائل كالخشية، مثلاً، من قيام دولة كردية مستقلة (بدفعٍ من تحالفٍ بين أكراد تركيا الانفصاليين وأكراد العراق الذين تحرروا فجأةً). ومما يوضح هذه النبرة الخطيرة صورةٌ مخيفة صادفتها في استانبول في صيف العام 2003، أثناء مهمة كلّفتني بها جماعة استشارية مفوّضة من الكونغرس، كانت إدارة بوش قد عيّنتها وخوّلتها تقصّي الدبلوماسية العامة الأميركية تجاه العالم العربي والإسلامي. فثمّة مبنى قديم كبير يقع في مركز المدينة، ويفصله شارع ضيق عن المكاتب والشقق حيث يحتشد سكّان المدينة، كان يضمّ في السابق قنصليةً أميركيةً نابضةً بالحياة والنشاط ومفتوحةً أمام هؤلاء السكّان الودودين والأصدقاء. أما اليوم، فعلى بضعة أميال، في أطراف استانبول، وعلى تلّ مطلٌ، ثمّة ذلك المبنى الهائل، المنعزل، المحاط بالأسوار

وكثير من الأمن، أشبه بقلعة محصَّنة، حيث القنصلية الأميركية الجديدة. وبينما كنتُ أقف في برجٍ على حافة المبنى، وأتطلع بعيداً إلى الأسفل حيث الجيران الأتراك من الطبقة الوسطى، انتابني ذلك الإحساس الذي اقشعرّ له بدني بأنَّ الأتراك في الأسفل كانوا يرون إلى قلعة صليبية.

وينبغي أن يكون واضحاً مما قلته في هذا الكتاب أنَّ ضرباً من صدام الحضارات بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي والعربي ليس بالنتيجة الطبيعية، ولا الحتمية، في أيّ حال من الأحوال. وذلك على الأقلّ لأنَّ "العالم الإسلامي والعربي" متنوّع أشدّ التنوّع، ويضمّ دولاً كثيرةً غالباً ما يكون صراعها مع بعضها بعضاً أشدّ من صراعها مع الولايات المتحدة. بيد أنَّ هنالك خطراً في أن نكون على منزلقٍ يمكن أن يذهب بنا صوب تلك النهاية المُنْهِكَة للطرفين إذا لم يعمل كلٌّ من الولايات المتحدة وحكومات المنطقة على عكس مسارات الصدام. فالرهانات باهظة وخطيرة سواء بالنسبة للولايات المتحدة أم بالنسبة للشرق الأوسط.


من افضل الكتب مبيعاً
د. شبلي تلحمي
المخاطر
اميركا في الشرق الاوسط
عواقب القوة وخيار السلام
نقله إلى العربية
د. ثائر علي ديب